القواعد اللغوية المبتدعة

(نظرات نقدية في قواعد لغوية)

تأليف

العبد الفقير اليه تعالى

نذير احمد العطاونة

دار الإمام الرواس

القواعد اللغوية المبتدعة

(نظرات نقدية في قواعد لغوية)

تأليف
العبد الفقير اليه تعالى
نذير أحمد العطاونة

دار الإسلام الرواس
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

الناشر

دار الإمام الرواس / بيروت

العنوان الإلكتروني للمؤلف

natheer80@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ، وبعد :

فإن اللغة العربية من الأهمية بمكان لكل من أراد دراسة علوم الشرع ، إذ أنها آلة من آلات الفهم وأداة من أدوات الخطاب ، ويكفي أنها لغة القرآن الكريم الذي يعتبر أصل الدين والشريعة .

ولقد نص العلماء على ضرورة الاشتغال في اللغة حتى عدّوها شرطاً من شروط المجتهد[1] ، وكان الحال كذلك إذ أنك ترى أهل العلم في ماضينا وحاضرنا كانوا ذا باع في علوم اللغة ولهم دراية بقواعدها يؤهلهم لفهم نصوص الشريعة .

واللغة على الدوام كانت سبيلاً لحل إشكالات في فهم معنى النص ، إذ أنه من انقطع عن اللغة وابتعد عنها ساء حاله وصار مصدراً للبلايا والطّامات[2].

---

(١) قال الآمدي في ((الإحكام)) (٤/١٧٠) مبيناً حال المجتهد : [**عالماً باللغة والنحو** ، ولا يشترط أن يكون في اللغة كالأصمعي وفي النحو كسيبويه والخليل ، بل أن يكون قد حصل من ذلك على ما يعرف به أوضاع العرب ، والجاري من عاداتهم في المخاطبات] .

(٢) ومن أمثلة هؤلاء جماعة من المحدثين الذين انصرفوا للحفظ مهملين باقي العلوم وخاصة علوم اللغة العربية فراحوا يروون الحديث بالمعنى دون ضابط يضبطهم ومنهم المسند الشيخ يوسف الغسولي الذي يقول عنه ابن العماد : كان أمياً لا يكتب مع أنه من مشايخ الذهبي ، وكالمسند إسماعيل بن أبي عبد الله العسقلاني وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، وقد بين حالهم الإمام العلامة المحدث الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على كتاب ((لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ)) لابن فهد ، انظر ما علقه الإمام الكوثري على ترجمة ابن الشرايحي (ص ٢٦١) .

ومع هذه الأهمية للغة فقد حاول البعض تطويعها بالباطل بقصد أو بغيره لمناكفة الخصوم وادعاء أن اللغة تؤيد رأيهم لينتصروا بذلك على مخالفيهم في الرأي ، فكان منهم أن ادّعوا قواعد في اللغة وما لها وجود بل وأحياناً وجدنا أن القرآن الكريم ينقضها ويبين بطلانها .

ومن ثم ترسّخت هذه القواعد في الأذهان وجرت بها الألسن والأقلام فأصبحت وكأنها دستور مقدس لا يجوز الخروج عليه ، حتى ظنها البعض مسلّمات يُفسَّر القرآن بها وما هي إلا سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، ولن يدرك حقيقتها إلا من تجردّ عن العصبية وترك الانتصار للباطل .

وقد تنبه بعض أهل العلم لذلك فهذا مولانا السيد العلامة المجتهد الفقيه حسن بن علي السقاف يُنبِّه في كتاب « صحيح شرح العقيدة الطحاوية » ص(٥٤٣) على إدخال بعض مصنفي ومؤلفي معاجم اللغة للمعاني الشرعية أو الآراء الشخصية وجعلها معنىً لغوياً أصيلاً[٣] .

وكنت منذ زمن أرغب في طرق باب البحث في هذا الموضوع من كثرة ما رأيت مَن زعم أن اللغة تؤيده وتؤازره والحال على خلاف ذلك ، حتى رأيت مؤخراً متمسلفاً مغموراً صنف كتاباً أسماه « أثر القواعد اللغوية في نصرة عقيدة أهل السنة والجماعة » جمع فيه البلايا والطامات وحشاه بالأخطاء والغلطات ، وعندها نشطت للكتابة متوكلاً على الله تعالى فهو نعم المولى ونعم النصير .

---

(٣) ومثال ذلك قول صاحب « لسان العرب » أن تفسير الاستواء بالاستيلاء يقتضي معنى المغالبة ! وهذا رأي شخص له رؤيته العقائدية ، ولا دليل على كلامه لا لغة ولا شرعاً ، وسيأتي فيها بعد بيان هذه المسألة .

وقد ترفّعت عن التعرض لذلك المتمسلف في كتابه المذكور لأنه لم يأت بشيء من عنده[4] ، اللهم إلا إن استدعى الأمر تعرضنا له مبينين خطله وفداحة غلطه.

تنبيــه وإشــارة

لقد كثر نقل القواعد المبتدعة في هذه الرسالة عن ابن تيمية وابن القيم ، وهذا بحد ذاته دليل على عدم تمكنهما من علوم اللغة ، ولا يظنن ظانٌ أن لهما قدماً في هذا الباب يُعتمد عليه أو مرجعاً يُركن إليه ، وما شاع أن لهما في ذلك يداً ما هو إلا سراب يحسبه الظمآن ماءً وما يلبث أن يزول تحت عين البحث والتمحيص .

وهنا لا بد لنا أن نبين ما زخرفه أتباع ابن تيمية ليجعلوه عند أهل اللغة مقبولاً ، إذ ذكروا له مناظرة مع أبي حيان ، وهذه هي :

قال ابن حجر في « الدرر الكامنة » (١/ ١٧٨) : [ثم دار بينهما كلام ، فجرى ذكر سيبويه ، فأغلظ ابن تيمية القول في سيبوية ، فنافره أبو حيان وقطعه بسببه ، ثم عاد ذامّاً له[5] وصير ذلك ذنباً لا يغفر ، قال : وحج ابن المحب سنة ٣٤ فسمع من أبي حيان

---

(٤) وقد اعترف هو بذلك في (ص ٧) من كتابه المذكور زاعماً أنه شارك بالنزر على حد تعبيره !!!

(٥) لأن أبا حيان كان قد مدح ابن تيمية من قبل ، وهذا من عادة العلماء إذا رأوا طالب علم ناشئ مدحوه ليشجعوه على الطلب والتحصيل !!! وهذا ما حدث تماماً !!! فتلقف أتباع ابن تيمية هذا المديح وجعلوه دستوراً في فضائل شيخهم ، وقد تراجع أبو حيان وكثير من أهل العلم ممن مدحوه في بداية الأمر ، وعادوا ذامين له بعد معرفتهم بحقيقة أقواله وسوء معتقده ، وقد لملم ابن ناصر الدين هذه المدائح التي مدحوها أولاً وجعلها كتاباً سماه « الرد الوافر » .

أناشيد فقرأ عليه هذه الأبيات فقال : قد كشطتها من ديواني ولا أذكره بخير ، فسأله عن السبب في ذلك ، فقال : ناظرته في شيء من العربية فذكرت له كلام سيبويه فقال : يفشر سيبويه[٦] ، قال أبو حيان : وهذا لا يستحق الخطاب ، ويقال : إن ابن تيمية قال له : ما كان سيبويه نبي النحو ولا كان معصوماً بل أخطأ في ((الكتاب)) في ثمانين موضعاً ما تفهمها أنت[٧] فكان ذلك سبب مقاطعته إياه وذكره في تفسيره ((البحر)) بكل سوء وكذلك في مختصره ((النهر))][٨] .

وأقول : منافرة أبي حيان وذمه لابن تيمية لم تكن لأجل سيبويه وإنما لِمَا ظهر من فساد عقيدة ابن تيمية ، وذلك كما نص أبو حيان في تفسيره المسمى ((النهر الماد)) عند تفسير قوله تعالى : { وسع كرسيه السموات والأرض }(البقرة/٢٥٥) ، إذ قال : [وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا ، وهو بخطه سماه كتاب العرش : ((إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكاناً يقعد معه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم)) ، تحيل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري ، وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه][٩] .

---

(٦) هل من الأدب العلمي أن يُقال في سيبويه هذا الكلام ، ودون حجة وبيان دليل ؟؟!!

(٧) وإذا كان ابن تيمية يفهمها ، فلم لم يبينها ؟!

(٨) والقصة منقولة في ((شذرات الذهب)) (١٤٦/٣) ، وذكرها السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢٨٢/١) .

(٩) وهذه العبارة من كلام أبي حيان محذوفة من التفسير المطبوع ، وقد نبه على ذلك الإمام الكوثري في تعليقه على ((السيف الصقيل)) (ص ٩٧) بقوله : [وقد أخبرني مصحح طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جداً وأكبر أن ينسب مثلها إلى مسلم فحذفها عند الطبع لئلا يستغلها أعداء الدين ،

ومن جهة أخرى فقد كان أبو حيان يرى خطأ سيبويه في بعض المسائل[10] ، فقد قال في ((البحر المحيط)) : [وتستعمل في الجزاء فتجزم المضارعين ، وذلك قليل فيها ، ولم يحفظ سيبويه لكن حفظه غيره] ، وقال أيضاً : [ورجّح الزجاج قول الخليل وذكر عنه النحاس أنه غلط سيبويه في هذه المسألة ... وقال أبو جعفر النحاس : وما علمت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطأ سيبويه] ، **وهذا يثبت أن منافرة أبي حيان لابن تيمية لم تكن تعصباً لسيبويه وإنّما لشذوذات ابن تيمية العقائدية .**

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ابن تيمية لم تُعرف عنه الفصاحة ، وإنما كان يَلحن إذا قرأ ، قال السبكي في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (١٠/٤٢٩) في ترجمة الحافظ المزي ما نصه : [ومن الفوائد غير الحديثية عنه مما يدل على تبحره في لسان العرب[11] ، وقد

ورجاني أن أسجل ذلك هنا استدراكاً لما كان منه ونصيحة للمسلمين] ، وقد نقل حاجي خليفة في ((كشف الظنون)) (٢/١٤٣٨) عبارة أبي حيان هذه .

(١٠) ادعى الدكتور شوقي ضيف في كتابه ((المدارس النحوية)) تعصب أبي حيان لسيبويه فقال فيه (ص ٣٢٢) : [ودائماً نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين] ، وهذا كلام عار عن الصحة !! وكيف يكون متعصباً ومتعبداً وأبو حيان يقول في ((البحر المحيط)) : [ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ] .

(١١) ذكر الصفدي في ((أعيان العصر وأعوان النصر)) مقام الإمام المزي في اللغة ووصف علمه باللغة قائلاً : [وأما اللغة ، فأبو عبيدة يكون عبده ، والأصمعي أصمّ عيّه من يسمع كلامه بعده . وأما النحو ، فليس لأبي علي معه حجة ، ولا لابن خالويه عنده قولٌ يتوجه . وأما التصريف فما ابن جنّي عنده ابن آدم ، ولا المازني من رجاله إن صادفه ، أو صادم . ولم يزل على حاله إلى أن خلت منه

كانت الأئمة إذا قرؤوا الحديث بحضرته جبنوا ، وقيل : لم يسلم قارئ بحضوره من رده عليه ، **وقرأ عليه أبو العباس بن تيمية جزءاً ، فرد عليه غير موضع في الأسماء وغيرها**] .

وأما ابن القيم فهو قسيم شيخه وشريكه في عدم تمكنه من اللغة ، ولكنه فاقه بسرقة الكتب ونسبتها لنفسه ، وهناك كتابان في العربية يُنسبان لابن القيم ، ويتشبّث بهما من يصر على أن ابن القيم لغوي زمانه !!

أولهما : كتاب « بدائع الفوائد » ، حوى فنوناً من النحو والبلاغة ، ولكنه لا يعدّ من تصنيف ابن القيم ، إذ أنه مسروق من كتاب الإمام السهيلي « نتائج الفِكْر في النحو » . فكتاب « بدائع الفوائد » ما هو إلا جناية اقترفها ابن القيم ، وبدائعه وفوائده ما هي إلا « نتائج الفكر » التي أبدعها وأفادها السهيلي .

وقد ترجم السيوطيُّ في كتابه « بغية الوعاة » (١/٦٢) ابنَ القيم وذكر « بدائع الفوائد » وقال عنه : [وهو كثير الفوائد ، وأكثره مسائل نحوية] ، ولو علم السيوطي أن هذا الكتاب مسروق لعلم حقيقة ابن القيم ومكانته في اللغة ، ولَمَا ترجمه في « بغية الوعاة » .

والثاني : كتاب « الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان » .

وقد احتج علينا بعضهم أنه لو لم يكن لابن القيم إلا هذا الكتاب فيكفيه أن يكون من أهل اللغة !!! هكذا ادّعى وزعم !!!

الربوع ، وجرت الجفون عليه دماً بعد الدموع . وتوفي رحمه الله تعالى في ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة] .

ونقول : لقد شكّك متمسلفة[12] عصرنا بنسبة هذا الكتاب لابن القيم !!! ، ولكن إن ثبت نسبته له ، فهو من جملة سرقاته ، ونبين ذلك بضرب مثالين من هذه السرقة العلمية :

فقد نقل ابن القيم حدّ المجاز في المفردات من الجرجاني في « أسرار البلاغة » ، ونقل حّد المجاز في الجُمَل من السكاكي في « مفتاح العلوم » .

قال ابن القيم في « الفوائد المشوّق » (ص ١٤) : [أما حده في المفردات : فهو كل كلمة أريد بها غير ما وُضعت له في وضع واضعها] ، وقال الجرجاني في « أسرار البلاغة » : [فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ ما وقعت له في وَضْع واضعها] !!!

ثم قال ابن القيم في « الفوائد المشوّق » (ص ١٥) : [وأما حده في الجمل : فهو كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه بضرب من التأويل] ، وقال السكاكي في « مفتاح العلوم » : [كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول] !!! فتأمل !!!

وبقي أن نقول ونلفت الانتباه إلى أن ما يُرى في كتب ابن القيم من فصيح الكلام وجميل العبارات والتشبيهات ، فهو مسروق أيضاً ، فهذا كتاب الجاحظ « الدلائل والاعتبار في الخلق » قام بسرقته ابن القيم ووضعه ضمن كتابه « مفتاح دار السعادة » ، وذلك لما رأى روعة بيان الجاحظ ورصانة عباراته وسعة خياله !!!! فاعجب

(١٢) انظر كتاب « ابن القيم حياته آثاره موارده » للدكتور بكر أبو زيد .

واستغرب !!! والظاهر أن ابن القيم محترف في نسبة جهود أهل العلم وكتبهم لنفسه[١٣] !!!

مدخل

في ما يُحتج به من الكلام

لقد تداولت كتب أهل العربية شواهد وأدلة وحججاً ما بين مقبول ومردود أو مقبول بشروط وضوابط أو مُتكلم فيه ، ويُمكننا تبويبها وتلخيصها بأهم ثلاثة موارد :

الأول : السماع ، وقسموه إلى : ١) القرآن الكريم

٢) الحديث النبوي الشريف

٣) كلام العرب من شعر ونثر

الثاني : القياس

الثالث : الإجماع

وقد ثارت حول كل من هذه الموارد شبهات أو كلام قد يستحق الوقوف أمامه بتمعن وتدبر وتفحص ، وها نحن هنا سنشير إلى ما يهمنا ويفيدنا منها في هذا البحث أو ما يتصل به ، ونقول :

---

(١٣) وأزيد القارئ من الشعر بيتاً وأقول : لقد سرق ابن القيم أيضاً كتاب السموأل بن يحيى المغربي (ت ٥٧٠ هـ) المسمى ((بذل المجهود في إفحام اليهود)) ، ونقله ضمن كتابه ((إغاثة اللهفان)) !!!

القرآن الكريم والقراءات

لا يشك باحث مهما كانت مرتبته أن القرآن الكريم مصدر ثري ومرجع لكل لغوي أو أديب أو نحوي ، وذلك لبلاغته وفصاحته وثبوت تواتره الذي لا يشك فيه مسلم ، فكان ولا يزال وسيبقى النص الموثوق الذي لا يعتريه شك في نسبته .

ولكن المشكلة التي تبرز في هذا المقام هي الاحتجاج بالقراءات ، سواء المتواتر منها أم الشاذ .

ولا بد لنا قبل الشروع في هذا البحث أن نميز بين القرآن والقراءات ، حتى نتجنب التهويش المفتعل من بعضهم بقولهم : كيف تريدون النقاش بحجية كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والذي نزل بسان عربي مبين ، ونحن نقول : النقاش يدور في القراءات لا في القرآن ، والفرق بينهما واضح جلي ، فالقرآن هو كتاب الله المنزل على سيدنا محمد والمتعبد بتلاوته والذي لا يجرؤ مسلم على التعرض له ببحث حجية أو غيرها ، فما هو من عند الله ثابت وقاطع وحجة بلا شك ولا ريب ، أما القراءات التي هي محل النقاش فهي كما قال شهاب الدين الدمياطي الشهير بالبنّاء (ت ١١١٧ هـ) في مقدمة كتابه «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص ٦) ما نصه : [ليعلم أن علم القراءة : علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع ، أو يُقال : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله] .

وقد صرّح بهذا الفرق بين القرآن والقراءة الإمام الزركشي في ((البرهان)) (١/٣١٨) فقال : [واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان] .

الأحرف السبعة والقراءات

ومن ذهب إلى الاحتجاج بالقراءات في اللغة ، زعم أن ذلك نص منزل من عند الله ويجب الاحتجاج به ، واستدلوا بالحديث : ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ))[١٤] .

وجواب ذلك أن نقول : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، قال الحافظ في ((فتح الباري)) (٩/٢٦) : [وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاء فِي الْمُرَاد بِالأَحْرُفِ السَّبْعَة عَلَى أَقْوَال كَثِيرَة بَلَّغَهَا أَبُو حَاتِم بْن حِبَّان إِلَى خَمْسَة وَثَلاثِينَ قَولاً] .

وقال الزركشي في ((البرهان)) (١/٢١٢) : [وقال ابن العربي : لم يأت في معنى هذا السبع نص ولا أثر واختلف الناس في تعيينها] .

وقيل أن المراد بذلك القراءات السبعة ، وردّه آخرون واعتبروه قولاً مرجوحاً ، قال القرطبي في ((تفسيره)) (١/٤٦) : [وقد قيل : إن المراد بقوله عليه السلام : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف)) ، القراءات السبع التي قرأ بها القراء السبعة

(١٤) رواه البخاري في ((الصحيح)) (٤/١٩٠٩) ، ومسلم أيضاً في ((صحيحه)) (١/٥٦٠) ، وكذلك ابن حبان في ((صحيحه)) (٣/١٦) ، والترمذي في ((السنن)) (٥/١٩٣) ، والبيهقي في ((السنن الكبرى)) (٢/١٤٥) ، وأبو داود في ((السنن)) (٢/٧٥) ، والنسائي في ((السنن الكبرى)) (١/٣٢٥) ، وأحمد في ((المسند)) (١/٤٠) ، وغيرهم .

لأنها كلها صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه على ما يأتي ، (فصل) قال كثير من علمائنا كالداودي وابن صفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها وإنما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف ذكره ابن النحاس وغيره ، وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء[15] وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى ، فالتزمه طريقة ، ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه ، فقيل : حرف نافع وحرف ابن كثير ، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزه وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر وكل صحيح ، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات وكتبوا] .

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٩/ ٣٠) : [وقال أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل ، وقال ابن عمار أيضاً : لقد فعل مُسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة] .

---

(١٥) قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ١٦٢) في ترجمة الكسائي : [وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة] ، فالظاهر أن الأمر كما قالوا أن القراءات اختيار القراء .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الأحرف السبعة إن أريد بها القراءات فهي منسوخة ولم يبق إلا حرف واحد ، قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٩٠) : [وَبَانَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الأَحْرُفَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ لِضَرُورَةٍ دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ تِلْكَ الضَّرُورَةُ فَارْتَفَعَ حُكْمُ هَذِهِ السَّبْعَةِ الأَحْرُفِ وَعَادَ مَا يُقْرَأُ بِهِ الْقُرْآنُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ] .

وذهب الإمام الطبري إلى أن ما بين أيدينا الآن حرف واحد ولا سبيل لتحصيل الأحرف الستة الأخرى ، فقال في مقدمة «تفسيره» في باب (القول في اللغة التي نزل بها القرآن من لغات العرب) ما نصه : [قال أبو جعفر : وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول باستيعاب جميعها الكتابُ ، والآثار الدالة على أن إمامَ المسلمين وأميرَ المؤمنين عثمانَ بن عفان رحمة الله عليه ، جمع المسلمين - نظرًا منه لهم ، وإشفاقًا منه عليهم ، ورأفة منه بهم ، حِذارَ الردّةِ من بعضهم بعدَ الإسلام ، والدّخولِ في الكفر بعد الإيمان ، إذ ظهر من بعضهم بمحضَره وفي عصره التكذيبُ ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، مع سماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم النهيَ عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أنّ المِراء فيها كفر - فحملهم رحمةُ الله عليه ، إذْ رأى ذلك ظاهرًا بينهم في عصره ، ولحَدَاثة عهدهم بنزول القرآن ، وفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم بما أَمِنَ عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن - على حرف واحد .

وجمعهم على مصحف واحد ، وحرف واحد ، وخَرَّق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه . وعزم على كل من كان عنده مُصحفٌ مخالفٌ المصحفَ الذي جمعهم

عليه ، أن يخرقه . فاستوسقتْ[16] له الأمة على ذلك بالطاعة ، ورأت أنّ فيها فعلَ من ذلك الرشدَ والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامُها العادلُ في تركها ، طاعةً منها له ، ونظرًا منها لأنفسها ولمن بعدَها من سائر أهل ملتها ، حتى دَرَست من الأمة معرفتها ، وتعفت آثارها ، فلا سبيلَ لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها وعُفُوِّ آثارها ، وتتابعِ المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها صحتَها وصحةَ شيء منها ، ولكن نظرًا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها . فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيقُ الناصحُ ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية] .

وعلى هذا فالقراءات التي تتداولها كتب القراءات الآن ليست نصاً منزلاً من عند الله ، وإنما هي أداء القراء ، والسبعة أحرف التي وردت بالحديث ليست هي يقيناً القراءات السبع ، وإنما اختيار أئمة القراءة بما يتوافق مع اللهجات عن العرب .

---

(١٦) أي : اجتمعت ، قال ابن منظور في «لسان العرب» (١٠/٣٨٠) : [وفي حديث النجاشي : (واسْتَوْسَقَ عليه أَمْرُ الحَبَشة) أي : اجتمعوا على طاعته واستقر الملك فيه] .

اللغة تحكم على صحة القراءة أو شذوذها

وقد اشترط القُرَّاء لصحة القراءة والعمل بها أن توافق اللغة ولو بوجه من الوجوه ، قال ابن الجزري في ((طيبة النشر)) :

فكل ما وافق وجه نحو ... وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسناداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت ... شذوذه لو أنه في السبعة

وقال شمس الدين القباقبي (ت ٨٤٩ هـ) في مقدمة كتابه ((إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز)) (ص ٦٣) ما نصه : [لأن القراءة المقبولة المعمول بها عند أئمتنا ما صحت نقلاً ، ووافقت عربية بوجه أفصح أو فصيح ، ورسماً تحقيقاً أو تقديراً أو احتمالاً[١٧]] .

---

(١٧) لقد نص أهل العلم على أن موافقة رسم المصحف ركن من أركان القراءة المقبولة ، وقد تجاوز ابن القيم ذلك واكتفى بصحة السند وموافقة اللغة ، فقال في ((إعلام الموقعين)) (٢٦٣/٤) : [وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين ، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقاً بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال] .
قلت : وقد سبق ابنَ القيم بهذا القول ابنُ شَنَبُوْذ المقرئ (ت ٣٢٨ هـ) ، فزعم جواز القراءة بما يُخالف رسم المصحف ، فأنكر عليه العلماء واستتابوه ، انظر ترجمة ابن شنبوذ في ((الوافي بالوفيات)) للصفدي ، و ((معجم الأدباء)) لياقوت .

وهذا يعني أن اللغة تحكم قبول القراءة أو ردها ، فكيف بنا نجعل القراءة وحتى الشاذة دليلاً في اللغة ؟! ألا يلزم بذلك الدور ؟!!

ولا بد لنا من التدقيق في أبيات ابن الجزري التي أجاز فيها ردّ القراءة وحتى لو كانت معدودة في السبع ، إذا ما اختل ركن من أركانها ، واللغة إحدى هذه الأركان .

وقد رد كثير من الأئمة قراءات لمخالفتها اللغة ، وعلى رأسهم جهابذة علماء أهل السنة ، فهذا الإمام الطبري يقول في «تفسيره» (٨/٤٣) عند تفسير قوله تعالى : { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَولادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ } (الأنعام/١٣٧) ، ما نصه :

[وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام : { وَكَذَلِكَ زُيِّنَ } بضم الزاي ، { لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ } بالرفع ، { أَوْلادَهُمْ } بالنصب، { شُرَكَائِهِمْ } بالخفض ، بمعنى : وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائِهم أولادَهم ، ففرّقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم . وذلك في كلام العرب **قبيح غير فصيح** ... قال أبو جعفر : **والقراءة التي لا أستجيز غيرها** : { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ }] .

وهذه القراءة التي وصفها ابن جرير بأنها من **قبيح** كلام العرب وغير فصيحة ولم يستجزها ، هي قراءة ابن عامر من القراء السبعة[١٨] ، كما ذكر ذلك القرطبي في «تفسيره» (٧/٩١) .

---

(١٨) جمع بعضهم أسماء القراء السبعة بقوله :

فنافع وابن كثير وعاصم ... وحمزة ثم أبو عمرو همو
مع ابن عامر أتى الكسائي ... أئمة السبع بلا امتراء

وقد رد قراءة ابن عامر هذه أيضاً البيضاوي في ((التفسير)) بقوله : [وقرأ ابن عامر { زُيّنَ } على البناء للمفعول الذي هو القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصولاً بينهما بمفعوله ، **وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر**] .

وذكر ضعف هذه القراءة الإمام الرازي في ((تفسيره)) فقال : [أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير : زُيّنَ لكثير من المشركين قتلُ شُرَكَائِهِم أولادَهم ، إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد ، وهو مكروه في الشعر ... **وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة**][19] .

---

(١٩) ولقد أنكر الزمخشري هذه القراءة في ((الكشاف)) ولأجل ذلك قال عنه أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة] ، وهذا والله تحامل عظيم ، فهل يُقال لإمام في النحو كالزمخشري أنه ضعيف في النحو !!! وأما عُجمة عِرْقه ونَسَبِه فلا تضر ، فكم من إمام في العربية يُرجع إليه ويُتمسك به وهو أعجمي النسب عربي اللسان !!!

وفضلاً عن تمكن الزمخشري من العربية وعلومها فقد كان ذا باع في علم القراءات وله في ذلك كتاب ((الكشف في القراءات)) ، ومنه نسخة خطية في مكتبة رباط سيدنا عثمان تحت رقم (قراءات ٥٩) ، كما ذُكر ذلك في مجلة ((مجمع اللغة العربية)) بدمشق (٧٥٨/٨) . وقد وقع خطأ في فهرس ((مخطوطات القراءات)) (ص ١٦٥) الصادر عن المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية فذُكر هناك اسم مخطوط الزمخشري هذا ، وأنه في رباط سيدنا عثمان في الرياض ، والصواب أنه في المدينة المنورة .

وكم من قراءة معدودة في المتواترات اعترض عليها أهل العلم من مفسرين ونحويين وغيرهم ، فردوها وعدّوها لحناً[20] ، ولو تتبعنا كتب التفسير والقراءات لخرجنا بسفر كبير من أمثال هذا .

وكل من ادّعى حجية القراءة وحتى الشاذة على اللغة ، فلم يأت بدليل ، وجلّ ما احتج به أن يقول : رأينا أهل النحو واللغة يحتجون بذلك في مصنفاتهم !! وهذا لا يُعدّ

---

(٢٠) وقد أنكر جماعة من أهل العلم قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت ١٥٨ هـ) ، وهو أحد أئمة السبعة ، قال المزّي في ((تهذيب الكمال)) (٣١٧/٧) : [وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن سليمان بن أبي شيخ : كان يزيد بن هارون أرسل إلى أبي الشعثاء بواسط : لا تقرئ في مسجدنا قراءة حمزة . وقال أبو عبيد الآجري : سمعت أبا داود يقول : سمعت أحمد بن سنان يقول : كان يزيد يكره قراءة حمزة كراهية شديدة ، قال : وسمعت أحمد بن سنان يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره وبطنه] .

وقال الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (٣٧٨/٢) : [وكان يزيد بن هارون ينهى عن قراءة حمزة ، رواه سليمان بن أبي شيخ وغيره عنه .

وقال أحمد بن سنان القطان : كان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهية شديدة ، وسمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره .

وكان أحمد بن حنبل يكره قراءة حمزة .

وحكى زكريا الساجي أن أبا بكر بن عياش قال : قراءة حمزة بدعة ، يزيد ما فيها من المد المفرط والسكت وتغيير الهمز في الوقف والإمالة وغير ذلك .

وكذا جاء عن عبدالله بن إدريس الأودي وغيره التبرم بقراءة حمزة .

وقال الفسوي : حدثنا الحميدي عن الحويطبي وآخر أحدهما عن حماد بن زيد والآخر عن أبي بكر بن عياش ، قال أحدهما : قراءة حمزة بدعة ، وقال الآخر : لو صلى بي رجل فقرأ بقراءة حمزة لأعدت صلاتي] .

دليلاً ! وغاية الأمر أن أهل اللغة تعاملوا معها كنصوص من القرن الأول وجعلوها تحت البحث كأي شاهد ، فما وافق القواعد الكلية احتجوا به وقبلوه وما خالف ردّوه ورفضوه ، ولا أدل على ذلك من اعتراضهم على بعض ما قيل أنه متواتر من القراءات[٢١] .

الحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في اللغة

الصواب أنه لا يُحتجّ به في اللغة على إثبات القواعد والأحكام ، وذلك لأنه روي بالمعنى وتناقلته ألسنٌ جَهِلَ بعضها العربية[٢٢] ، وذهب إلى هذا القول العلامة ابن

---

(٢١) ومن أغرب وأعجب ما رأيت قول الصبان في حاشيته على ((شرح الأشموني)) (٢/٣٥٤) : [قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : {وجمع الشمس والقمر} (القيامة/٩) ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل] .
قلت : وقد ذهب البعض إلى التشكيك بتواتر القراءات ، قال الزركشي في ((البرهان)) (١/٣١٩) : [أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر ، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهى نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة ، وهذا شيء موجود في كتبهم وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه ((المرشد الوجيز)) إلى شيء من ذلك] ، وقد ردد الزركشي نفس العبارة هذه في كتابه ((البحر المحيط)) .
وقال رضي الدين الأستراباذي في شرحه على ((الكافية)) (٢/٢٦١) : [ولا نسلم تواتر القراءات السبع] .

(٢٢) قال الحافظ تقي الدين ابن فهد المكي (ت ٨٧١ هـ) في كتابه ((لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ)) (ص ٢٦١) في ترجمة ابن الشرايحي : [الإمام الحافظ المفيد جمال الدين أبو محمد ، ولد ببعلبك في يوم الثلاثاء التاسع من شهر رجب الفرد سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ، ونشأ أمياً لا يقرأ

ولا يكتب وكان حافظاً لا يُدانى في معرفة الأجزاء والعوالي] ؛ فعلق الإمام الكوثري على هذه الترجمة بقوله : [تراه نشأ عامياً لا يكتب ولا يقرأ كالمسند الشيخ يوسف الغسولي الذي يقول عنه ابن العماد : كان أمياً لا يكتب مع أنه من مشايخ الذهبي ، وكالمسند إسماعيل بن أبي عبد الله العسقلاني الراوي عن حنبل الرصافي وابن طبرزد ، وعنه يُقال أيضاً : أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ولأمثالهم كثرة بين الرواة على اختلاف القرون بل غالبهم بمجرد تعلمهم حروف التهجي في الكتاتيب ينصرفون إلى الرواية وإلى ملازمة مجالس السماع من صغرهم قبل تحصيل مبادئ العلوم الضرورية فيبقون من أبعد خلق الله عن النظر والتبصر] .

قلت : ومن كان هذا حاله من الأمية وجَهِلَ القراءة والكتابة ، فكيف به يؤتمن على نقل نصوص العربية ؟!!!

وليعلم أن عدم إتقان العربية كانت في كل عصور الرواة ووصلت إلى بعض الصحابة ، فهذا الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه لم يعرف معنى السكين !!! وحتى بعد ورودها في كتاب الله تعالى !!!

فقد روى مسلم في ((الصحيح)) (٣/١٣٤٤) ، وكذا البخاري في ((صحيحه)) أيضاً (٣/١٢٦٠) واللفظ له : ((كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذِّئْبُ فَذَهَبَ بِابْنِ إِحْدَاهُمَا ، فَقَالَتْ صَاحِبَتُهَا : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ ، وَقَالَتْ الأُخْرَى : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى . فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ فَأَخْبَرَتَاهُ ، فَقَالَ : ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَشُقُّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَتْ الصُّغْرَى : لا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللهُ هُوَ ابْنُهَا ، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى)) . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ إِلا يَوْمَئِذٍ وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلا الْمُدْيَةُ .

وأقول : إن لم يسمع بها في كلام العرب ، فكيف لم يسمع بقوله تعالى : { وءاتت كل واحدة منهن سكيناً } (يوسف/٣١) ؟!!! وهذه الآية مكية ، وأسلم أبو هريرة سنة سبع للهجرة كما هو مشهور ، فكيف لم يسمع بذلك !!!!

الضائع[23] والإمام أبو حيان الأندلسي والإمام سراج الدين البلقيني[24] وكذا الإمام السيوطي .

قال السيوطي في كتابه ((الاقتراح في علم أصول النحو)) (ص ٢٩) : [وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى

[تذكير] : وأذكر أن ما نقلناه من تعليق الإمام الكوثري على ترجمة ابن الشرايحي ، قد استثار ثائرة نوبة العدوان عند محب الدين الخطيب الذي حاول أن يرد على الإمام الكوثري ، فصفعه الإمام بكتاب ((صفعات البرهان على صفحات العدوان)) ، وقد نُشر الكتاب مؤخراً بتحقيق وتعليق سماحة السيد السقاف مع مقدمة ضافية بيراعه المبارك ، فلتُراجع .

(٢٣) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع توفي سنة ٦٨٠ هـ ، ترجمه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٢٠٤) ، وقال عنه : [وأما العربية والكلام فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما] .

(٢٤) هو عمر بن رَسْلان البلقيني ثم القاهري الشافعي ، ولد عام (٧٢٤ هـ) وتوفي في سنة ٨٠٥ هـ) ، يُعد من تلاميذ التقي السبكي في الفقه ، وأخذ العربية عن أبي حيان ، قال عنه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٣٩٧) : [والبُلقينيّ كان إماماً في النحو ، وله فيه أبحاث وتحقيقات ومؤلفات] .

الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ، ومن ثم أُنكر على ابن مالك[٢٥] إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث ...

ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث)[٢٦] بحديث الصحيحين : ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[٢٧] ، وأكثرَ من ذلك حتى صار يسميها لغة (يتعاقبون) ، وقد استدل به السهيلي[٢٨] ، ثم قال : لكني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر ، رواه البزار مطولاً مجرداً ، فقال فيه : ((إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

---

(٢٥) هو جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الشافعي ، صاحب ((الألفية)) ، توفي سنة ٦٧٢ هـ ، ترجمه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (١٣٠/١) ، والفيروزآبادي في ((البلغة)) (ص ٢٠١) ، والسبكي في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٦٧/٨) .

(٢٦) هي لغة يلحق الفعل فيها علامة التثنية أو الجمع إذا ما كان الفاعل مثنى ظاهراً أو جمعاً ظاهراً ، إذ الأصل أن يُقال : أكلتني أو أكلنني دون ضمير الجمع ، كما أن الأصل أن نقول : ذهب الزيدان ، وجاء الزيدون ، أما على هذه اللغة فيقولون : ذهبا الزيدان ، وذهبوا الزيدون ، وهي لغة تنسب إلى طيء ، وأزد شنوءة ، وبني الحارث بن كعب ، وظاهر هذه اللغة مشكل لأنها توهم أن للفعل فاعلين : الاسم الظاهر والضمير .

(٢٧) رواه البخاري في ((صحيحه)) (١١٧٨/٣) ، ومسلم أيضاً في ((الصحيح)) (٤٣٩/١) ، والنسائي في ((السنن)) (٢٤٠/١) ، ومالك في ((الموطأ)) (١٧٠/١) ، وغيرهم .

(٢٨) أورد السهيلي هذا الحديث ، ولكنه أنكر أن تكون الواو علامة إضمار ، خلافاً لما زعم السيوطي ، قال السهيلي في ((نتائج الفكر)) (ص ١٦٦) : [قد تلحقُ الفعل علامة للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين ، فليست حينئذ بضمير] .

وملائكة بالنهار بالنهار))[29] . وقال ابن الأنباري في ((الإنصاف))[30] في منع (أنْ) في خبر (كاد) : وأما حديث : ((كاد الفقر أنْ يكون كفراً))[31] **فإنه من تغيير الرواة** ، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد] .

---

(29) ورواه بهذا اللفظ أحمد في ((المسند)) (257/2) ، قال الحافظ في ((الفتح)) (34/2) : [وَوَافَقَهُمْ اِبْنُ مَالِكٍ وَنَاقَشَهُ أَبُو حَيَّانَ زَاعِمًا أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ اِخْتَصَرَهَا الرَّاوِي ، وَاحْتَجَّ لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ الْبَزَّارُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ : ((إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)) الْحَدِيثَ ، وَقَدْ سُومِحَ فِي الْعَزْوِ إِلَى مُسْنَدِ الْبَزَّارِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَالْعَزْوُ إِلَيْهِمَا أَوْلَى ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ مَالِكٌ فِي ((الْمُوَطَّأِ)) ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ قَوْلُهُ ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ)) وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ ((الْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)) ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ ((إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ)) فَاخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى أَبِي الزِّنَادِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ تَارَةً يَذْكُرُهُ هَكَذَا وَتَارَةً هَكَذَا ، **فَيُقَوِّي بَحْثَ أَبِي حَيَّان** ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ الْأَعْرَجِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ رَوَوْهُ تَامًّا فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ لَكِنْ بِحَذْفِ (إِنَّ) مِنْ أَوَّلِهِ ، وَأَخْرَجَهُ اِبْنُ خُزَيْمَةَ وَالسَّرَّاجُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ ((إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ)) وَهَذِهِ هِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبَزَّارُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ ((إِنَّ الْمَلَائِكَةَ فِيكُمْ يَتَعَقَّبُونَ))] .

وملخص القول أن هذا الحديث قد اختلفت روايته في الصحيحين ، والرواية الثانية تعكر الاستدلال على لغة (أكلوني البراغيث) ، فيصبح الاستدلال بالحديث ضعيفاً ، وقول السيوطي : رواه البزار مطولاً مجرداً ، أي أن الفعل مجرد عن علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير ، كما قال الصبان في ((حاشيته)) (68/2) .

وقال أبو حيان في كتابه ((التذييل والتكميل في شرح التسهيل))(٣٢) : ((قد لهج هذا المصنف في تصانيفه من الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين الأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس(٣٣) .

---

(٣٠) انظر ((الإنصاف)) (٢/٥٦٧) ، وعبارة الأنباري هناك : [فإن صح فزيادة (أنْ) من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام ...] .

(٣١) رواه القضاعي في ((مسند الشهاب)) (١/٣٤٢) ، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (٥/٢٦٧) ، والأصبهاني في ((حلية الأولياء)) (٣/٥٣) و(٣/١٠٩) و (٨/٢٥٣) ، وأخرجه العقيلي في ((الضعفاء)) (٤/٢٠٦) ، قال ابن الجوزي في ((العلل المتناهية)) : [هذا حديث لا يصح عن رسول الله] ، وضعف إسناده السخاوي في ((المقاصد الحسنة)) (ص ٣١١) ، والعجلوني أيضاً في ((كشف الخفاء)) (٢/١٤١) .

وهذه مشكلة !! فبعضهم يحتج بحديث ، ولا يكون صحيحاً !!!

(٣٢) هذا الكتاب من مخطوطات دار الكتب المصرية (رقم ٦٢ نحو) وموضع هذا النص فيه (٥/١٦٨-١٧٠) ، ونقله أيضاً السيوطي في ((الاقتراح)) (ص ٢٩-٣١) ، وعبد القادر البغدادي في ((خزانة الأدب)) .

(٣٣) ولا يخرم ذلك أن يُقال أن سيبويه أورد في ((الكتاب)) قرابة سبعة أحاديث أو أكثر بقليل ، لأن ذلك على سبيل التقوية والاعتضاد بعد أن يقرر القاعدة ويُحْكِم القول ، فقد قال مثلاً في

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية . وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى[٣٤] ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم ، فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل تلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله : ((زوجتكها بما معك من القرآن))[٣٥] ، ((ملكتكها بما معك من القرآن))[٣٦] ،

((الكتاب)) (٧٤/١) : [ومما يُقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطَب ... ومثل ذلك ((ونخلع ونترك من يفجرك))] ، وكذا فعل السيرافي في ((شرح كتاب سيبويه)) ، بل إن حامل لواء الاعتراض على الاحتجاج بالحديث في اللغة أعني أبا حيان قد أورد من الحديث ما يؤيد قوله تقوية له كما في ((البحر المحيط)) في تفسير سورة البقرة (الآية ٢٤٥) ما نصه : [وذهب بعض النحويين إلى أنه : إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم ، لا عن الحكم ، فلا يجوز النصب بإضمار أن بعد الفاء في الجواب ، **فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وقد جاء في الحديث** : ((من يدعوني فأستجيب له ، من يستغفرني فأغفر له))] .

فانظر كيف احتج بالقرآن ثم أتى بالحديث ، وهذا ما عليه المانعون للاحتجاج ، فإنهم لا يمنعون أن يُأتى بالحديث تقوية للشواهد ، أما أن يُبنى عليه الأصل فلا .

(٣٤) قال الحافظ في ((الفتح)) (٤١٥/٩) : [وَفِيهِ جَوَاز الرِّوَايَة بِالْمَعْنَى وَالاخْتِصَار مِنْ الْحَدِيث ، والاقتِصَار عَلَى بَعْضه بِحَسَبِ الْحَاجَة ، فَإِنَّ الْوَاقِعَة وَاحِدَة وَقَدْ رُوِيَتْ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَة وَزَادَ بَعْض الرُّوَاة مَا لَمْ يَذْكُر الآخَر وَلَمْ يَقْدَح ذَلِكَ فِي صِحَّته عِنْد أَحَدِ الْعُلَمَاء] .

(٣٥) رواه البخاري في ((الصحيح)) (١٩١٩/٤) ، والترمذي في ((السنن)) (٤٢١/٣) ، وأبو داود في ((سننه)) (٢٣٦/٢) ، وغيرهم .

وغير ذلك من الألفاظ[37] الواردة في هذه القصة ، فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم أنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ، ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم ، إذ المعنى هو المطلوب ، لا سيما مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيّما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة ولم تُمْلَ عليه فيكتبها .

وقد قال سفيان الثوري : ((إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى))[38] . ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان

---

(٣٦) رواه البخاري في ((الصحيح)) (٤/١٩٢٠) و (٥/١٩٥٦) و (٥/١٩٦٩) ، والنسائي في ((السنن الكبرى)) (٣/٣١٢) و (٣/٣٢٠) ، وأبو يعلى في ((مسنده)) (١٣/٥٣٢) ، وغيرهم .

(٣٧) كرواية : ((أملكتكها)) كما عند أحمد في ((المسند)) (٥/٣٣٤) ، والبيهقي في ((السنن الكبرى)) (٧/١٤٤) ، وعبد الرزاق في ((المصنف)) (٧/٧٧) ، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (٦/١٨١) .
وهناك رواية : ((أنكحتكها)) ، وهي عند البخاري في ((الصحيح)) (٥/١٩٧٧) ، والدارقطني في ((سننه)) (٣/٢٤٨) ، وأحمد في ((المسند)) (٥/٣٣٠) ، ومالك في ((الموطأ)) (٢/٥٢٦) .

(٣٨) كما في ((علل الترمذي)) (ص ٧٤٦) .

العرب[39] . ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس[40] فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم إنساني ...

---

(٣٩) ولما كثر الوهم بين الرواة والمحدثين قام أهل العلم لاستدراك أغلاطهم والتنبيه عليها فصنفوا المصنفات في ذلك ، فألف الإمام أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) كتاب « إصلاح غلط المحدثين » ، وهو تقويم لما وقع فيه المحدثون من اللحن في العربية في نقلهم للحديث .

(٤٠) ومن أجمل ما قيل في وصف كلام سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ما قاله الجاحظ في « البيان والتبيين » (١/٢٢١) وهذا نصه : [وأنا ذاكرٌ بعد هذا فَنّاً آخرَ من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه ، وجَلَّ عن الصَّنعة ، ونُزِّه عن التكلف ، وكان كما قال اللهّ تبارك وتعالى : قل يا محمد : { وما أنا مِنَ المتكلِّفين } (ص/٨٦) ، فكيف وقد عابَ التشديق ، وجانب أصحاب التعقيب ، واستعمل المبسوطَ في موضع البسط ، والمقصورَ في موضع القصر ، وهَجَر الغريبَ الوحشيَّ ، ورغِبَ عن الهجين السُّوقيّ ، فلم ينطِقْ إلا عن مِيراثِ حكمَةٍ ، ولم يتكلَّم إلا بكلامٍ قد حُفَّ بالعصمة ، وشُيِّد بالتأييد ، ويُسِّرَ بالتوفيق ، وهو الكلامُ الذي ألقَى اللهّ عليه المحبّةَ ، وغشّاهُ بالقَبول ، وجمع له بين المهابة والحلاوة ، وبَيْن حُسنِ الإفهام ، وقلّة عدد الكلام ، مع استغنائه عن إعادته ، وقِلّةِ حاجة السامع إلى معاوَدته ، لم تسقط له كلمة ، ولا زَلّت به قَدَم ، ولا بارَتْ له حجّة ، ولم يَقُم له خَصم ، ولا أفحمه خطيب ، بل يبذُّ الخُطَبَ الطِّوال بالكلِم القِصار ولا يَلتمِس إسكاتَ الخصم إلا بما يعرفه الخصم ، ولا يحتجُّ إلا بالصِّدق ولا يطلب الفَلْج إلا بالحق ، ولا يستعين بالخِلابة ، ولا يستعمل الموارَبة، ولا يهمِز ولا يَلمِز ، ولا يُبْطِيءُ ولا يَعْجَل ، ولا يُسْهِب ولا يَحْصَر ، ثم لم يَسْمع الناسُ بكلامٍ قطّ أعمَّ نفعاً ، ولا أقصَدَ لفظاً ، ولا أعدلَ وزناً ، ولا أجملَ مذهباً ، ولا أكرَم مطلباً ، ولا أحسنَ موقعاً ، ولا أسهل مخرجاً ، ولا أفصح معنًى ، ولا أبين في فحوًى ، من كلامه صلى الله عليه وسلم كثيراً] .

والمصنف[41] رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة[42] ...

وقال لنا قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي[43] وكان ممن قرأ على المصنف وكتب عنه نكتاً على مقدمة ابن الحاجب ، وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه ، قال له : يا سيدي ، هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول ، فلم يجب بشيء .

وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول ، كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؟[44]

---

(41) يقصد أبو حيان بالمصنف : ابن مالك الأندلسي .

(42) قال السيوطي في ((بغية الوعاة)) (1/130) في ترجمة ابن مالك : [وقال أبو حيان : بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً يعتمد عليه ، ويُرجع في حل المشكلات إليه ، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بجيّان ، وجلست في حلقة أبي علي الشَّلَوْبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين ، وإنما كان من أئمة المقرئين .
قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبتُ للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه] .

(43) ولد سنة 639 هـ وتوفي سنة 733 هـ ، سمع منه التاج السبكي ، له ترجمة في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (9/139) ، وفي ((الدرر الكامنة)) (5/4) .

(44) ولقد طرح مثل هذا الإشكال ابن حزم في ((الفصل في الملل والنحل)) (3/108-109) ، وكلامه ليس بشيء في هذا المقام .

فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث] .
انتهى كلام أبي حيان بلفظه .

وقال أبو الحسن ابن الضائع في ((شرح الجمل))[45] : [لأنه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى[46] ، وعليه حذاق العلماء . فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيحِ اللغة حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه من المقطوع أنه أفصحُ العرب ... وابن خروف[47] يَستشْهِد بالحديث كثيراً ، فإن كان على

---

(٤٥) ومن هذا الكتاب نسخة خطية بدار الكتب المصرية (رقم ١٩ نحو) ، والنص فيه (٢/٧٢) ، كما نقل ذلك عن ابن الضائع أيضاً السيوطي في ((الاقتراح)) (ص ٣١-٣٢) ، وعبد القادر البغدادي في ((خزانة الأدب)) .

(٤٦) قال الزركشي في ((البحر المحيط)) : [وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرْبَانِ :
أَحَدُهُمَا : الْقُرْآنُ ، وَلا شَكَّ فِي وُجُوبِ نَقْلِ لَفْظِهِ لأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الإِعْجَازُ .
وَالثَّانِي : الأَخْبَارُ فَيَجُوزُ لِلرَّاوِي نَقْلُهَا بِالْمَعْنَى ، وَإِذَا نَقَلَهَا بِالْمَعْنَى وَجَبَ قَبُولُهُ كَالنَّقْلِ بِاللَّفْظِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبَ عَشَرَةٍ سَتَأْتِي] .

(٤٧) ترجمه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٢٠٣) وقال عنه : [حضر من إشبيلية ، وكان إماماً في العربية ، محققاً مدققاً ، ماهراً مشاركاً في الأصول . أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ ، وكان في خلقه زعارة ، ولم يتزوج قط ، وكان يسكن الخانات .

وجه الاستظهار والتبرك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم فحسن ، وإن كان يرى أن من قَبْلَه أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى ، والله أعلم] .

وقال الإمام البلقيني في إحدى مراسلاته[48] : [إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظة في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ، وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب ، والذي وقع للشيخ ابن مالك في ذلك في ((يتعاقبون فيكم)) وفي ((من يَقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه))[49]

أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة ، واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عريان بادي العورة ، وله مناظرات مع السهيلي ، صنف : ((شرح سيبويه)) ، ((شرح الجمل)) ، كتاباً في الفرائض .

ووقع في جب ليلاً ، فمات سنة تسع وستمائة - وقيل خمس وقيل عشر ، وقال ياقوت : سنة ست - بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة] .

(٤٨) وهي مكاتبة جاءت جواباً لسؤال وجهه إليه العلامة الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، والسؤال والجواب يقعان في صفحة واحدة ، وهي محفوظة في مكتبة برلين تحت رقم (٦٨٥٤) وقد نشرها الدكتور رياض الخوام مع مقدمة ضافية باسم ((الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية)) .

(٤٩) رواه البخاري في ((الصحيح)) (١/ ٢١) ، ومسلم أيضاً في ((صحيحه)) (١/ ٥٢٤) ، والمشكلة في هذا الحديث ورود الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، ويرى البعض أن ذلك ضعيفاً أو لا يقع إلا للضرورة ، قال البغدادي في ((خزانة الأدب)) (الشاهد الثامن والتسعون بعد الستمائة) : [على أن مجيء الشرط مضارعاً مجزوماً ، والجزاء ماضياً خاص بالشعر عند بعضهم] ، وقال المرزوقي في ((شرح ديوان الحماسة)) : [

وَإِنَّكَ مَهما تُعطِ بَطنَكَ سُؤلَهُ   وَفَرجَكَ نالا مُنتَهى الذَمِّ أَجمَعا

وغير ذلك ، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة ، وأما ما نُقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء ، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو ، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح ، والله سبحانه أعلم بالصواب] .

فرع

في رواية الحديث باللحن

قال الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص ١٨٢) : [(باب في اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة) أخبرني محمد بن احمد بن يعقوب قال أنا محمد بن نعيم الضبي قال سمعت أبا زكريا العنبري يقول سمعت أبا العباس الأزهري يقول سمعت عبد الله بن الحكم بن أبى زياد القطواني يقول سمعت أبا عبيد يقول : لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس] .

... وقوله : (نالا منتهى الذم) ، كأن الأجود أن يأتي المضارع في جواب الشرط ، وقد حصل مضارعاً وظهرت الجزمية فيه ، لكنه أتى به ماضياً للضرورة] .

واللافت للانتباه أن الحديث روي بلفظ : «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه» ، فجاء الشرط ماضياً ، وهنا لا إشكال أبداً ، وهذه الرواية في «صحيح البخاري» (٦٧٢/٢) و (٧٠٩/٢) ، و «صحيح مسلم» (٥٢٣/١) ، و «سنن الترمذي» (٦٧/٣) ، و «صحيح ابن حبان» (٢٨٤/٦) ، وغيرها من كتب الحديث . وقد بحث ابن مالك هذه المسألة في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص ٦٧) .

وفي « الكفاية في علم الرواية » أيضاً (ص ١٨٦) في باب (ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث) : [كان أبو معمر يحدث الحديث فيه اللحن أتيه اقتداء بما سمع ... عن أبى معمر قال : **إني لأسمع الحديث لحناً فألحن إتباعا لما سمعت**] .

قلت : فإذا جاز عند بعضهم أن يُروى الحديث باللحن ، فكيف لنا أن نحتج به في العربية ؟!!

[تنبيه]

في أن اللغة تحكم على الحديث

واعتبر أهل العلم أن من دلائل وضع الحديث رِكَّة لفظه ومعناه ، قال النووي في « التقريب » : [فقد وُضِعَت أحاديث يشهد بوضعها ركاكة(٥٠) لفظها ومعانيها] .

وقال السيوطي في « تدريب الراوي » (١/٢٣٣) : [وقال شيخ الإسلام : المدار في الرِّكَّة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دل على الوضع ، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ، لأن هذا الدّين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة ، وقال : أما رَكَاكَة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيّر ألفاظه بغير فصيح ، **نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكاذب**] .

قلت : فانظر وتأمل كيف جزم الإمام السيوطي بكذب من ينسب حديثاً لرسول الله صلى الله **عليه** وآله وسلم وفي لفظه ضعف !! واللغة ميزان ذلك ودليله ، وبها يُقاس سلامة اللفظ أو ضعفه .

---

(٥٠) قال الرازي في « مختار الصحاح » : [رَكَّ الشيء يرك بالكسر رِكَّةً ورَكَاكَةً : رَقَّ وضعف ، فهو رَكِيكٌ] .

الاحتجاج بالشعر

وتوضيح أن من يوثق بفصاحته يحتج بقوله

قسم البغدادي في «خزانة الأدب» طبقات الشعراء إلى أربع طبقات[51]، فقال:

[الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلَبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ...

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، **وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم**[52]، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقق[53]، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح[54].

---

(51) وسبقه إلى هذا التقسيم ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ) في كتابه «العمدة في محاسن الشعر وآدابه».

(52) وهذا هو الصواب، وعليه العمل، وبه جرت أقلام أهل العلم ومصنفاتهم.

واستشهد الزمخشري أيضاً في تفسير أوائل البقرة من « الكشاف » ببيت من شعره[55] ، وقال : وهو إن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزل ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه] .

وأقول : لقد استشهد سيبويه بكلام بشار بن برد[56] في « الكتاب » (٤/٤٤١) ، وبشار كما عرف عنه أول الشعراء المُحْدَثِين . قال المعري في « رسالة الغفران » (ص ٢١٤) : [وأصحاب بشار يروون له هذا البيت :

فَما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمؤتيكَ نُصحَهُ   وَما كُلُّ مؤتٍ نَصحَهُ بِلبيبِ

وفي كتاب سيبويه نصف هذا البيت الآخِر وهو في باب الإدغام] .

وقد استشهد الجوهري في « الصحاح » ، والزمخشري في « أساس البلاغة » بقول بشار :

---

(٥٣) الشارح المحقق هو : الإمام الرضي الأستراباذي ، وكما هو معلوم فكتاب البغدادي « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » هو شرح لشواهد كتاب « شرح الرضي على الكافية » .

(٥٤) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/٢٣٥) و (١/٢٥٨) .

(٥٥) وهو قول أبي تمام :

هُما أظلَما حالَيَّ ثُمَّتَ أجلَيا   ظَلامَيهِما عَن وَجهِ أمرَدَ أشيَبِ

(٥٦) ذكره ابن المعتز (ت ٢٦٩ هـ) في « طبقات الشعراء » وقال عنه : [كان شاعراً مجيداً مفلقاً ظريفاً محسناً ، خدم الملوك وحضر مجالس الخلفاء ، ... ، وكان بشار يعد من الخطباء البلغاء الفصحاء وله قصائد وأشعار كثيرة ، ... ، وكانت وفاته سنة سبع ، وقيل : ثمان وستين ومائة في أيام المهدي] ، وترجمه أيضاً الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٧/١١٢) .

إِنِّي إِذا شَغَلَت قَوماً فِقاحُهُمُ   رَحبُ المَسالِكِ نَهّاضٌ بِبَزلاءِ

واحتج أيضاً الرضي في « شرح الكافية » (٢/٤٢) بقول بشار :

إِذا أَنكَرَتني بَلدَةٌ أَو نَكِرتُها   خرجتُ مَعَ البازي عَلَيَّ سَوادُ

وما ادعاه البعض من احتجاج سيبويه بشعر بشار خوفاً من هجاء بشار له ، دعوى لا دليل عليها ومقام سيبويه أرفع من ذلك !! ناهيك عن تمكن بشار من اللغة التي تجعله في مقام الاحتجاج وحتى لو كان من المولدين .

وقد احتج ابن هشام الأنصاري في « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » في مواضع عدة بشعر المتنبي وهو من المحدثين ، فليُراجع .

وعلى هذا فمن وثقنا بفصاحته وسلامة عربيته وحتى لو كان من المحدثين فلا مانع من الاحتجاج بشعره وقوله ، ولذلك ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الإمام الشافعي حجة في اللغة ، مع أنه على حساب التواريخ يكون في طبقة المحدثين[٥٧] .

قال النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » (١/٧١) : [قال عبد الملك بن هشام[٥٨] صاحب المغازى ، إمام أهل مصر في عصره في اللغة والنحو : **الشافعي حجة في اللغة** ، وكان إذا شك في شيء من اللغة بعث إلى الشافعي فسأله عنه .

---

(٥٧) لأن الإمام الشافعي ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ ، وبشار بن برد الذي يُعتبر أول الشعراء المحدثين — كما ذكر السيوطي في « الاقتراح » (ص ٤٢) — كانت وفاته سنة ١٦٧ أو ١٦٨ هـ ، فالترتيب الزمني يقضي بدخول الشافعي في طبقة المحدثين من الشعراء .

(٥٨) هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري ، هذّب « السيرة النبوية » لابن إسحاق ، توفي سنة ٢١٨ هـ ، ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٤٢٨) ، ووصفه هناك بالنحوي الإخباري ، وله ترجمة في « بغية الوعاة » (٢/١١٥) ، وقد نقل هذه المقالة أيضاً عن ابن هشام ابنُ

وقال أبو عبيد[59] : كان الشافعي ممن تؤخذ عنه اللغة . وقال أيوب بن سويد[60] : خذوا عن الشافعي اللغة . وقال أبو عثمان المازني[61] : **الشافعي عندنا حجة في النحو**[62]] .

وروى ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١/٣٥٠) : [قال أحمد بن حنبل : **كلام الشافعي في اللغة حجة**] .

وقال الأزهري في « تهذيب اللغة » (مادة غ ل م) : [وقال الشافعي : في كتاب النكاح : جارية بالغ بغير هاء ، هكذا رواه لنا عبد الملك عن الربيع عنه ، قلت : والشافعي فصيح ، **وقوله حجة في اللغة**][63] .

عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١/٣٧٣) ، والصفدي في « الوافي بالوفيات » في ترجمة ابن هشام ، وابن فرحون في « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » في ترجمة الشافعي .

(٥٩) هو القاسم بن سلام – بتشديد اللام - ، صاحب كتاب « الأموال » ، أخذ اللغة عن أبي عبيدة ، توفي سنة ٢٢٤ هـ ، ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٢٥٣) ، والنووي في « تهذيب الأسماء واللغات » (٢/٥٣٥) وعدّه في من أخذ الفقه عن الشافعي ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٤٩٠) .

(٦٠) هو أبو مسعود الحميري ، محدّث الرملة ، ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٩/٤٣٠) ، وكانت وفاته سنة ٢٠٢ هـ .

(٦١) هو بكر بن محمد بن بقية ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرّد ، ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٧/٩٣) ، والسيوطي في « بغية الوعاة » (١/٤٦٣) ، والفيروزآبادي في « البلغة » (ص ٧١) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٢/٢٧٠) ، ووصفه بأنه إمام العربية ، كانت وفاته سنة ٢٤٧ هـ .

(٦٢) قال اليافعي (ت ٧٦٨ هـ) في « مرآة الجنان وعبرة اليقظان » : [وقال المازني : قول محمد بن إدريس حجة في اللغة ، وذكر نحوه عن ثعلب والأزهري] .

وقال الصاغاني في «العباب الزاخر» (مادة ب ل غ) : [وقال الشافعي رحمه الله في كتاب النّكاح : «جارية بالغ» ، بغير هاء ، وهو فصيح حُجة في اللغة] .

[تكملة] : ومن المهم التنبيه هنا إلى أن مسألة تقسيم الشعراء في جودة الاحتجاج والاستشهاد بأقوالهم إلى طبقات ومن ثم تفضيل الأقدم منهم على من بعده ، لم تكن في مجملها إلا مسألة إعلامية ودعائية ، فكم وكم من الشعراء المحدثين الذين يتفوقون بجودة شعرهم على من سبقهم !!!

وإلى هذا المعنى أشار ابن رَشِيق في «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» فقال : [كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم ، وليس ذلك لشيء ، إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون ، ثم صارت لحاجة] .

ومما يؤكد ذلك ما ذكره الأصفهاني في «الأغاني» (٢٩٥/٨) فقال : [قال أبو عمرو : لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما قدمت عليه أحداً][٦٤] .

أو هكذا يكون ميزان التفاضل ؟؟!!

وماذا سينفعه هذا اليوم ويزيد من فصاحة لسانه ؟؟!!

---

(٦٣) ونقل عبارة الأزهري هذه ابنُ منظور في «لسان العرب» (٤٢٠/٨) ، والزبيدي في «تاج العروس» ، وقال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١١٧/٨) : [قال ابن الرِّفعة : وفي كلام الشافعي نظير ذلك ، وقوله حجة في اللغة ، كما قال الأزهري] .

(٦٤) ذكر ذلك أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ) في «فحولة الشعراء» ، والحافظ اليغموري (ت ٦٧٣ هـ) في «نور القبس» .

وقد استاء من كلام أبي عمرو هذا ابنُ الأثير الكاتب[٦٥] ، فقال في كتابه « المثل السائر » (٣٧٦/٢) : [وهذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار ، وفيه ما فيه ، ولولا أن أبا عمرو عندي بالمكان العلي لبسطت لساني في هذا الموضع] .

الإجماع

ونقصد في هذا المورد أن نقطع أقوال المتقولين على أهل اللغة ممن يدّعون إجماعهم في كل صغيرة وكبيرة ، حتى إذا لم يجدوا دليلاً أو حجة زعموا أن ما يذهبون إليه محل إجماع ، قال العلامة ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحويين » (ص ٨٢) بقوله : [إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم] ، وقبله صرح بها أبو الفتح ابن جني في « الخصائص » (١٩٨/١) فقال : [اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن

---

(٦٥) هو نصر الله بن محمد بن محمد ، الوزير أبو الفتح الشيباني الخزرجي ، ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (٣١٥/٢) فقال عنه : [مولده بجزيرة ابن عمر ، في يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ثمان وخمسين وخمسمائة . مهر في النحو واللغة وعلم البيان ، واستكثر من حفظ الشعر ، فحفظ شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، وشعر أبي عبادة البحتري وشعر أبي الطيب المتنبي . ووزر للأفضل علي بن السلطان صلاح الدين ، ومات ببغداد في يوم الاثنين سلخ ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة . وله من المصنفات : كتاب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » ، وقد اشتهر ، وكتب الناس عليه ، وكتاب « الوشي المرقوم في حل المنظوم » ، وكتاب « المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء » ، وكتاب ديوان رسائل في عدة أجزاء . وكان ذا لسان وفصاحة وبيان] .

ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : أمتي لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجةٍ ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره .

إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكَبَه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدست أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم ، خادماً للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به ، أو نهى عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ، ويثابته عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معازٍ به ، ولا غاضٍّ من السلف - رحمهم الله - في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه ، وشيع خاطره ، وكان بالصواب مِئَنّة ، ومن التوفيق مظنة ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : « ما على الناس شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » ، وقال أبو عثمان المازني : « وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً » ، وقال الطائي الكبير:

يقول من تطرق أسماعه   كم ترك الأول للآخر!] .

قلت : ومن قال بحجية الإجماع في اللغة ، فقد استبعد وقوعه ، قال السيوطي في « الاقتراح » (ص ٥٦) : [وإجماع العرب أيضاً حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه] .

المسائل اللغوية المبتدعة

المسألة الأولى :

تأكيد المجاز

ظهرت هذه المسألة في أثناء النقاش الدائر في مسألة خلق القرآن ، فزعم القائلون بقدم القرآن أن الله تعالى كلم سيدنا موسى عليه سلام الله على الحقيقة وذلك في قوله تعالى : {وكلم الله موسى تكليماً} (النساء/١٦٤) ، ووجه استدلالهم أن المجاز لا يؤكد ، وبما أن نص الآية الكريمة جاء فيه تأكيد الفعل (كلّم) بالمصدر (تكليماً) وزعموا انتفاء المجاز عن التكليم وأن نسبة الكلام إليه تعالى نسبة حقيقية على معنى أنها صفة من صفاته ، وهم بذلك يَرَون دليلاً على قدم كلام الله تعالى أي قدم القرآن الكريم .

وهنا نرى أننا أمام القاعدة المزعومة : أن المجاز لا يؤكد .

ومن العجيب أن قوماً قالوا بهذه القاعدة ومنهم ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» في باب القول في المجاز (ص ١١١) حيث قال : [وتبين له أيضاً أن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ولا تؤكد بالتكرار ... والله تعالى يقول : { وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } فوكد بالمصدر معنى الكلام ونفى عنه المجاز] .

وادعى ابن تيمية ذلك ناقلاً ومقراً كما في «الفتاوى الكبرى» (١/٢٩٧) قائلاً : [قال غير واحد من العلماء : التوكيد بالمصدر ينفي المجاز] .

وقال ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (١/٣٨٩) : [فمن ذلك قوله تعالى { وكلم الله موسى تكليماً } ، رفع سبحانه توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر

المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ، كما تقول العرب : مات موتاً ، ونزل نزولاً ، ونظيره التأكيد بالنفس والعين وكل وأجمع والتأكيد بقوله حقاً] .

وقال بهذه القاعدة المزعومة أيضاً ابن أبي العز في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ١٧٠) .

والأغرب من ذلك أن يدّعي الباقلاني إجماع أهل العربية على ذلك ، فقال في « التمهيد » (ص ٢٧٤) : [ومما يدل على أنه لا يجوز أن يكون قوله : { أن نقول له كن فيكون } مجازاً واتساعاً وعلى معنى أنه يكونه من غير أن يقول له ، **اتفاق أهل العربية على أن العرب إذا ذكرت المصدر وأكدت به الفعل وجب أن يكون حقيقة** ، كقولهم : كلمته تكليماً ، وضربته ضرباً ، وأنه لذلك لم يجز أن يؤكدوا شيئاً من المجاز الذي سألتم عنه ، فيقولوا : قال الحائط قولاً ، وتخبرني العينان إخباراً ، لأن ذلك يوجب أن تكون هذه الأوصاف حقائق فيما أجريت عليه ، ولذلك صار قوله : { وكلم الله موسى تكليماً } حقيقة ودلالة على أنه متولٍ لكلامه بنفسه لما أكد وصفه بكلامه له بالمصدر الذي هو قوله : { تكليماً } وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون قوله : { أن نقول له كن فيكون } حقيقة ، لأن { قولنا } مصدر أول ، و { أن نقول له } مصدر ثان قد وكد به المصدر الأول ، فلم يجز أن يكون مجازاً وثبت أنه حقيقة] .

وذكر أبو حيان في تفسيره هذه القاعدة ، إلا أنه ادَّعى أنها غالبية وليست كلية وهذا منه كلام جيد ينقض عموم هذه القاعدة ، قال أبو حيان في « البحر المحيط » :

[وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه ، هذا هو الغالب وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز إلا أنه قليل(٦٦)] .

قلت : إن تأكيد المجاز ثابت لا شك فيه ولا ريب ، ومن زعم إبطاله وادعى الإجماع على منعه ألزَمَتْه البراهين وقطعته الأدلة ، إذ أنه جاء في كتاب الله وفي أشعار العرب ومن ذلك :

١) قوله تعالى : { إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } (الأحزاب/٣٣) ، والتطهير كان تأكيداً هنا وهو مجاز بلا ريب ، لأن الطُّهر : نقيض النجاسة ، فاستعار للذنوب : الرجس وللتقوى : الطُّهر .
٢) وقال تعالى : { والله أنبتكم من الأرض نباتاً } (سورة سيدنا نوح/١٧) ، فـ (نباتاً) نائب مفعول مطلق لأنه ملاق لـ (إنباتاً) في الاشتقاق(٦٧) ، وكما هو معلوم فالمفعول المطلق يكون توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده(٦٨) ، و (نباتاً) جاءت هنا توكيداً وهي من قبيل المجاز لأن الإنسان لا يخرج من الأرض ، وعبر عنه كذلك لأن أصل خلقته من الأرض وهذا من قبيل المجاز كما لا يخفى . ومثله قول الله عز وجل : { فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا } (آل عمران/٣٧) .

---

(٦٦) بل هو كثير ، فهو في كتاب الله في أكثر من موضع ، وكلام العرب وشعرهم طافح به بما يتكفل إبطال مثل هذه القواعد المزعومة !!

(٦٧) انظر « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » (٢/٢١٣) ، و شرح ابن الناظم على الألفية ص(١٩٢) .

(٦٨) كما قال ابن مالك في ألفيته :

توكيداً أو نوعاً يُبِينُ أو عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ

٣) وقال تعالى عن الظل : { ثم قبضناه إلينا قبضاً يسيراً } (الفرقان/ ٤٦) .

ففي هذه الآية الكريمة مجاز في استخدام القبض فكأن ذهاب الظل بواسطة نور الشمس وزواله قد قُبض فزال وتلاشى ، فالقبض هنا مجاز لأن حقيقته استخدام اليد في إمساك الأشياء ، فقد قال ابن منظور في « لسان العرب » : [القبض : خلاف البسط] ، وقال الراغب الأصفهاني في كتابه « المفردات في غريب القرآن » : [القبض : تناول الشيء بجميع الكف نحو قبض السيف وغيره] .

٤) وقالت حميدة بنت بشير بن النعمان الأنصاري[٦٩] :

بَكى الخزّ مِن روحٍ وأنكر جلدهُ وَعجّت عَجيجاً من جذامَ المطارفُ[٧٠]

فالعجّ معناه رفع الصوت كما في « مختار الصحاح » ، والمطارف جمع المُطْرَف وهو : رِداءٌ من خَزٍّ مُرَبَّعٌ ذو أعْلامٍ كما ذكره الفيروزآبادي في « القاموس المحيط » ، والرداء لا يتكلم ولا يرفع صوتاً على الحقيقة وإنما ذلك مجاز في أن قبيلة جذام لم تكن أهلاً للباس الخز والمطارف ، قال البَطَلْيُوْسي[٧١] في كتابه « الحلل في إصلاح الخلل من كتاب

---

(٦٩) شاعرة دمشقية توفيت عام ٨٥ هـ ، وهي بهذا البيت تهجو زوجها روح بن زنباع الجذامي الذي تزوجته بعد أن طلقها الحارث بن خالد المخزومي .

(٧٠) ذكره ابن طيفور (ت ٢٨٠ هـ) في « بلاغات النساء » ، والبكري (ت ٤٨٧ هـ) في « اللآلي في شرح أمالي القالي » .

(٧١) قال ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (١/ ٤٤٧) : [بَطَلْيُوس ، بفتحتين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة ، ولها عمل واسع يذكر في مواضعه ، ينسب إليها خلق كثير منهم أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي اللغوي صاحب التصانيف والشعر ، مات في سنة ٥٢١ هـ] .

الجمل)) : [تقول : إن روحاً وقبيلته لم يكونوا أهلاً للباس الخز والمطارف ، وإنما كانوا بدويين يلبسون الأكسية المخرقة] .

واحتج بهذا البيت أبو حيان في تفسيره على جواز التأكيد بالمصدر.

٥) وقال الشاعر[٧٢] :

نُمَيْرٌ جَمْرةُ العربِ الَّتي لمْ   تَزَلْ في الحَرْب تَلْتهبُ الْتِهَابَا[٧٣]

فالجمرة هنا كناية أشار فيه الشاعر إلى قبيلة نمير ، وأصل التجمير : التجميع ، وسموا بذلك لأنهم متوافرون في أنفسهم لم يدخلوا معهم غيرهم[٧٤] ، والالتهاب هنا مجاز عبر فيه الشاعر عن شدة البأس وأكده بقوله : (التهاباً) !!!

قلت : وقد ترجم الذهبيُّ أبا محمد البطليوسي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٩/٥٣٢) ، وكذا السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٥٥) .

(٧٢) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، شاعر أموي ، كان يهوى زينب بنت يوسف أخت الحجاج وله فيها أشعار يتشبب بها ، ولد ونشأ وتوفي في الطائف ، كانت وفاته سنة ٩٠ هـ ، انظر ترجمته في ((الأغاني)) (٦/٢٠١) ، و ((الأعلام)) (٦/٢٢٠) .

(٧٣) ذكره المبرّد في ((الكامل)) ، وابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ) في ((العقد الفريد)) ، والحصري القيرواني (ت ٤٥٣ هـ) في ((زهر الآداب وثمر الألباب)) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) .

(٧٤) انظر ((جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين)) (ص ٣٦) للمحبّي المتوفى عام ١١١١ هـ .

٦) وقال بشر بن أبي خازم[٧٥] :

فَإِنَّ أَباكِ قَد لاقى غُلاماً   مِنَ الأَبناءِ يَلتَهِبُ اِلتِهابا[٧٦]

٧) وقال ربيعة بن مقروم الضبي[٧٧] :

فَإِن أَهلِك فَذي حَنَقٍ لَظاهُ   عَلَيَّ يَكادُ يَلتَهِبُ التِهابا[٧٨]

وبهذا كله يتبين أن القاعدة اللغوية الناصة على أن التوكيد يدل على الحقيقة لا على المجاز منخرمة لا يصح الاستدلال بها.

---

(٧٥) شاعر جاهلي من بني أسد ، له قصائد في الفخر والحماسة ، توفي نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة ، انظر ترجمته في ((الأعلام)) (٢/٥٤) .

(٧٦) كما في ((منتهى الطلب من أشعار العرب)) لابن المبارك (ت ٥٨٩ هـ) ، و ((مختارات شعراء العرب)) لابن الشجري ، و ((الأشباه والنظائر من أشعار من أشعر المتقدمين والجاهليين والمخضرمين)) للأخوين الخالديين (شيخي بلدة الخالدية في الموصل : أبو بكر ت٣٨٠هـ ، وأبو عثمان ت٣٩٠هـ) .

(٧٧) شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، ووفد على كسرى في الجاهلية ، حضر معركة القادسية وغيرها من الفتوح ، له ترجمة في ((الإصابة)) (٢/٥١٣) ، و ((الأغاني)) (٢٢/١٠٢) ، و ((الأعلام)) (٣/١٧) ، و ((الوافي بالوفيات)) .

(٧٨) ذكره المرزوقي في ((شرح ديوان الحماسة)) .

تكملـــة

وقد ضَعّف أبو الحسين ابن الطروة[٧٩] الاحتجاج بتأكيد المصدر في آية التكليم ، قال السهيلي في « نتائج الفكر » (ص ٣٥٧) : [وقد احتج القُتَبي[٨٠] على القائلين من المعتزلة بأن تكليم الله لموسى عليه السلام مجاز بقوله : { وكلم الله موسى تكليماً } فأكد الفعل بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد . فذاكرت بقوله هذا شيخنا أبا الحسين رحمه الله تعالى ، فقال : هذا حسن ، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً ، وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ما ، **فلا يكون في هذه الآية حجة قاطعة**] .

---

(٧٩) ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٦٠٢) ، وقال عنه الفيروزآبادي في « البلغة » (ص ١٠٨) : [وكان أعلم أهل عصره بالأدب والعربية ... توفي بمالقة سنة ثمان وعشرين وخمسمئة] .

(٨٠) هو ابن قتيبة الدينوري ، وقد تقدم نقل كلامه .

المسألة الثانية :

في ادعائهم أن العطف يقتضي التغاير !!

وفي أثناء الجدل في مسألة خلق القرآن ، وسعي القائلين بقدم القرآن للبحث عن أي دليل يؤيدهم استدلوا بقول الله تعالى : { ألا له الخلق والأمر } (الأعراف/٥٤) ، وقالوا إن وجود العطف ما بين الخلق والأمر يقتضي التغاير بينهما فالخلق غير الأمر ، وقالوا أن الأمر هو كلام الله أي القرآن الكريم ، فثبت في تصورهم المغلوط أن القرآن قديم غير مخلوق .

وهذا توهم فاسد مبني على القاعدة المغلوطة : أن العطف يقتضي التغاير ، فكل من استدل بهذه الآية الكريمة فهو واقع في وهم هذه القاعدة المزعومة ، وذهب إلى القول بهذه القاعدة الأشعري في كتاب « الإبانة » ، وقال البيهقي في « الاعتقاد والهداية » ص(١٩٢) : [ففرق بين خلقه وأمره بالواو الذي هو حرف الفصل بين الشيئين المتغايرين ، فدل على أن قوله غير خلقه] ، وابن تيمية الذي يقول في « الفتاوى الكبرى » (١٦٤/٥) ناقلاً قول أبي عبد الله ما نصه : [وقال : { ألا له الخلق والأمر } ، فأخبر أن الخلق خلق والخلق غير الأمر وأن الأمر غير الخلق وهو كلامه] ، وأيضاً ابن القيم في « بدائع الفوائد » (١٩٨/١) : [وأحسن منه أن يقال لما كانت هذه الألفاظ دالة على معاني متباينة وأن الكمال في الاتصاف بها على تباينها أتى بحرف العطف الدال على التغاير بين المعطوفات] .

قلت : إن العطف بحرف الواو لا يلزم منه تغاير المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً فيجوز أن يكون المعطوف بعضاً مما قبله وجزءاً منه بل ويجوز أحياناً أن يكون اللفظ

المعطوف هو نفس المعطوف عليه مطابقاً له من غير وجود أي تغاير ، لأن مجرد الفصل لا يدل على اختلاف الجنسين .

ومما يدل على فساد هذه القاعدة وبطلانها أمور :

١) قوله تعالى : { وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح } (الأحزاب/٧) ، فسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك سيدنا نوح عليه سلام الله من الأنبياء والعطف هنا لم يفد التغاير ولا يُفهم منه الاختلاف والتفريق .

٢) وقوله تعالى : {من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين } ، وسيدنا جبريل وميكال من الملائكة كما هو معلوم .

٣) وقوله تعالى : { فيها فاكهة ونخل ورمان } (الرحمن/٦٨) ، والنخل والرمان من أشرف الفاكهة[٨١] .

٤) وقوله تعالى : { حافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى } (البقرة/٢٣٨) ، والصلاة الوسطى على اختلاف الأقوال فيها إلا أنها جزء من الصلاة عموماً .

٥) وقوله تعالى : { ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم } (الحجر/٨٧) ، وقد اختُلف في معنى المثاني على أقوال عدة فمنهم من ذهب إلى أنها سورة الفاتحة وآخرون إلى السبع الطوال وفريق بأن المراد بها القرآن كله[٨٢] وكل ذلك مبسوط في كتب

---

(٨١) قال الفيروزآبادي في مادة الفاكهة في ((القاموس المحيط)) : [الفاكهة : الثمر كله ، وقول مُخرج التمر والعنب والرمان مستدلاً بقوله تعالى : { فيها فاكهة ونخل ورمان } باطل مردود ، وقد بيّنت ذلك مبسوطاً في ((اللامع المُعْلَم العُجَاب))] .

(٨٢) قال أبو حيان في تفسيره : [والمثاني على قول هؤلاء وابن عباس في قوله المتقدم : القرآن ، كما قال تعالى: {كتاباً متشابهاً مثاني}] .

التفسير ، وعلى أي قول ومعنى كان فالمثاني من القرآن العظيم وليست شيئاً غيره مختلفاً عنه ، وهنا الشاهد .

٦) وقوله تعالى : { إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله ءابائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون } (البقرة/١٣٣) ، وبلا ريب ولا شك نقول أن الإله الذي عبده سيدنا يعقوب عليه السلام هو ذاته جل وعلا الذي عبده آباؤه الأنبياء عليهم سلام الله ولا مجال للقول بأي تغاير ههنا .

قال أبو حيان في « تفسيره » : [وإنما كرر لفظ (وإله) ، لأنه لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة جاره إلا في الشعر أو على مذهب من يرى ذلك وهو عنده قليل ، فلو كان المعطوف عليه ظاهراً لكان حذف الجار إذا كان اسماً أولى من إثباته ، لما يوهم إثباته من المغايرة فإن حذفه يدل على الاتحاد] .

٧) وقال الشاعر[٨٣] :

وقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهَشْيه   وأَلْفَى قوْلَها كَذِباً ومَيْنَا[٨٤]

والكذب والمين شيء واحد ، ومع ذلك فقد عطف الشاعر أحدهما على الآخر للتأكيد .

قال الإمام السيوطي في « الأشباه والنظائر في النحو » (١٢٥/٢) : [عَطْف الشيء على مرادفه ، نحو (وألفى قولها كذباً وميناً)] .

---

(٨٣) هو عدي بن زيد العبادي ، من شعراء الجاهلية .

(٨٤) ذكره ابن سلام – بتشديد اللام – الجمحي (ت ٢٣١ هـ) في « طبقات فحول الشعراء » (٧٦/١) ، وأبو هلال العسكري في « الأوائل » ، وأبو عبيدة في « الديباج » ، وغيرهم كثير .

وقال ابن الجواليقي في « شرح أدب الكاتب » : [وهم إذا أرادوا توكيد الكلمة بلفظها أتوا بلفظة في معناها من غير لفظها كما قال :

وألفى قولها كذباً وميناً

والمين : الكذب ، فيكون أحسن من تكرارها بلفظها] .

وقال القزويني في « الإيضاح في علوم البلاغة » (ص ١٧١) عند ذكره هذا البيت : [فإن الكذب والمين واحد] .

المسألة الثالثة :

ادعاؤهم بأن النظر إذا عدّي بـ (إلى) لا يفيد إلا الرؤية البصرية !!!

استدل القائلون برؤية الله تعالى في الآخرة بقوله تعالى : { وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة } (القيامة/٢٢-٢٣) ، وقالوا إن معنى ناظرة هو نظر المعاينة بالأبصار وزعموا أن النظر إذا عُدّي بإلى لم يفد إلا هذا المعنى .

قال ابن أبي العز الحنفي في « شرح العقيدة الطحاوية » : [فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعديه بنفسه ، **وإن عدي بإلى فمعناه المعاينة بالأبصار**(٨٥) ، كقوله تعالى : { انظروا إلى ثمره إذا أثمر } ، فكيف إذا أضيف للوجه الذي هو محل البصر](٨٦) .

قلت : هذه قاعدة موهومة ومركبة من شقين ، أولاهما أن النظر المعدّى بإلى معناه المعاينة بالأبصار ، وثانيها أن هذا النظر المعدى بإلى إن أضيف إلى الوجوه كان مُؤَكِّداً لمعنى المعاينة .

---

(٨٥) تناقض ابن أبي العز فاستخدم النظر معدّى بـ (إلى) ولم يكن معناه الرؤية كما سيمر فيما بعد .

(٨٦) هذا النص هو أصلاً من كلام ابن القيم في « حادي الأرواح » ص (٢٠٤) ، وهنا يجدر التنبيه إلى ما أطلعنا عليه سماحة مولانا السيد حسن السقاف من سرقات ابن أبي العز في « شرح العقيدة الطحاوية » الذي هو بحرفية نصوصه وعباراته مسروق من كتب ابن تيمية وابن القيم وما كان عمل ابن أبي العز فيه سوى ربط الجمل والفقرات وهذا مما يثير التعجب والاستغراب ، وحتى المقدمة فقد سرقها ابن أبي العز !

وهذا باطل وغير صحيح وينقضه الآتي :

١) قوله تعالى : { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة } (آل عمران/٧٧) ، فجاء النظر هنا متعدياً بحرف الجر إلى ولم يأت بمعنى الرؤية البصرية بل جاء بمعنى آخر وهو الإنعام والإكرام .

قال الإمام الطبري في « تفسيره » (٣/٣٢٠) : [وأما قوله : {ولا يكلمهم الله } ، فإنه يعني ولا يكلمهم الله بما يسرهم ، { ولا ينظر إليهم } يقول : ولا يعطف عليهم بخير مقتاً من الله لهم ، كقول القائل لآخر : **انظر إليّ نظر الله إليك بمعنى تعطّف عليّ تعطف الله عليك**].

وقال النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (١٤/٦١) : [ومعنى : لا ينظر الله إليه ، أي لا يرحمه] .

٢) قال تعالى : { وإن كان ذو عُسرَةٍ فَنَظِرَة إلى ميسرة } (البقرة/٢٨٠)(٨٧) ، ومعنى الآية أن كل من أُعسر أَنظر[٨٨] ، وهي على هذا بمعنى الانتظار .

٣) قول جميل بثينة المتوفى سنة (٨٢ هـ) :

إِنّي إِلَيكِ بِما وَعَدتِ لناظِرٌ   نَظَرَ الفَقيرِ إِلى الغَنِيِّ المُكثِرِ[٨٩]

---

(٨٧) قال الزبيدي في « تاج العروس » في مادة نظر : [وقرأ بعضهم : { فناظرة إلى ميسرة }] .

(٨٨) كما نص على ذلك القرطبي في « تفسيره » (٣/٣٧٢) .

(٨٩) ذكره ابن أبي عون (ت ٣٢٢ هـ) في كتابه « التشبيهات » ، وكذا أبو الفرج الأصفهاني في كتابه « الأغاني » (٨/١٠٨). والجراوي (ت ٦٠٩ هـ) في « الحماسة المغربية » ، وابن خلكان في « وفيات الأعيان » (١/٣٦٧) .

ومعناه أني أنتظر ما وعدتني إياه وحالي في ذلك كحال الفقير الذي ينتظر الغني المكثر في عطاياه[90] .

٤) وقال جرير المتوفى سنة (١١٠ هـ) :

مِن كُلِّ أَبيَضَ يُستَضاءُ بِوَجهِهِ   نَظَرَ الحَجيجِ إِلى خُروجِ هِلالِ[91].

٥) وجاء في قول العرب : (نظر الدهر إليهم)[92] أي أهلكهم .

٦) وقالت العرب أيضاً : (أنظر إلى الله ثم إليك) أي أتوقع فضل الله ثم فضلك .

---

(٩٠) قال ياقوت الحموي في ((معجم الأدباء)) في ترجمة ابن أبي بردة القصري : [عبيد الله بن محمد بن أبي بردة أبو محمد القصري ، من قصر الزيت بالبصرة، قاضي فارس ، نحوي لغوي معتزلي ، ذكره أبو الفتح منصور ابن المقدر النحوي المعتزلي ، محتجاً به وبأمثاله على أبي بكر الباقلاني لأنه قال : إن الكلابية تقول : إن النظر إذا قرن بإلى لم يحتمل إلا الرؤية ، وإن المعتزلة تبطل ذلك بقول الشاعر :

إني إليك لما وعدت لناظرٌ   نظر الفقير إلى الغني الموسر

قال: هذا اعتراض باطل ، لأن الشاعر قال إليك ، والله قال إلى ربها ، وأحدهما غير الآخر ، لأن أحدهما بالياء والآخر بالألف . قال : من يخاصم المعتزلة الذين هم ذوو اللسن والفصاحة بهذا الكلام لا يكون غبياً بل أنقص حالة من الأغبياء ، وقد كان يحضر منهم في زمن أمراء المؤمنين المطيع والطائع والقادر نحو من مائة المجالس ، كل منهم أو جمهورهم قد قرأ كتاب سيبويه وإليه انتهى ، كعلي ابن عيسى الرماني وأبي سعيد السيرافي ، وذكر جماعة ...] .

(٩١) ذكره ابن المبارك البغدادي (ت ٥٨٩ هـ) في ((منتهى الطلب من أشعار العرب)) ، وقد ذكر ابن المبارك في مقدمة كتابه هذا أنه جمع فيه ألف قصيدة اختارها من أشعار العرب الذين يستشهد بأشعارهم .

(٩٢) ذكر ذلك أئمة اللغة ونصوا عليه كما جاء في ((الصحاح)) للجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، و ((أساس البلاغة)) للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وكذلك ((المحيط في اللغة)) للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) .

ففي «لسان العرب» (٢١٥/٥) : [ويقول القائل للمؤمل يرجوه : إنما ننظر إلى الله ثم إليك ، أي إنما أتوقع فضل الله ثم فضلك] .

وقال الأزهري[٩٣] في كتابه «تهذيب اللغة» : [ويقول القائل للمؤمَّل يرجوه : إنما أنظر إلى الله ثم إليك ، أي إنما أتوقع فضل الله ثم فضلك] .

٧) إن حروف الجر قد[٩٤] يقوم بعضها مقام بعض[٩٥] ، فـ (إلى) هنا يجوز أن تكون بمعنى اللام فيصبح المعنى وجوه يومئذ ناضرة لثواب ربها منتظرة .

ومثال ذلك في كتاب الله قوله تعالى : { قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي للحق } (يونس/٣٥) ، فأقام هنا أحدهما مكان الآخر .

---

(٩٣) وصف مولانا السيد السقاف حفظه الله تعالى في رسالة «إعلام الثقلين» هذا الأزهري أنه كان ممن يُعمل مواهبه اللغوية في اختراع قواعد مزعومة تؤيد مذهب المجسمة والمشبهة ، وهو حقاً كذلك فبعد أن ذكر الأزهري قول العرب : (إنما أنظر إلى الله ثم إليك) ، تناقض فذكر القاعدة المزعومة في نفس كتابه المذكور «تهذيب اللغة» فقال : [فإذا قلت : نظرت إليه لم يكن إلا بالعين] ، فياللتناقض الواضح !! وصدق من قال : لا بد للمُبطل من أن يتناقض !

(٩٤) يرى ابن هشام في «مغني اللبيب» (٧٥٥/٢) ضرورة ذكر (قد) قبل هذه العبارة ويعتبر حذفها من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، قال هناك ما نصه : [قولهم «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم : ينوب] .

(٩٥) وهذا مشهور عند أهل اللغة والشواهد عليه كثيرة ، وقد عقد ابن جني في «الخصائص» (٣٠٦/٢) باباً له أسماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ، وكذلك الثعالبي عقد فصلاً في «فقه اللغة وسر العربية» وصدّره بـ (مجمل في وقوع حروف المعنى مواقع بعض) ، وقد أنكر ذلك ابن تيمية ذلك ، والكلام عليه سيأتي .

قال أبو القاسم الزجاجي[96] في كتاب « حروف المعاني » (ص ٧٦) : [(اللام مكان إلى) قال الله تعالى : { بأن ربك أوحى لها } (الزلزلة/٥) ، أي إليها ، وقوله تعالى : { الحمد لله الذي هدانا لهذا } (الأعراف/٤٣) ، أي إلى هذا] .

تناقض

ولقد تناقض الزاعمان لهذه القاعدة الموهومة ابن القيم ومقلده ابن أبي العز الحنفي فوقعا في عين ما حذرا منه ، فبعد أن ادعيا أن النظر المعدى بإلى لا يكون إلا بالأبصار استخدماه ليدل على الرؤية القلبية والتأمل والتفكر.

قال ابن أبي العز الحنفي في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ٤٠٩) : [فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب بالقول الوجيز الذي لا يكون أوجز منه والبيان الجليل الذي لا يتوهم أوضح منه ومأخذه لقريب الذي لا تقع الظنون على أقرب منه] .

فأراد ابن أبي العز هنا التفكر والتأمل والتدبر ، لا الرؤية البصرية لأن الاحتجاج ليس بجسم يمثل أمام أبصارنا لنراه !!!

وقال ابن القيم في كتابه « الطب النبوي » (١٤٠) : [فأبو حنيفة رحمه الله نظر إلى أن الإذن في الفعل إنما وقع مشروطاً بالسلامة ، وأحمد ومالك رحمهما الله نظرا إلى أن

---

(٩٦) ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٥/٤٧٥) فقال عنه : [شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي صاحب الجمل والتصانيف وتلميذ العلامة أبي إسحاق إبراهيم ابن السري الزجاج وهو منسوب إليه له أمالي أدبية ... ويقال أخرج من دمشق لتشيعه وكان حسن السمت مليح الشارة وكان في الدماشقة بقايا نصب وله كتاب الإيضاح ... قال الكتاني : مات الزجاجي بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاث مئة] .

الإذن أسقط الضمان ، والشافعي رحمه الله نظر إلى أن المقدر لا يمكن النقصان منه فهو بمنزلة النص] .

فنظر أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ههنا نظر في الأدلة والأحكام وهي رؤية عقلية كما لا يخفى .

فانخرمت قاعدتهم بأيديهم وتحطمت بصنيعهم قبل أن تحطمها الأدلة والبراهين والشواهد والحمد لله تعالى .

وأزيد أيضاً أن ابن كثير استخدم النظر المعدى بـ (إلى) ولم يرد إبصار العين ، وذلك حين قال في «تفسيره» (٣/٣٨٢) : [ولكن إذا نظر إلى معنى السياق فإنه تبقى اللام للتعليل] .

وهل المعاني تُرى وتدرك بالأبصار ؟!! أم أنها المعرفة المتحصلة من التدبر والتأمل !

[تنبيه]

ولا وجه للتفريق بين كون النظر مسنداً للوجوه أو إلى غيرها ، ولا عبرة بقولهم أن الوجوه محل العيون التي هي أداة الرؤية والبصر وكل ذلك تمحل وابتداع لا أساس له في اللغة ، لأن المراد أصحاب الوجوه كما أُسند الظن إلى الوجوه في قوله تعالى : {ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة} (القيامة/٢٤-٢٥) .

والتعبير عن الذات بالوجه من أنواع المجاز في اللغة ، كما قال العلامة الشيخ عبد الله الفيضي[٩٧] في « نظم العلاقات » :

وعكسه استعمالك الوجه أتى　　في الذات في علم البيان مثبتا

[فرع مهم]

قال المتمسلف صاحب كتاب « أثر القواعد اللغوية في نصرة عقيدة أهل السنة والجماعة » ص(٨٥) : [وقد ألحد بعض المعتزلة في هذا الموضع وبلغ به التعسف والخروج من الجماعة إلى أن قال : (إلى) ليست بحرف جر إنما هي اسم واحد آلاء] .

قلت : إن اعتبار (إلى) اسماً وواحد الآلاء هو كلام أئمة اللغة ولا يختص بالمعتزلة كما يزعم هذا المتعالم !!!

فقد قال الأزهري في « تهذيب اللغة » : [والآلاء : النعم ، واحدتها إِلْىٌ وأَلْيٌ وأَلْة أَلَى وإِلَى] .

وقال صاحب « التبيان في شرح الديوان »[٩٨] (٣٠/١) : [والآلاء : النعم والعطايا ، واحدها ألى (بالفتح) وقد تكسر كمِعىً وأمعاء] .

---

(٩٧) هو الفاضل العالم عبد الله بن مصطفى الخضروي الموصلي الحنفي مذهباً والمتوفى سنة ١٣٠٩ هـ ، ويتصل إسنادنا به في النحو والبلاغة ونروي سائر كتبه عن شيخنا الأستاذ الدكتور أكرم عبد الوهاب عن والده عبد الوهاب عن جده أمين عن أحمد الديوه جي عن الشيخ عبد الله الفيضي ، رضي الله عنهم أجمعين ونفعنا بعلومهم .

(٩٨) وهو شرح لديوان أبي الطيب المتنبي ، وقد نُسب لأبي البقاء العُكْبَري خطأً ، والصواب أنه لابن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦ هـ) ، ولا أدل على ذلك من قول الشارح فيه (١٢٩/٤) : [قال

وقال المرزوقي في ((شرح ديوان الحماسة)) :

[إذا ما أمرؤٌ أثنى بآلاء ميتٍ فلا يبعد الله الوليد بن أدهما

الآلاء : النعم ، واحدها إلى] .

وقال ابن اليزيدي[99] في ((الأمالي)) (ص٩٠) : [سمعت أبا جعفر بن حبيب يقول واحد الآلاء إلى و إليٌ والجميع الآلاء مثل أقفاء وواحد الآناء من الليل إناً وإنيٌ وواحد الأحساء حسيً وحسيٌ] .

وقال أبو علي القالي في ((المقصور والممدود)) (ص ١٧٤) : [إلىً : واحد آلاء الله] .

وقال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [الآلاء : النعم ، واحدها إلى كمعى . أنشد الزجاج :

أبيض لا يرهب الهزال ولا يقطع رحمي ولا يخون إلى] .

الشريف هبة الله بن علي بن محمد الشجري العلوي في الأمالي ، ونقلته بخطي ...] ، ومن هذا يتضح أن الشارح لم يكن ضريراً ، لأنه قال : نقلته بخطي ، والعكبري ضرير منذ صباه كما هو معروف عنه بسبب مرض ألم به .

وقد حقق هذه المسألة الأستاذ العلامة مصطفى جواد برسالة ((شرح ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري)) ، ونُشرت في مجلة ((مجمع اللغة العربية)) بدمشق (٢٢/٣٩-٤٧) و (٢٢/١١٠-١٢٠) لسنة ١٩٤٧ م .

(٩٩) قال الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٤/٣٦١) في ترجمة ابن اليزيدي : [**العلامة شيخ العربية ... كان رأساً في نقل النوادر وكلام العرب إماماً في النحو ... توفي في جمادى الآخرة سنة عشر وثلاث مئة**] .

[فريدة]

ومن الغريب العجيب قول القرطبي في «تفسيره» (١٩/١١٠) : [قال القشيري أبو نصر : وقيل إلى واحد الآلاء أي نعمه منتظرة ، وهذا أيضاً باطل **لأن واحد الآلاء يكتب بالألف لا بالياء**] .

ومراد القرطبي من هذا أن مفرد آلاء تكتب هكذا (إلا) ولا تكتب بهذه الصورة (إلى) ، وهذه دعوى لا دليل عليها ، بل صرح أهل اللغة بجواز الوجهين ، ومنهم الجوهري في « الصحاح » إذ يقول : [والآلاء : النِعَمُ ، واحدها أَلاً بالفتح ، وقد يُكْسَرُ ويُكْتَبُ بالياء[100] ، مثاله مِعىً وأَمْعاءٌ] .

وقال الإمام السيوطي في « الأشباه والنظائر في النحو » (٢/١٢) :

[و (أَلا) تكون حرف استفتاح ، واسماً بمعنى النعمة والجمع آلاء ، وفعلاً ماضياً بمعنى قصر ، وبمعنى استطاع .

و (إلى) تكون حرف جر ، واسماً بمعنى النعمة ...] .

وإلى هذا المعنى أشار العلامة حسن بن علي قويْدِر الخليلي (ت ١٢٦٢ هـ) في « نيل الأرب في مثلثات العرب » فقال :

أداة الاستفتاح والعرض أَلا ... واسم لنعمة أتى إلا
وألوة وهي اليمين فأُلى ... جمعٌ لها وكالذين يجري

فرحم الله القرطبي وعفا عنه !!!!

(١٠٠) أي بالألف المقصورة .

المسألة الرابعة :

ادعاؤهم أن اللقاء يعني الرؤية

ومن القواعد المزعومة التي ابتدعها القائلون برؤية الله تعالى أن اللقاء يعني الرؤية وذلك لتطويع نص الآية الكريمة { تحيتهم يوم يلقونه سلام } (الأحزاب/٤٤) ليثبتوا أن لقاء العباد يعني رؤيتهم لله تعالى .

فقد قال أبو المظفر الإسفراييني في كتابه « التبصير في الدين » ص (١٥٧) : [واللقاء إذا أطلق في اللغة وقع على الرؤية خصوصاً حيث لا يجوز فيه التلاقي بالذوات والتماس بينهما] .

والأغرب من ذلك أن يدّعي ابن القيم إجماع أهل اللغة على هذه القاعدة الباطلة التي لا أساس لها في لغة العرب ، فقد قال في « حادي الأرواح » ص (١٩٨) : [وأجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نسب إلى الحي السليم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية] .

وقال ابن القيم أيضاً في « حادي الأرواح » ص (٢٣٩) : [قال أبو عبد الله بن بطة[١٠١] : سمعت أبا عمر محمد بن عبد الواحد[١٠٢] صاحب اللغة يقول :

---

(١٠١) هو عبيد الله بن محمد العكبري المتوفى سنة ٣٨٧ هـ ، حنبلي مجسم اتُهم بوضع الحديث ، ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠/٣٧١) واتهمه بوضع الحديث إذ ذكر حديثاً بسند باطل ثم قال : [وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة] أي أن ابن بطة هو المتهم بوضعه ، وترجمه كذلك ابن حجر في « لسان الميزان » (٤/١١٣) وقال عنه : [وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعرّ جلدي منه ... وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا] .

سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول في قوله تعالى { وكان بالمؤمنين رحيماً تحيتهم يوم يلقونه سلام } : «أجمع أهل اللغة على أن اللقاء هاهنا لا يكون إلا معاينة و نظراً بالأبصار» ، وحسبك بهذا الإسناد صحة(١٠٣)] .

قلت : ما استعظمه الحافظ واقشعرّ جلده منه هو هذا الحديث الموضوع : «كلم الله تعالى موسى يوم كلمه وعليه جبة صوف وكساء صوف ونعلان من جلد ذكي ، فقال : من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة ؟ قال : أنا الله» !!! فماذا يُقال في ابن بطة بعد هذا ؟ !!

(١٠٢) هو أبو عمر المعروف بغلام ثعلب ، ترجمه الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد (٣٥٦/٢) ومما ذكره هناك في ترجمته : [أن الأشراف والكتاب وأهل الأدب كانوا يحضرون عنده ليسمعوا منه كتب ثعلب وغيرها **وكان له جزء قد جمع فيه الأحاديث التي تروى في فضائل معاوية فكان لا يترك واحداً منهم يقرأ عليه شيئاً حتى يبتدئ بقراءة ذلك الجزء ثم يقرأ عليه بعده ما قصد له** وكان جماعة من أهل الأدب يطعنون على أبي عمر ولا يوثقونه في علم اللغة حتى قال لي عبيد الله بن أبي الفتح : يقال أن أبا عمر لو كان طار طائر لقال : حدثنا ثعلب عن بن الأعرابي ويذكر في معنى ذلك شيئاً] .

وانظر ترجمته أيضاً في «سير أعلام النبلاء» (٥٠٨/١٥) ، وذكر الذهبي هناك ما نقله الخطيب البغدادي آنفاً .

وقال الفيروزآبادي في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص٢٠٤) : [وكان متغالياً في حب معاوية ، وله جزء في فضائله ، وكان إذا جاءه أحد يقرأ عليه يُخرج له ذلك الجزء ويُلزمه قراءته ، وكان جماعة يكذبونه في أكثر رواياته للغة ...] .

(١٠٣) بل هو إسناد هالك كما رأينا من ترجمة رجاله ، فابن بطة مجسم متهم بالوضع ، وغلام ثعلب لا يُوثق بمروياته اللغوية ، ومن ثم لو أُتي بأصح الأسانيد وكان ذلك خلاف لغة القرآن الكريم وما عليه أهل اللغة بأشعارهم وأقوالهم فلا عبرة بمثل هذا الكلام الشاذ الباطل الذي يحاول ابن القيم أن ينقله ويصوّره إجماعاً عند أهل اللغة .

قلت : أما هذا الإجماع المزعوم المتوهم الذي ادعاه ابن القيم فلا وجود له حقيقة ، ومن ثم فإجماع اللغويين لا يعد دليلاً معتبراً عند أهل اللغة ، كما بينه العلامة ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحويين» (ص ٨٢) بقوله : [إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم] ، وقبله صرح بها أبو الفتح ابن جني في «الخصائص» (١/١٩٨) : [اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : أمتي لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة] .

وأيضاً قد ثبت في اللغة أن اللقاء يجوز على ما لا يُرى ومن شواهد ذلك :

١) قوله تعالى : { ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه } (آل عمران/١٤٣) ، فلقاء الموت هنا لا يعني رؤيته بالأبصار لأن الموت ليس بشيء مادي يُرى ويُبصر !! بل هو كناية عن خوض المعركة ولقاء العدو .

٢) قوله تعالى : { يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا } (الأنعام/١٣٠) ، فلقاء اليوم لا يعني رؤيته ومعاينته بالأبصار بل معايشة ما في ذلك اليوم من عذاب الله تعالى ولذلك قال الطبري في «تفسيره» عند تفسير هذه الآية : [يحذرونكم لقاء عذابي في يومكم هذا وعقابي عن معصيتكم إياي] .

٣) قوله تعالى : { فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا } (الأعراف/٥١) ، ولقاء اليوم هنا أيضاً يعني حصول هذا اليوم لا رؤيته عياناً .

٤) قوله تعالى : { والذين كذبوا بآياتنا ولقاء الآخرة } (الأعراف/١٤٧) .

٥) قوله تعالى على لسان سيدنا موسى عليه السلام : { لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً } (الكهف/٦٢) ، والنصب هو التعب والعناء .

٦) وقال النَّمِر بن تَوْلَب[١٠٤] :

أَأُهلِكُها وَقَد لاقَيتُ فيها   مِرارَ الطَعنِ وَالضَربِ الشِجاجا[١٠٥]

فمرار الطعن الذي لاقاه لا يُرى وإنما يجده الإنسان بحسّه ويشعر بألمه !!

٧) وقال تأبّط شراً (وهو شاعر جاهلي توفي سنة ٨٥ قبل الهجرة) :

إِذا لاقَيتَ يَومَ الصِدقِ فَاربَع   عَلَيهِ وَلا يُهِمُّكَ يَومُ سَوِّ[١٠٦]

وهل يوم الصدق إن لاقاه الإنسان عاينه ببصره ؟!! فاليوم لا يُرى وإنما ذلك كناية عن معايشة أحداث الحياة .

٨) وقال بشار بن برد :

يا أَيُّها الجاهِلُ المُباحُ لي سَفَهاً   لاقَيتَ جَهداً وَلَم تَظفَر بِمَحمودِ[١٠٧]

---

(١٠٤) شاعر مخضرم أدرك الإسلام فأسلم وعدّ من الصحابة ، انظر ترجمته في ((الاستيعاب)) (١٥٣١/٤) ، و ((الإصابة)) (٤٧٠/٦) ، و ((تهذيب الكمال)) (١٩/٣٠) ، و ((الأغاني)) (٢٧٤/٢٢) .

(١٠٥) ذكره ابن الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) في ((شرح أدب الكاتب)) ، والجاحظ في كتاب ((الحيوان)) .

(١٠٦) انظر ((الأغاني)) (١٠/١٥٤) .

وقال أيضاً :

لاقَيتُ مِن حُبِّكِ جَهدَ الهَوى ... للهِ دَرّي في الهَوى ما لَقيت[108]

فكيف يلاقي الشاعر هنا الجهد ؟ أتُراه معاينة بالأبصار ؟!!! فهذا لا يقول به عاقل ، وإنما لقاء الجهد كناية عما يجده في نفسه من مشاعر وأحاسيس .

٩) وقال عروة بن أذينة[109] :

أَمسى إِذا ذُكِرَت يُحادِثُ نَفسَهُ ... وَإِذا نَأَت لَقِيَ الهُمومَ غِشاشا[110]

وملاقاة الهموم هي الألم الذي يجده الإنسان في نفسه ، لا رؤيته عياناً بالأبصار !!

---

(١٠٧) انظر ((ديوان بشار بن برد)) (٣/١٤٤) .

(١٠٨) انظر ((ديوان بشار بن برد)) (٢/٢٦) .

(١٠٩) هو عروة بن أذينة الليثي من فحول الشعراء ، روى عنه الإمام مالك في ((الموطأ)) ، توفي في حدود الثلاثين ومائة .

(١١٠) ذكره ابن المبارك البغدادي (ت ٥٨٩ هـ) في كتابه ((منتهى الطلب من أشعار العرب)) .

المسألة الخامسة :

ادعاؤهم أن استوى لا تأتي بمعنى استولى وزعمهم أن الاستواء لا يكون إلا بعد مغالبة

زعم المشبهة الذين يصرّون على تفسير الاستواء بالعلو الحسي وجماعة من الذين انساقوا وراءهم أنه لا يُعرف في اللغة أن معنى استوى هو استولى وقهر وسيطر وزادوا على ذلك أن معنى الاستيلاء يقتضي المغالبة وادّعوا أن هذا لا يجوز في حق الله ليُبطلوا تفسير الاستواء بالاستيلاء في قول الله تعالى : { الرحمن على العرش استوى } (طه/٥) .

قال ابن القيم في « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص (٧٨) : [وقولهم في تأويل استوى : استولى ، فلا معنى له لأنه غير ظاهر في اللغة . ومعنى الاستيلاء في اللغة : المغالبة والله تعالى لا يغالبه أحد وهو الواحد الصمد] .

قلت : أما الاستواء بمعنى الاستيلاء فهو معروف ومشهور بين أهل اللغة ومن ذلك :

١) قول الجوهري في « الصحاح » في مادة سوا : [واستوى : أي استولى وظهر] .
٢) وقال الفيروزآبادي في « القاموس المحيط » مبيناً معنى استوى : [صَعِدَ أو عَمَدَ أو قَصَدَ أو أقْبَلَ عليها أو استولى] .

٣) ومن شواهد ذلك في اللغة قول الشاعر[١١١] :

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ولا دم مهراق

وقد حاول ابن تيمية أن يطعن في هذا الشاهد فقال عنه في ((مجموع الفتاوى)) (٤٤٦/٥) : [المبطل لتأويل من تؤل استوى بمعنى استولى وجوه ، أحدها : **أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف**[١١٢] من سائر المسلمين .... السابع : أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور :

(ثم استوى بشر على العراق   من غير سيف ولا دم مهراق)

---

(١١١) قال السيد مرتضى الزبيدي في اتحاف السادة المتقين (١٠٦/٢) : [(كما قال الشاعر) وهو البعيث كما قاله ابن عباد أو الأخطل كما قاله الجوهري في بشر بن مروان (قد استوى بشر على العراق ...) كذا نسبه الصاحب إسماعيل بن عباد في كتابه ((نهج السبيل))].

قلت : نسب هذا الشعر للبعيث المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) في كتابه ((الأزمنة والأمكنة)) ، ونسبه للأخطل ابن كثير في ((البداية والنهاية)) (٧/٩) .

ومن المضحكات أن يقول صاحب ((أثر القواعد اللغوية)) (ص ٦٣) عن هذا الشاهد: [وقيل للأخطل النصراني، ولم أجده في ديوانه !] ؛ فظن المسكين أن عدم وجوده في الديوان يقتضي العجب والاستغراب !! وحق لمثله أن يستغرب ! فلم يدر بعد المسكين أن دواوين الشعر قد يجمعها الرواة أو قد تستخلص من كتب اللغة وشواهد النحو والبلاغة فتكون الدواوين أحياناً كثيرة غير مستوعبة بالكامل لكل ما تفوه به الشاعر .

(١١٢) غفل ابن تيمية وتغافل أن إمام المفسرين ابن جرير الطبري قد فسر الاستواء بالاستيلاء حين قال في تفسيره (٢٢٢/١) : [قال أبوجعفر : الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه ... ومنها : الاحتياز **والاستيلاء** كقولهم : استوى فلان على المملكة بمعنى احتوى عليها وحازها]

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه وقالوا إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة] .

وقال ابن القيم في « الصواعق المرسلة » (١/٢٩٢): [وكذلك تأويلهم الاستواء بالاستيلاء ، فإن هذا لا تعرفه العرب من لغاتها ولم يقله أحد من أئمة اللغة] .

ونقول : لقد تناقلت هذا البيت كتب أهل العلم من اللغويين والأدباء وغيرهم وذكروه في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ومنهم الجوهري محتجاً به في كتابه « الصحاح » وأيضاً الرازي في « مختار الصحاح » ونقله عن الجوهري ابن منظور في « لسان العرب » وكذلك ذكره المرزوقي في كتابه « الأزمنة والأمكنة » و « شرح ديوان الحماسة » ، والبطليوسي في كتابه « الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل » ، وكذلك أبو منصور الثعالبي في « يتيمة الدهر في شعراء أهل العصر » ، والزبيدي في « تاج العروس » ، فهل يُقال بعد ذلك أنه لم يثبت أنه شعر عربي وأنه لا يُعرف في اللغة ؟!!!

[شبهة والجواب عليها]

زعم البعض[١١٣] أن هذا البيت لا يحتج به لكون قائله الأخطل نصرانياً ، وقالوا : كيف تحتجون بشعر كافر وتبنون على ذلك تفسيراً لآيات القرآن الكريم ؟

فنقول وبالله التوفيق : إن الاحتجاج هنا واقع باللغة التي نهتم فيها باللسان وفصاحته أياً كان اعتقاده وذلك لفهم الدلالات اللغوية العربية لنفهم بها مفردات

---

(١١٣) من أمثال سليمان العلوان الذي يقول في كتابه المتهافت « الكشاف » (ص ١٧) وهو يزعم أنه يرد على فضيلة شيخنا سماحة السيد حسن السقاف حفظه الله تعالى ما نصه : [ومع ذلك ينتصر لإثبات شعر ينسب للأخطل النصراني ليثبت به حكماً عقائدياً] !!!

القرآن وتراكيبه وعلى هذا مشى أهل العلم ونصوا عليه ، قال السيوطي في كتابه « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » (١/ ١٠٨) ما نصه : [قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في فتاويه : « اعْتُمد في العربية على أشعار العرب وهم كُفّار لبُعْد التَّدليس فيها كما اعتُمد في الطّب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفّار لذلك » ، ويُؤخذ من هذا أن العربيَّ الذي يُحْتَجُّ بقوله لا يشترط فيه العَدَالة ... وكذلك لم يشترطوا في العربيّ الذي يُحتجّ بقوله البلوغ فأخذوا عن الصّبيان ... وكذلك لم أرَهم توقَّوا أشعار المجانين من العرب بل رَوَوْها واحتجُّوا بها وكُتبُ أئمة اللغة مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح مجنون ليلى] .

[تكملة]

ثم قال ابن تيمية مكملاً اعتراضه المغلوط على صحة الاستشهاد بهذا البيت من الشعر قائلاً في « مجموع الفتاوى » (٥/ ١٤٦) : [وقد طعن فيه أئمة اللغة وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه « الإفصاح » ، قال : سئل الخليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى ؟ فقال : هذا ما لا تعرفه العرب ، ولا هو جائز في لغتها].

قلت : أبو المظفر هو الوزير ابن هبيرة ، ترجمه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٠/ ٤٢٦) ، وذكر من جملة كتبه « الإفصاح عن معاني الصحاح » شرح فيه صحيحي البخاري ومسلم .

وما ذكره ابن تيمية عن الخليل نقلاً من كتاب ((الإفصاح)) بلا سند يُذكر وبين ابن هبيرة والخليل مفاوز تنقطع دونها الأعناق فقد توفي الخليل عام ١٧٠ هـ[١١٤] ، وولد ابن هبيرة عام ٤٩٩ هـ[١١٥] . ولو كان لهذا النقل سند معتبر لتغنى به ابن تيمية في ليله ونهاره وحله وترحاله !! وهيهات هيهات !!

وقد جلب ابن الجوزي بيتين من الشعر يحتج بهما من قال أن الاستواء يعني الاستيلاء وذلك في تفسيره ((زاد المسير)) في تفسير سورة الأعراف فقال هناك : [وبعضهم يقول استوى بمعنى استولى ، ويحتج بقول الشاعر :

حتى استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق

ويقول الشاعر أيضاً :

هما استويا بفضلهما جميعاً   على عرش الملوك بغير زور[١١٦]

وهذا منكر عند اللغويين ، قال ابن الأعرابي : العرب لا تعرف استوى بمعنى استولى ، ... والبيتان لا يعرف قائلهما كذا قال ابن فارس اللغوي] .

وهنا يجب تحرير عدة أمور :

---

(١١٤) كما في ((شذرات الذهب)) (١/٥٧٥) ، و ((سير أعلام النبلاء)) (٧/٤٣٠) ، وقد ذكر البعض خلافاً يسيراً في سنة الوفاة فعدها مثلاً الزبيدي في ((تاج العروس)) (١/١٠) أنها كانت سنة ١٧٥ هـ .

(١١٥) كما في ترجمة ابن هبيرة في ((سير أعلام النبلاء)) (٢٠/٤٢٦) ، وكذلك في ((المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام احمد)) (٣/١٠٦) .

(١١٦) ذكره الحافظ اللغوي أبو حيان في ((البحر المحيط)) في تفسير سورة الأعراف.

فأولاً : أن ابن الجوزي يرى نكارة البيتين لما نقله عن ابن الأعرابي ، وهذا باطل لا يصح سنده كما سنبين فيما بعد ، وبالتالي فبطلان ما يُنقل عن ابن الأعرابي يبطل نكارة هذه الأبيات بنظر ابن الجوزي رحمه الله تعالى .

وثانياً: عدم معرفة قائل الشعر لا يبطل الاحتجاج به(117) ، على أننا بينا أن البيت الأول قد نُسب وعرف قائله على خلاف لا يضر فيه ، ومن أشهر ما يثبت هذه المسألة شواهد سيبويه في كتابه إذ يقول عنها البغدادي في ((خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)) (1/8) : [ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها . وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيده، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر . وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها.

---

(117) تجنّى صاحبُ ((أثر القواعد اللغوية)) (ص 62) على الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وادعى أنه يؤيده في عدم الاحتجاج بالشعر المجهول قائله !! وهذا باطل لا يصح ، إذ أن الشيخ محمداً في تعليقه على ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) (2/583) تعقب ما زعمه الأنباري من عدم الاحتجاج بشاهد لا يعرف قائله فرد عليه قائلاً : [لا نرى لك أن تقر هذا – لا في هذا الموضع ولا في غيره ، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين – فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق ، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين] ، فتأمل هذا الكلام ! لتتيقن أنه الصواب الذي لا محيد عنه.

قال الجَرْميّ[118] : ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها))[119] ، فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء . وقد روي هذا الكلام لأبي عثمان المازني[120] أيضاً] .

وقال البغدادي أيضاً : [وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يُروى لشاعرين وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم العهد به ، وفي كتابه شيء مما يروى لشاعرين ، فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم ، فيقول : أنشدنا - يعني الخليل - ، ويقول : أنشدني أعرابي فصيح ، وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتاً لا تعرف ، فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر] .

(118) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري ، ترجمه الذهبي في ((السير)) (10/563) وقال عنه : [النحوي صاحب التصانيف ... قال المبرد : كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه وعليه قرأت الجماعة وكان عالماً باللغة حافظاً لها ، وكان جليلاً في الحديث والأخبار وكان أغوص على الاستخراج من المازني وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما ... وله كتاب ((الأبنية)) وكتاب ((العروض)) وكتاب ((غريب سيبويه)) وغير ذلك ، توفي سنة خمس وعشرين ومئتين رحمه الله] .

(119) انظر ((كتاب سيبويه)) (1/9)

(120) ترجمه الذهبي في السير (12/270) ووصفه هناك بإمام العربية ، (ت 248 هـ) .

ويقول القاضي الجرجاني في « الوساطة بين المتنبي وخصومه » (ص٤١٢) :

[وقد روى الفراء بيتاً عن العرب احتج به أبو الطيب واحتذى عليه :

فما نُبالي إذا ما كُنتِ جارتنا   ألاّ يجاورَنا إلاكِ دَيّارُ[121]

وأنا أرى أن لا يُطالب الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربي منقول عن ثقة وناهيك بالفراء] .

وثالثاً : أن ابن الجوزي نفسه قد قرر في كتابه « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه » ص (١٢١) أن من معاني الاستواء الاستيلاء واحتج هناك ببيتين من الشعر هما :

قد استوى بشر على العراق   من غير سيف ودم مهراق

وقول الشاعر :

إذا ما غزا قوماً أباح حريمهم   وأضحى على ما ملكوه قد استوى

وكتابه هذا ألفه بعد تأليف تفسيره « زاد المسير »[122] ، فيكون بذلك قد تراجع ابن الجوزي عن كلامه السابق وعاد فأثبت صحة الشعر المروي في الاستواء وأنه بمعنى الاستيلاء ، فلا وجه بعد ذلك للتشبث بكلامه .

وأما ما يروى عن ابن الأعرابي في أن استوى لا يأتي بمعنى استولى فلا يصح إسناده له وهو ما رواه الذهبي في كتاب « العلو » ص (٤٦٣) عن محمد بن أحمد بن

---

(١٢١) قال البغدادي في « خزانة الأدب » (الشاهد الرابع والثمانون بعد الثلاثمائة) : [وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره ولم يعزه إلى أحد ... وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، والله أعلم بقائله] .

(١٢٢) كما ذكر ابن الجوزي نفسه في مقدمة كتابه « دفع شبه التشبيه » (ص ٩٥) .

النضر قال : [كان أبو عبد الله بن الأعرابي جارنا وكان ليله أحسن ليل ، وذكر لنا أنَّ ابن أبي دؤاد سأله : أتعرف في اللغة استوى بمعنى استولى ؟ فقال : لا أعرفه] .

ففي سند هذه الرواية أحمد بن محمد القرشي ، ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥/٩٤) وذكر أن أهل الحديث لقّنوه أشياء ما سمعها ثم راح يُحدّث بها وهذا يعني أنه كان مغفلاً ، وترجمه الذهبي أيضاً في « لسان الميزان » (١/٢٥٥) وقال هناك : [ضعّفه البرقاني وقوّاه غيره] ، وقد استدرك سماحة مولانا السيد المحدث السقاف على هذا الكلام معقباً ومبيّناً فقال : [وقول الذهبي في « الميزان » : « ضعّفه البرقاني وقوّاه غيره » موهم وغير صحيح ، أما تضعيف البرقاني له فهو صحيح ، وأما قوله (وقوّاه غيره) فغير صحيح البتة !! وذلك أنه أخذ من قول حمزة الدقاق : (كان شيخاً صالحاً ديناً) وهذا ليس بتوثيق لا سيما وقائله حكاه في قصة بيّن فيها أنه عنى أنه كان من الصالحين ولم يكن ثقة لأنه أنكر عليه أن يحدّث بشيء لقنه إياه بعض المحدثين وهو لا يدري ببطلانه !! أي وكان مغفلاً !!] .

والحاصل أن هذا القرشي ضعيف فلا يصح سند هذه الرواية .

ثمّ لما رأى هؤلاء ضعف حجتهم في أن استوى لا تأتي بمعنى استولى اخترعوا قاعدة أخرى وهي أن الاستيلاء يقتضي المغالبة فلا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى واعتمدوا في ذلك على رواية عن ابن الأعرابي وهذه هي بتمامها كما رواها الذهبي في كتاب « العلو » ص (٤٦٤) حيث قال هناك : [وبه قال الخطيب : وأنا الأزهري ، أنا محمد بن العباس ، أنا نفطويه ، نا داود ابن علي قال : كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله : ما معنى قوله تعالى { الرحمن على العرش استوى } قال : هو على عرشه كما أخبر . فقال الرجل : ليس كذاك ، إنما معناه : استولى ، فقال : اسكت ما

يدريك ما هذا ، العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل استولى والله تعالى لا مضاد له ، وهو على عرشه كما أخبر . ثمَّ قال : والاستيلاء بعد المغالبة قال النابغة :

ألا لمثلك أو من أنت سابقه   سبق الجواد إذا استولى على الأمد]

قلت : وفي هذا لو صح يكون أكبر دليل على بطلان الرواية السابقة عن ابن الاعرابي في منع تفسير الاستواء بالاستيلاء لأن فيه اعتراف بجواز كون الاستواء يعني الاستيلاء مع تقييده بالمغالبة .

ولكن هذه الرواية لا تصح أيضاً عن ابن الأعرابي ، فقد قال شيخنا المحدث السقاف أعلى الله مقامه معلقاً على هذه الرواية : [هذا سند غير صحيح !! لأنَّ محمد بن العباس وهو ابن الفرات أبو الحسن محمد بن العباس ابن أحمد بن محمد بن الفرات البغدادي توفي سنة ٣٨٤ عاش بضعاً وستين سنة . ونفطويه توفي سنة ٣٢٣ فبين وفاتيهما (٦١) عاماً !! وهذا يمنع الرواية والاتصال .

وهذه الحكاية أوردها الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٤٠٦) على أنَّ الهروي رواها في «ذم الكلام» ، وأوردها ابن منظور في «لسان العرب » (١٤/٤١٤) ، ورواها اللالكائي (٣/٣٩٩/٦٦٦) من طريق محمد بن جعفر النحوي إجازة عن نفطويه ، والنحوي هذا هو ابن النجار المقرىء وهو معمَّر مسند لم أر من وثقه في الرواية وترجمته في السير (١٧/١٠٠) ، كما روى القصة البيهقي في «الأسماء والصفات» ص (٤١٥) وهي مضطربة المتن . ونفطويه قال الذهبي عنه كما في «لسان الميزان» (١/١٠٨) : « قال الدارقطني ليس بقوي ، ومرة لا بأس به ، وقال الخطيب : كان صدوقاً»] .

ثم هناك بحث مهم بعد أن بينّا بطلان هذه الرواية التي تنص على أن الاستيلاء يقتضي المغالبة وهي :

لماذا يُمنع ويُحظر وصف الله بالمغالبة بتصور باطل وهو أن في ذلك جعل ندٌّ لله تعالى ، إذ الله تعالى أطلق على نفسه هذه اللفظ بصريح العبارة حين قال : { والله غالب على أمره } (سورة سيدنا يوسف/٢١) وقد قال الطبري في «تفسيره» في تفسير هذه الآية : [والله مستولٍ على أمر يوسف يَسُوسُه ويدبره ويحوطه] .

ويقول الله تعالى أيضاً : { كتب الله لأغلبن أنا ورسلي } (المجادلة/٢١) ، فهذه صريحة في مغالبة الله تعالى لخلقه الذين كفروا وحادوا عن طريق الهدى .

وبهذا كله يثبت بطلان قول القائل : أن استوى لا تكون بمعنى استولى ، أو أن الاستيلاء يقتضي المغالبة أو أن المغالبة لا يجوز نسبتها إلى الله تعالى ، فينهدم بذلك كل ما حاول أن يبرمه المجسمة من عقبات في طريق التفسير الصحيح للآية الكريمة والمُتفق مع التنزيه المطلق لله سبحانه وتعالى .

المسألة السادسة :

هل (لن) تفيد التأبيد أم لا ؟؟

الخلاف في هذه المسألة جاء خلال النقاش في مسألة رؤية الله في الآخرة ، فذهب النافون لها إلى أن في قوله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام عندما طلب الرؤية : { لن تراني } دليل واضح على نفي الرؤية على اعتبار أن (لن) حرف لنفي الاستقبال وبما أنه لم يُقيد بزمان فالأمر على إطلاقه في المستقبل إلى الأبد وخالف في ذلك القائلون برؤية الله في الآخرة ، فقال ابن أبي العز الحنفي في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ١٩٢) : [وأما دعواهم تأبيد النفي بـ « لن » وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد ، فإنها لو قيّدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة ، فكيف إذا أطلقت ؟ قال تعالى : { ولن يتمنوه أبداً } ، مع قوله : { ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك } . ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها ، وقد جاء ذلك ، قال تعالى : { فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي } فثبت أن « لن » لا تقتضي النفي المؤبد] .

وما نقول به في هذا الباب أن « لن » حرف نفي للاستقبال كما نص على ذلك أئمة اللغة[١٢٣] ونقل ابن هشام في « شرح قطر الندى » أن ذلك محل اتفاق فقال (ص ٥٨) . [لن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق] ، والأصل في الاستقبال هو الدوام ويجوز أن يدخله التخصيص بتحديد المدة أو بيان أجلها فالقول بالتأبيد لا يتعدّى ذلك و لا

---

(١٢٣) كالجوهري في « الصحاح » ، والفيروزآبادي في « القاموس المحيط » وابن الناظم في « شرح الألفية » ص (٤٧٤) ، وابن جني في « سر صناعة الإعراب » (١/٢٦٢) ، وغيرهم كثير وكثير .

يعني إطلاقاً عدم جواز الانقطاع والتحديد وهذا ما أُشكل على البعض ففهموا منه نفي التأبيد .

فالنفي المجرد غير المقيد بـ « لن » يُفهم منه استقبال النفي وهو على إطلاقه ما لم تأت قرينة دالة على حد ونهاية لهذا النفي .

في شواهد قرآنية تشير إلى أنه لا يجوز أن تكون " لن " إلا للتأبيد

١) قال تعالى : { إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له } (الحج/٧٣) ، فالله عز وجل تحدّى المشركين بخلق الذباب ، وبَيَّن عجزهم وقصورهم عن ذلك بالنفي المطلق المؤكد بلفظ (لن) ، ولا يقول عاقل هنا أن هذا النفي مقيد بوقت دون موقت ، وإنما هو على إطلاقه في كل وقت وحين .

٢) قال تعالى : { قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده } (البقرة/٨٠) ،{ ولن يخلف الله وعده } (الحج/٤٧) ، وخُلف الله لوعده وعهده مما لا يجوز بحقه تعالى ، فأفاد ذلك تأبيد النفي .

٣) قال تعالى : { فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين } (البقرة/٢٤) . وهذا كما هو ظاهر محمول على التأبيد .

٤) قال تعالى : { قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين } (القصص/١٧) ، فهل يجوّز عاقل أن يصير النبي المعصوم عوناً للمجرمين ؟!! وإلا لزم اتباع الحق في هذه المسألة والقول بتأبيد النفي الذي أفادته (لن) .

٥) قال تعالى : { لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً } (النساء/١٧٢) ، فسيدنا عيسى عليه السلام لا يأنف ولا يستكبر عن عبادته تعالى ولا يجوز بحال أن نجوز عليه الاستنكاف والاستكبار لأن ذلك نقص في حقه وإنزال عن مرتبة النبوة والعصمة ، وهذا يعني المصير إلى القول بنفي التأبيد المستفاد من (لن) .

ولنبدأ الآن بتفنيد كلام ابن أبي العز السابق وبيان ما أشكل في هذه المسألة فنقول :

١) قال تعالى مبيناً حال اليهود وموبخاً لهم : { قل إن كانت لكم الدارْ الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم } (البقرة/٩٤-٩٥) ، فالله تبارك كذّبهم بدعواهم التي زعموا فيها أن لهم الدار الآخرة من دون الناس وأقام عليهم الحجة بطلبه منهم تمنّي الموت والمسارعة إلى الدار الآخرة التي يدّعونها لأنفسهم ، فالله تعالى تحدّاهم أن يتعجّلوا في طلب موتهم وانقضاء حياتهم الدنيا (**فالموت هنا هو الموت الدنيوي والانتقال من الحياة الدنيا إلى الآخرة**) وهذا ما تحدّاهم الله أن يطلبوه ويتمنوه رغبة منهم وطواعية !

وأما ما يقوله المجرمون في الآخرة : { ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك } (الزخرف/٧٧) ، فهم يتمنون فيه الخلاص من العذاب والهوان يدفعهم إليه الذل والصغار الذي هم فيه وهذا **تمن لموت في الحياة الآخرة يُكرههم عليه ما يلاقونه من العذاب المهين** .

فشتان ما بين الموتين في الآية الأولى وفي الثانية !! ومن المغالطة اعتباره نفسه واتحاد معناه ! ومن يصر على ذلك يخرج عن سياق الآيات[124] ويبتعد كل البعد عن الفهم الصحيح للآيات الكريمة.

٢) ودليل القائلين بأنها لا تفيد التأبيد قد لخصه ابن هشام في « مغني اللبيب » (١/٣١٣) قائلاً : [ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في { فلن أكلم اليوم إنسياً } ولكان ذِكرُ الأبد في { ولن يتمنوه أبداً } تكراراً ، والأصل عدمه] .

وأقول : قد ورد التقييد حتى في ألفاظ التأبيد ، كما في قوله تعالى : { قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها } (المائدة/٢٤) ، وكقوله تعالى : { وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده } (الممتحنة/٤) . وهذا يُبطل قول القائل أنها لو كانت للتأبيد لم يُقيد منفيها !!

وجواز دخول التقييد على (لن) يُشير إلى أن أصلها للاستمرار في نفي المستقبل ، فيدخل التقييد لئلا يُتوهم التأبيد عندما لا يُراد .

وأما مسألة التكرار فهو من باب تأكيد الشيء بمرادفه ، قال ابن مالك في ألفيته :

وَمَا مِنَ التَّوكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرَاً كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

قال الأشموني في شرحه المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »[125] :

[النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته

---

(١٢٤) قال الإمام المحدث السيد عبد الله ابن الصديق الغماري في مقدمة كتابه « قصة داود عليه السلام » مبيناً حال بعض المفسرين : [وغفلوا عن مراعاة السياق فلم يذكروها ، وأهملها المفسرون في تفسيرهم للقرآن سواء منهم المتقدمون والمتأخرون ، ووقعوا بسبب إهمالهم لها في أغلاط ...]

(١٢٥) انظر « حاشية الصبان على شرح الأشموني » (٣/١١٧) .

بموافقه معنى ، كذا عرفه في ((التسهيل)) ، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف ...
والثاني كقوله :

أَنْتَ بِالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ[126]

وقوله :

وقُلن على الفِردَوسِ أوَّلُ مُشرَبٍ أجل جَيْرِ إن كانت أُبيحَت دَعاثِرُه[127]] .

وقال أبو علي القالي في ((الأمالي)) :

[كواكبها زواحف لاغباتٌ كأنّ سماءها بيدي مدير[128]

الزّواحف : المعييات التي لا تقدر على النّهوض ، واللّواغب : مثلها ، كرّره توكيداً لمّا اختلف اللفظ] .

فرع
موافقة ابن كثير وابن عطية لما نُسب إلى الزمخشري في إفادة (لن) للتأبيد

وافق جماعة من أهل العلم لما نُسب إلى الزمخشري من القول بأن (لن) تفيد التأبيد . قال الإمام السيوطي في ((هَمْع الهَوَامع)) (٤/٩٥) : [وقد وافقه على إفادة التأبيد ابن عطية][129] .

---

(١٢٦) قال ابن منظور في ((لسان العرب)) (١٣/٣٤٧) في معنى قمن : [خليق وجدير] ، وهي موافقة لمعنى حقيق .

(١٢٧) قائله مضرس بن ربعي الأسدي وهو شاعر جاهلي ، والشاهد فيه أن جير موافقة لمعنى أجل ، قال ابن منظور في ((لسان العرب)) (٤/١٥٦) : [جير بمعنى أجل] .

(١٢٨) هذا البيت لبعض بني سليم ، كما قال أبو حيان التوحيدي في ((البصائر والذخائر)) .

وقال ابن كثير في تفسيره (٦١/١) : [{ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا } ولن تفيد[١٣٠] التأبيد في المستقبل ، أي ولن تفعلوا أبداً ، وهذه أيضاً معجزة أخرى وهو أنه أخبر خبراً جازماً قاطعاً مقدماً غير خائف ولا مشفق أن هذا القرآن لا يعارض بمثله أبد الآبدين ودهر الداهرين] .

[فائدة]

زعم ابن الخطيب الزّمَلْكاني[١٣١] أن النفي بـ (لن) منقطع ، والنفي بـ (لا) دائم مستمر ، واستدل على ذلك بأداء النطق للكلمتين ، فزعم أن (لا) يمتد نطق الصوت بحرف الألف في آخرها ، فيمتد النفي فيها ، وانقطاع الصوت بنطق حرف النون في آخر كلمة (لن) يفيد انقطاع النفي[١٣٢] !!

---

(١٢٩) وقد نقل أيضاً محمد بن محمد الغزي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ في كتابه ((إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن)) (٥٠٧/١) موافقة ابن عطية لما نُسب إلى الزمخشري .

ونص كلام ابن عطية في تفسيره ((المحرر الوجيز)) : [و (لن) تنفي الفعل المستقبل ، **ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة** ، لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة] ، فانظر كيف ذهب ابن عطية إلى أن (لن) في أصل اللغة لنفي الاستقبال غير محدد بوقت .

(١٣٠) تصحّفت هذه الكلمة في تفسير ابن كثير ، فوقعت هكذا (لنفي) ، والصحيح أنها (تفيد) لأن جميع الكلام يفيد ذلك ، والسياق يدل عليه ، كما هو ظاهر !

(١٣١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني ، أديب من القضاة ، توفي سنة ٦٥١ هـ ، ذكره اليافعي في ((مرآة الجنان)) ، وله ترجمة في ((الأعلام)) (١٧٦/٤) .

(١٣٢) قاله ابن الزملكاني في كتابه ((التبيان في المعاني والبيان)) ، كما نقل ذلك عنه السيوطي في ((همع الهوامع)) (٩٥/٤) .

وقد ردّ عليه أهل العلم ، واعتبروا وجه استدلاله هذا توهماً وخيالاً لا يقوم على أساس ، قال أبو حيان في « ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب » (٤/ ١٦٤٤) : [ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفي ما قَرُب ، ولا يمتدُّ نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان] .

قلت : وقد رأيت لأحد (الدكاترة) تفسيراً للقرآن الكريم بناه على خصائص الحروف وصفاتها ومخارجها ونظريات لسانية حديثة ، **فيحرف النص ويلوي عنق اللغة كما يحلو له** ، فاستغربت وعجبت !! إذ يدخل ذلك في باب تفسير القرآن بالرأي الذي أتى الشرع بذمه ، ولمّا جالست هذا (الدكتور) وجدته مغرماً بعمله هذا معتزاً به ظاناً أنه أتى بما لم يسبقه به أحد !!! وهكذا يكون حال الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعاً !!!

[كلام كان لا بد له أن يتقدم]

هل قال الزمخشري بالتأبيد ؟

لقد شاع واشتهر عند بعضهم أن الذي قال بإفادة (لن) للتأبيد هو الزمخشري ، وكثيراً ما قالوا : [خلافاً له في أنموذجه][133] .

---

(١٣٣) انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣١٢) ، و « شرح قطر الندى » (ص ٥٨) ، و « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » لخالد الأزهري (ص ١٦٢) ، و « الجواهر الحسان في تفسير القرآن » لأبي زيد الثعالبي (ت ٨٧٦ هـ) ، و « روح المعاني » للألوسي ، و « الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادي ، و « هَمْع الهَوَامع » للسيوطي (٤/ ٩٤) .

وبعد انتهائي من كتابة هذا المبحث ، خطر لي أن أقف على هذا الكلام الذي يُنسب للزمخشري ، كي أنظر فيه وأرى نص عبارته ، فرجعت لكتابه «الأنموذج» ، وفوجئت أني لم أجد عند كلامه على (لن) شيئاً من هذا الكلام ، فقرأت «الأنموذج» من أوله إلى آخره ، لأتأكد وأتيقن بعد ذلك أن نسبة هذا القول للزمخشري محل شك !!! ولو نفاه نافٍ وادعى أن الزمخشري لم يقله ، لم يكن كلامه ببعيد !!!

فقد قال الزمخشري في «الأنموذج» : [و (لَنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد] ، هذا نص عبارته ، فأين القول بالتأبيد ، وكيف سرى هذا الوهم إلى بعضهم ؟؟

قلت : إن عدم اطلاع الأقدمين على أصل الكلام والرجوع إليه من كتب خصومهم أوقعهم بمثل هذا ، فيأتي أحدهم ويدّعي دعوى ، فيتابعه عليه من بعده تقليداً ، وهذا ما حدث هنا تماماً ، وإلا لو اطلعوا على كتاب «الأنموذج» لما نسبوا للزمخشري مثل هذا الكلام !!

أضف إلى ذلك كون الزمخشري معتزلياً ، والمعتزلة ينفون رؤية الله ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : { لن تراني } ، فالظاهر أنهم استنبطوا من ذلك أن الزمخشري يقول بالتأبيد !!!

وقد جاء في بعض نسخ «الأنموذج» قول الزمخشري : [التأبيد] – بالياء – بدل قوله : [التأكيد] ، فالظاهر أن (التأييد) تصحّفت إلى (التأبيد)[١٣٤] ، فكان هذا السبب في نسبة القول للزمخشري بالتأبيد !!!!

---

(١٣٤) قال الأردبيلي (ت ٦٤٧ هـ) في «شرح الأنموذج» (ص ١٩٠) : [وفي بعض النسخ التأييد بدل قوله التأكيد] ، وأقول : هذه النسخة التي نقلنا عنها من «شرح الأنموذج» تعدّ من النسخ

ولذلك وعليه فقد أحسن الإمام الرازي عندما نَسب القول بالتأبيد لأهل اللغة عموماً ولم يخصصه بالإمام الزمخشري ، قال الرازي في تفسيره ((مفاتيح الغيب)) : [نُقل عن أهل اللغة أن كلمة (لن) للتأبيد][١٣٥] .

ومع أنه لا يهمّنا إنْ قال الزمخشري بذلك أم لم يقل ، لأن العبرة بالدليل لا بأقوال الرجال ، إلا أن الأمر لشهرته وذيوعه اقتضى التنبيه .

المسألة السابعة :

ادعاؤهم أن معنى الإدراك هو الإحاطة وليس الرؤية

قال ابن تيمية في ((منهاج السنة النبوية)) (٣١٧/٢) : [وأما احتجاجه[١٣٦] واحتجاج النفاة أيضاً بقوله تعالى { لا تدركه الأبصار } (الأنعام/١٠٣) ، فالآية حجة عليهم لا لهم لأن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية أو الرؤية المقيدة بالإحاطة ، والأول باطل لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال أنه أدركه كما لا يقال أحاط به ، كما سئل

المعتمدة الجيدة التحقيق ، فقد قام الدكتور حسني عبد الجليل بتحقيقها على ثلاث من أقدم مخطوطات الكتاب بدار الكتب المصرية ، كما ذكر في مقدمته .

(١٣٥) وكذلك الرضي نسب القول بالتأبيد لبعض أهل العربية ، ولم يخصصه بالزمخشري ، فقال في ((شرح الكافية)) (٣٨/٤) : [(ولن معناها نفي المستقبل) ، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً ، وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم] .

(١٣٦) أي احتجاج العلامة ابن المطهر الحلّي في كتابه ((منهاج الكرامة)).

ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال[137] : ألست ترى السماء ؟ قال : بلى ، قال : أكلها ترى ؟ قال : لا . ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال أنه أدركها وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك وإنما ذكرنا هذا بياناً لسند المنع بل المستدل بالآية عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية].

وقال ابن أبي العز الحنفي في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ١٩٣) : [فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية] .

قلت : الرواية التي احتج به ابن تيمية ليثبت الفرق بين الرؤية والإدراك باطلة لا تصح وقد ذكرها في كل كتبه[138] بلاغاً دون سند وهذا هو سندها :

قال الطبري في « تفسيره » (٢٧/٥٢) : [حدثنا أبو كريب ، قال : ثنا عمرو بن حماد ، قال : ثنا أسباط ، عن سماك بن[139] عكرمة ، عن ابن عباس أنه قال { ولقد رآه نزلة أخرى } ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ربه بقلبه ، فقال له رجل عند ذلك : أليس { لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار } ، قال له عكرمة : أليس ترى السماء ؟ قال : بلى ، قال : أفكلها ترى ؟] .

---

(١٣٧) أوهم ابن تيمية أن القائل هو سيدنا ابن عباس !! والأمر ليس كذلك وإنما القائل هنا هو عكرمة كما جاء في الرواية التي سننقلها فيما بعد ونبين بطلانها .

(١٣٨) ذكر ابن تيمية هذه القصة وأعادها في كثير من المواضع في كتبه كما في « دقائق التفسير » (٢/١٢٦) و « درء التعارض » (١/٢٣٧) و « بيان تلبيس الجهمية » (١/٥٥٣) و (٢/٢٤٠) و « مجموع الفتاوى » (١٦/٨٨) .

(١٣٩) كذا في المطبوع وصوابها (عن) .

وقال ابن كثير في « تفسيره » (١٦٢/٢) : [قال ابن أبي حاتم[140] : حدثنا أبو زرعة حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة القناد حدثنا أسباط عن سماك عن عكرمة أنه قيل له { لا تدركه الأبصار } ، قال : ألست ترى السماء ؟ قال : بلى ، قال : فكلها ترى ؟] .

وروى ذلك أيضاً بنفس السند ابن أبي عاصم في « السنة » (١٨٩/١) .

ونقول : هذا الإسناد فيه أسباط بن نصر الهمداني ، ضعّفه أبو نعيم كما في «الجرح والتعديل» (٣٣٢/٢) ، وتهذيب الكمال (٣٥٧/٢) ، وقال فيه الحافظ في مقدمة « الفتح » (٤٥٦/١) : [ضعفه أحمد وغيره] ، وجاء في ترجمته أيضاً في « تهذيب التهذيب » (١٨٥/١) : [قال حرب : قلت لأحمد : كيف حديثه ؟ قال : ما أدري وكأنه ضعفه ، وقال أبو حاتم : سمعت أبا نعيم يضعفه ، وقال : أحاديثه عامية سقط مقلوب الأسانيد ، وقال النسائي : ليس بالقوي ... وقال الساجي في « الضعفاء » : روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب] .

وقد اعترف الألباني بضعف أسباط ، إذ قال فيه في كتابه « دفاع عن الحديث النبوي والسيرة » (ص ١١) : [في إسناده أسباط بن نصر الهمداني ، وهو ضعيف لسوء حفظه] ، بل ضعف الألباني هذا الأثر عن عكرمة في تخريجه لسنة ابن أبي عاصم والمسمى « ظلال الجنة في تخريج السنة » (٢١١/١) .

وبالتالي فهذا إسناد ضعيف لا يثبت ولا تقوم بمثله حجة !!!

فما ادعاه ابن تيمية بقوله السابق : [وإنما ذكرنا هذا بياناً لسند المنع] ، لا قيمة له البتة مع بياننا بطلان الرواية التي احتج بها !! وهذا يجعل سنده ومعتمده لمنع تفسير الإدراك بالرؤية اعتماداً قائماً على شفا جرف هار .

---

(١٤٠) رواه ابن أبي حاتم بسنده هذا في «تفسيره» برقم (٧٧٦٥) .

ونزيد ابن تيمية الآن بياناً بما ورد عند أهل اللغة من استخدام الإدراك بمعنى الرؤية :

قال الإمام أبو هلال العسكري[141] في كتابه « الفروق في اللغة » (ص ٦٧) : [والرؤية هي إدراك المرئي] .

وفي « لسان العرب » (١٠/٤٢٠) : [أدركته ببصري : أي رأيته] ، وفي « الصحاح » للجوهري : [أدركته ببصري : أي رأيته] (انظر مادة درك) .

وقال الراغب في « المفردات » (ص ٢٠٨) : [والرؤية إدراك المرئي] .

---

(١٤١) ترجمه السيوطي في كتابه « طبقات المفسرين » (ص ٣٣) فقال : [اللغوي الأديب أبو هلال العسكري تلميذ أبي أحمد العسكري له تفسير في خمس مجلدات وله كتاب « الأوائل » وكتاب « الصناعتين » في النظم والنثر وكتاب « الأمثال » و « شرح الحماسة » وغير ذلك ، وله ديوان شعر ، وكان عالماً عفيفاً ، يتبزز احترازا من الطمع والدناءة والتبذل ، وكان الغالب عليه الأدب والشعر ، مات بعد الأربعمائة] ، ووصفه ياقوت الحموي في « معجم الأدباء » (٨/٢٥٨) بقوله : [اللغوي العسكري] ، وقد احتج به ابن منظور في « لسان العرب » (١٤/٤٤٤) حين قال : [وقد جاءَ ذلك في أَشعارِ الفُصَحَاء منه بيتُ زيادٍ الذي أنشده الجوهري ومنه ما أَنشده أبو هلالٍ العسكري ...] .

المسألة الثامنة :

أيد هي جمع يد
والرد على الأشعري في كتابه «الإبانة»

زعم قوم أن لفظة (اليد) إن أضيفت لله تعالى لا يكون معناها (القدرة أو القوة) ، ولما أتاهم مخالفوهم بقول الله تعالى : { والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون } (الذاريات/٤٧) ، ولم يجدوا مناصاً من تفسير (بأيدٍ) في هذه الآية بـ (القوة) ، ابتدعوا قاعدة مفادها :

أن الأيدِ[١٤٢] ليست جمعاً لليد (أي الجارحة) وإنما جمع اليد بمعنى (الجارحة أو العضو) هو أيدي .

قال الأشعري في كتابه «الإبانة» (ص ١٩٣) : [وقد اعتل معتل بقول الله تعالى : { والسماء بنيناها بأيد } (الذاريات/٤٧) ، قالوا : الأيد القوة فوجب أن يكون معنى

(١٤٢) وقد تكتب (الأيدي) بإثبات الياء في آخرها ، والظاهر جواز الوجهين ، وحذف الياء في الآخر قد يخرّج كما قال ابن جني في «التمام في تفسير أشعار هذيل» : [كما قال أبو بكر في قول من قال : «هذا القاضِ» بلا ياء ، أنه حذف الياء قبل دخول اللام فأقرّ الحذف بحاله لأنه ألحقها حرفاً قد حذفت ياؤه ، ومثله قوله أيضاً في قوله من الوافر :

وطَرتُ بِمَنصِلي في يَعمُلات دَوامي الأَيدِ يَخبُطنَ السَريحا

أنه الحق اللام «أيد» فأقر حذف الياء على ما كان عليه ، وقوله أيضاً في قوله من الكامل :

كَنَواحِ ريشِ حَمامَةٍ نَجدِيَّةٍ وَمَسَحتُ بِاللِثَتَينِ عَصفَ الأَثمَدِ

ألحق الإضافة بعد أن حذف الياء فبقيت بحالها محذوفة] .

قولـــه تعـــالى : (بيـــديَّ) بقـــدرتيَّ ، قيـــل لهـــم : هـــذا التأويـــل فاســـد مـــن وجوه :

أحدها : أن الأيد ليس بجمع لليد ، لأن جمع يد : أيدي ، وجمع اليد التي هي نعمة أيادي وإنما قال تعالى : { لما خلقت بيدي } (ص/٧٥) ، فبطل بذلك أن يكون معنى قوله : (بيدَيَّ) معنى قوله : { بنيناها بأيد } .

وأيضاً فلو كان أراد القوة لكان معنى ذلك بقدرتي ، وهذا ناقض لقول مخالفنا وكاسر لمذهبهم لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة فكيف يثبتون قدرتين ... وأيضاً فلو كان الله تعالى عنى بقوله لما خلقت بيدي (القدرة) ، لم يكن لآدم صلى الله عليه وسلم على إبليس مزية في ذلك[١٤٣] ، والله تعالى أراد أن يرى فضل آدم صلى الله عليه وسلم عليه إذ خلقه بيديه دونه ، ولو كان خالقاً لإبليس بيده كما خلق آدم صلى الله عليه وسلم بيده لم يكن لتفضيله عليه بذلك وجه[١٤٤]][١٤٥] .

---

(١٤٣) قال الإمام ابن الجوزي في ((دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)) (ص ١١٥) : [وقد قال بعض البلْه : لو لم يكن لآدم عليه السلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة لما عظّمه بذكرها وأجلّه] ، فتأمل !!!!

(١٤٤) والتفضيل لا يشترط فيه سبب ، إذ أنه سبحانه يفضل من يشاء على من يشاء ، فيكون ذلك ابتلاءً للمُفضل كي يتواضع وللمفضل عليه كي يخضع ويُذعن . وأما حديث ((لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى)) فلا يعني أن التقوى سبب الفضل ، لأن الباء في هذا الحديث للمصاحبة فيصبح المعنى أنه لا يتم فضل لمن فضله الله إلا بوجود التقوى ، قال تعالى : { قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء } (آل عمران/٧٣) .

(١٤٥) مما يؤسف ويندى له الجبين أن يحتج المجسمة من أمثال ابن تيمية بكلام الأشعري هذا !!! فقد نقله بنصه وتمامه ابن تيمية في كتابه ((بيان تلبيس الجهمية)) (٢/٢٣) ، واحتج به مباركاً له !!!

ونقول : أما جمع يد على أيدٍ ، فقد أقرتها معاجم اللغة والأدب ومنها :

١) قال الفيروزآبادي في « القاموس المحيط » : [اليد : الكف أو من أطراف الأصابع إلى الكتف ، أصلها يَدْيٌ ، **جمعها** : أيدٍ ويُدِي] .

٢) وقال الجوهري في « الصحاح » : [اليدُ أصلها يَدْيٌ على فَعْلٍ ساكنة العين ، **لأنَّ جمعها أيْدٍ ويُدِيٌّ** وأيادٍ] .

٣) وفي معجم « تهذيب اللغة » ما نصه : [وقال رجلٌ من العرب : إنَّ لنا في بني فلان خَبْلاً في الجاهليَّة ، أي : قَطْعَ **أيدٍ** وأرجل] . (انظر مادة خبل) .

فاستخدام (أيد) هنا جاء جمعاً للجارحة من الإنسان كما لا يخفى !

٤) وقال ابن دريد في « جمهرة اللغة » : [ووصف أعرابي قوماً فقال : هم **أَيْدٍ** طِيالٌ وأعين نِجال . وكل شيء اتّسع فهو أَنْجَلُ] . (انظر مادة جلن) .

٥) وقال ابن منظور في « لسان العرب » : [اليَدُ : الكَفُّ ، وقال أَبو إِسحق : اليَدُ من أَطْراف الأَصابع إِلى الكف ... **والجمع أَيْدٍ**] . (انظر مادة يدي) .

وقال ابن منظور أيضاً : [والأَيادي : **جمع أَيْدٍ التي هي جمع يَدٍ**] . (انظر مادة طوح) .

ما جاء على لسان الشعراء في جمع اليد على أيادٍ :

١) قال النابغة الذبياني :

خَطاطيفُ جُحنٌ في حِبالٍ مَتينَةٍ   تَمُدُّ بِها أَيدٍ إِلَيكَ نَوازِعُ[146]

---

(١٤٦) أورده صاحب « الأغاني » في عدة مواضع (١٢٥/٣) و (٩/١١) و (٢٦/١١) ، وأيضاً ابن منظور في « لسان العرب » (٧٧/٩) و (١٩١/١٥) ، وابن قتيبة في « الشعر والشعراء » ،

قال ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» في باب (ما أدرك على الشعراء) شارحاً قول النابغة هذا : [فشَبه نفسه بالدَّلو ، وشَبه النُّعمان بخَطاطيف حُجن ، يريد خطاطيف مُعوجة تُمدّ بها الدلو] .

وقال ابن سيده في معجمه «المحكم والمحيط الأعظم» : [وبئر نَزُوع ، ونَزِيع : تُنزَع دلاؤها بالأيدي لقربها] . (انظر مادة نزع) .

فـ (أيد) في قول النابغة جاءت جمعاً لليد الذي هو العضو المعروف .

٢) وقال الأسود النَّهشَلي(١٤٧) :

فتجعل أيدٍ في حناجرَ أُقنعت لعادتها من الخزير المُعَرَّف(١٤٨)

٣) وقال كثير عزة(١٤٩) :

تَرامى بِنا مِنها بِحَزنٍ شَراوَةٍ مُفَوَّزَةٌ أَيدٍ إِلَيك وَأَرجُلُ(١٥٠)

والمبرد في «الكامل في اللغة والأدب» ، والبكري في «اللآلي في شرح أمالي القالي» ، وابن خرداذبة في «اللهو والملاهي» ، وكلهم نسبوه للنابغة الذبياني.

(١٤٧) ترجمه الزركلي في «الأعلام» (١/٣٣٠) بقوله : [الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي ، أبو نهشل ، وأبو الجراح : شاعر جاهلي ، من سادات تميم ، من أهل العراق ، كان فصيحاً جواداً ، نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسن كف بصره] ، وكانت وفاة النهشلي نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة .

(١٤٨) ذكره البكري (ت ٤٨٧ هـ) في «اللآلي في شرح أمالي القالي» .

(١٤٩) ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/١٥٢) فقال عنه : [من فحول الشعراء ، وهو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي المدني ، امتدح عبد الملك والكبار . وقال الزبير بن بكار : كان شيعياً ، يقول بتناسخ الأرواح ، وكان خشبياً ، يؤمن بالرجعة ، وكان قد تتيم بعزة ، وشبب بها ، وبعضهم يقدمه على الفرزدق والكبار ، ومات هو وعكرمة في يوم ، سنة سبع ومئة] .

إبطال زعمه أن أيادي لا تكون إلا مفرد اليد بمعنى النعمة

وأما قول الأشعري : [وجمع اليد التي هي نعمة أيادي] ، فباطل ، ومما يبطله قول الشاعر :

فأَمَّا واحدٌ فكفَاكَ مِنِّي فمَنْ لِيَدٍ تُطاوِحُها أَيادي(١٥١)

وقد مرّ فيما سبق ما قاله ابن سيده في معجمه ((المحكم والمحيط الأعظم)) : [وبئر نَزُوع ، ونَزِيع : تُنزَع دلاؤها بالأيدي لقربها] . (انظر مادة نزع) .

إذ أن ابن سيدة هنا قد جمع اليد (العضو) بقوله : (بالأيدي) !!

إبطال زعمه أن القدرة لا تثنى

وبيان

جواز إطلاق المثنى ويراد به الإفراد

وأما ما ادّعاه الأشعري من قبل بقوله : [وأيضاً فلو كان أراد القوة لكان معنى ذلك بقدرتي ، وهذا ناقض لقول مخالفنا وكاسر لمذهبهم لأنهم لا يثبتون قدرة واحدة فكيف يثبتون قدرتين] ، وتبعه ابن تيمية فزعم عدم جواز التعبير عن الاثنين بالواحد ،

---

(١٥٠) ذكره ابن منظور في ((لسان العرب)) (١٤/٤٣١) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) .

(١٥١) أورده ابن منظور في ((لسان العرب)) (في مادة طوح) ، وابن سيده في معجمه ((المحكم والمحيط الأعظم)) (في مادة طوح) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) (٢/١٩٣) .

فقال في « مجموع الفتاوى » (٣٦٥/٦) : [فقوله : { لما خلقت بيدي } ، لا يجوز أن يراد به القدرة ، لأن القدرة صفة واحدة ، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد] .

ونقول : قد يطلق المثنى ويراد به الفرد ، كما في قوله تعالى : { ألقيا في جهنم كل كفار عنيد } (ق/٢٤) ، قال القرطبي في « تفسيره » (١٦/١٧) : [قال الخليل والأخفش : هذا كلام العرب الفصيح أن تخاطب الواحد بلفظ الاثنين ، فتقول : ويلك ارحلاها ، وازجراها ، وخذاه ، وأطلقاه ، للواحد] .

وقال ابن فارس في « الصاحبي في فقه اللغة » في باب (أمر الواحد بلفظ أمر الاثنين) :

[تقول العربُ : افعلا ذاك ويكون المخاطب واحداً .

أنشد الفرّاء :

فقلتُ لِصاحِبي لا تحبسانا　　　بنزع أصوله واجدزَّ شِيحا

وقال :

فإنْ تزجُراني يا ابن عَفَّانَ أنْزَجِرْ　　　وإنْ تَدَعاني أحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا] .

ومن قبيل ذلك أيضاً قول امرئ القيس في مطلع معلقته :

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ وَمَنزِلِ　　　بِسِقطِ اللِوى بَينَ الدَخولِ فَحَومَلِ

فقوله (قفا) خطاب لواحد ، ولكنه أخرج الكلام وأجراه مجرى الخطاب لاثنين .

ومن أمثال العرب المشهورة ((مات حتف أنفيه))[152] والمراد : أي مات على فراشه من غير قتل ولا ضرب ولا حرق ولا غرق ، وليس له سوى أنف واحد !

قال محمد أمين بن فضل الله المحبّي في ((جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين)) (ص ٧) : [ما ورد مثنى ومعناه مفرد ، فنذكر منه ... وقالوا : نزل القوم عنيزتين ، وإنما اسم الموضع عنيزة[153] ، قال عنترة :

كَيفَ المَزارُ وَقَد تَربَّعَ أَهلُها　　بِعُنَيزَتَينِ وَأَهلُنا بِالغَيلَمِ[154]

وناظرة : اسم ماء لبني عبس ، وقد جاء الشعر بالتثنية ، قال المرار[155] :

أتيحَ لَها بِناظِرَتَينِ عُوذٌ　　مِنَ الآرامِ منظَرُها جَميلُ

وقال الراعي[156] :

يُطِفنَ بِجَونٍ ذي عَثانينَ لَم تَدَع　　أَشاقيصُ فيهِ وَالبَدِيّانِ مَصنَعا

وإنما أراد بالبديين موضعاً اسمه البدي] .

---

(١٥٢) كما في ((مجمع الأمثال)) (٢/٢٦٦) ، و ((لسان العرب)) (٩/٣٨) ، و ((القاموس المحيط)) في مادة (ح ت ف) .

(١٥٣) قال ياقوت في ((معجم البلدان)) (٤/١٦٣) : [وهو موضع بين البصرة ومكة] .

(١٥٤) هذا البيت من المعلقة ، انظر ((شرح المعلقات العشر)) للزوزني (ص ٢٣٦) .

(١٥٥) هو المرار بن سعيد بن خالد الفقعسي الأسدي ، شاعر أموي ، ذكره ابن قتيبة في ((الشعر والشعراء)) ، والآمدي في ((المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء)) ، والمرزباني في ((معجم الشعراء)) .

(١٥٦) قال الصفدي في ((الوافي بالوفيات)) : [الراعي الشاعر ، عبيد بن حصين ، أبو جندل النميري المعروف بالراعي لكثرة وصفه الإبل في شعره ، وكان من فحول الشعراء ، توفي في حدود التسعين للهجرة ، وقيل بعد المائة] .

وقال الفرزدق[١٥٧] أيضاً :

قَعيدَكُما اللهَ الَّذي أَنتُما لَهُ   أَلَم تَسمَعا بِالبَيضَتَينِ المُنادِيا(١٥٨)

قال ياقوت في ((معجم البلدان)) (٥٣٢/١) : [قال أبو عبيدة : أراد البيضة[١٥٩] ، فثنى كما قالوا : رامتان ، وإنما هي رامة] .

(١٥٧) ترجمه الزركلي في ((الأعلام)) (٩٣/٨) فقال عنه : [همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء ، من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس . يشبه بزهير بن أبي سلمى ، وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى ، زهير في الجاهليين والفرزدق في الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر] ، وإنما سمي الفرزدق لأنه شبه وجهه وكان مدوراً جهماً بالخبزة وهي الفرزدقة ، كما ذكر ذلك المرزباني في ((معجم الشعراء)) . وكانت وفاة الفرزدق في البصرة سنة ١١٠ هـ .

وللفرزدق ترجمة في ((سير أعلام النبلاء)) (٥٩٠/٤) ، و ((الأغاني)) (٣٦٧/٩) ، و ((التذكرة الحمدونية)) لابن حمدون ، و ((الشعر والشعراء)) لابن قتيبة ، و ((الوافي بالوفيات)) للصفدي ، و ((وفيات الأعيان)) (٨٦/٦) لابن خلكان .

(١٥٨) ذكره الزمخشري في ((الأمكنة و المياه والجبال)) ، والمبرّد في ((الكامل في اللغة والأدب)) ، وابن المبارك في ((منتهى الطلب من أشعار العرب)) .

(١٥٩) اسم موضع ، قال الزمخشري في ((الأمكنة و المياه والجبال)) : [والبيضة ما حول البحرين من البرية] .

[تكملة]

قال أبو علي المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) في رسالة «ألفاظ الشمول والعموم»[١٦٠] :
[وقد عرف من أصول اللغة وقول أصحابنا النحويين : أن أسماء الأجناس تثنى وتجمع إذا اختلفت ، وقد حمل قوله تعالى : { بل يداه مبسوطتان } على أنه تثنية الجنس كأنه جنسان من النعمة ، نعمة الدنيا والآخرة أو نعمة الدين والدنيا] .

اليدان تعني القدرة
وقول العرب (ما لي بهذا الأمر يدان)

ومن جانب آخر فإن العرب تقول : (ما لي بهذا الأمر يدان) أي لا قدرة لي عليه . قال الميداني في «مجمع الأمثال» : [ما لي بهذا الأمر يدان ، أي لا أستطيعه ولا أقدر عليه] .
وقال الزمخشري في «المستقصى في أمثال العرب» :

[ما لي بهذا الأمر يدان : أي طاقة ، قال الغَدير الغَنَوي :

إعمد لما تعلو فما لك بالذي   لا تستطيع من الأمور يدان[١٦١]

---

(١٦٠) المطبوعة ضمن «رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ» (ص ١٣٢) ، والتي حققها الأستاذ إبراهيم السامرائي .

(١٦١) كما في «الأمالي» لأبي علي القالي ، و «جمهرة الأمثال» (١/٢١٣) لأبي هلال العسكري دون نسبة ، وكذا أورده أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه «الباقلاني» ، والجاحظ في «البيان والتبيين» .

وقال آخر :

قد سمتني الهجران مرتين   وما أظن لي به يدين] .

وقال عروة بن حزام[162] :

فقالا شفاكَ اللهُ واللهِ ما لَنا   بِما ضُمِّنَتْ منكَ الضّلوعُ يَدانِ[163]

وقال أيضاً :

تَحَمَّلْتُ مِنْ عفراءَ ما ليس لي بِهِ   ولا لِلجبالِ الرَّاسياتِ يَدانِ[164]

---

(١٦٢) ترجمه ابن شاكر الكتبي في ((فوات الوفيات)) (٢/٤٤٧) : [عروة بن حزام العذري ، أحد متيمي العرب ومَن قتله الغرام ، ومات عشقاً في حدود الثلاثين للهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وهو صاحب عفراء التي كان يهواها ، وكانت ترباً له يلعبان معاً ، فألف كل واحد منهما بصاحبه] .

(١٦٣) كما في ((أخبار أبي القاسم الزجاجي)) للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، و ((الأغاني)) (٢٤/١٢٢) و (٢٤/١٣٠) ، و ((الأمالي)) للمرزوقي (ت ٤٢١ هـ) ، و ((الشعر والشعراء)) لابن قتيبة ، و ((مجالس ثعلب)) لثعلب ، و ((الموشى)) (١/٨٧) للوشاء (ت ٣٢٥ هـ) ، و ((الزهرة)) لابن داود الأصفهاني (ت ٢٩٧ هـ) ، وكلهم نسبوه لعروة بن حزام .

(١٦٤) أورده الأصبهاني في ((الأغاني)) (٢٤/١٣١) ، والجراوي (ت ٦٠٩ هـ) في ((الحماسة المغربية)) وأبو هلال العسكري في ((جمهرة الأمثال)) (١/٢١٣) ، والمرزوقي في ((الأمالي)).

المسألة التاسعة :

الاستثناء من غير جنس الشيء

زعم قوم أنه لا يجوز الاستثناء من غير جنس الشيء ، وذهبت هذه المقالة بهم إلى القول بأن إبليس كان من الملائكة قبل أن يطرده الله تعالى من رحمته .

قال القاضي بدر الدين الشبلي الحنفي(١٦٥) في كتاب « آكام المرجان في أحكام الجان » (ص ١٨٤) : [قال أبو الوفا علي بن عقيل في كتاب « الإرشاد » : إن قيل لك إبليس كان من الملائكة أم لا ؟ فقل : من الملائكة خلافاً لبعض أصحابنا . وبهذا قال أبو بكر عبد العزيز ، لأن الباري سبحانه قال : { وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس } (البقرة/٣٤) . **والاستثناء لا يكون من غير الجنس**] .

قلت : الاستثناء من غير جنس المستثنى منه مشهور معلوم عند أهل اللسان العربي ، تداولوه وتناقلوه وكتبوا فيه وأثبتوه ، ويسميه بعض أهل اللغة (الاستثناء المنقطع)(١٦٦) ، وقد جاء منه الكثير في كتاب الله تعالى ، ومنه :

---

(١٦٥) هو القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ثم الطرابلسي الحنفي ولد سنة ٧١٢ هـ ، وتوفي سنة ٧٦٩ هـ ، ترجمه ابن حجر في « الدرر الكامنة » (٥/٢٣٤) ، وقال عنه الذهبي في « المعجم المختص » (ص ٢٣٧) : [الفقيه العالم المحدث بدر الدين أبو البقاء الشبلي ... من نبهاء الطلبة وفضلاء الشباب سمع الكثير وعني بالرواية وقرأ على الشيوخ] .

(١٦٦) قال ابن مالك في « الألفيته » في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

١) قوله تعالى : { ما لهم به من علم إلا اتباع الظن } (النساء/١٥٧) ، فاتباع الظن ليس علماً ولذلك ، قال القرطبي في « تفسيره » (٩/٦) : [ثم قال جل وعز : { إلا اتباع الظن } استثناء ليس من الأول] .

٢) قوله تعالى : { فلولا كانت قرية ءامنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما ءامنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين } (يونس/٩٨) . قال الإمام الرازي في تفسير هذه الآية : [وظاهر اللفظ يقتضي استثناء قوم يونس من القرى ، إلا أن المعنى استثناء قوم يونس من أهل القرى ، وهو استثناء منقطع بمعنى ولكن قوم يونس لما آمنوا فعلنا بهم كذا وكذا] .

٣) وقال تعالى : { لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً } (مريم/٦٢) ، والسلام ليس من جنس اللغو ، ولذلك قال الطبري في تفسير هذه الآية في « تفسيره » (١٦/١٠٢) : [لا يسمع هؤلاء الذين يدخلون الجنة فيها لغواً وهو الهذي والباطل من القول والكلام ، إلا سلاماً . وهذا من الاستثناء المنقطع ، ومعناه : ولكن يسمعون سلاماً وهو تحية الملائكة إياهم] .

قال أبو عبيدة في « مجاز القرآن » : [فالسلام ليس من اللغو ، والعرب تستثني الشيء بعد الشيء وليس منه وذلك أنها تضمر فيه ، فكان مجازه : لا يسمعون فيها لغواً إلا أنهم يسمعون سلاماً ، قال[١٦٧] :

---

(١٦٧) القائل هو سالِمِ بنِ قَحطان ، وقِيل : عَبْد الله بنِ قُحْفانَ بنِ أبي قُحْفانَ العَنبريِّ ، وذلك كما في « تاج العروس » في مادة (ر ق ع) ، وهذا الرجز من شواهد « الكتاب » (٤/٣٠٦) ، وذكره ابن دريد في كتابه « جمهرة اللغة » في مادة (ر ع ق) ، وأيضاً ابن منظور في « لسان العرب » (١٠/٣٢٢) .

يا بَن رُقَيعٍ هل لها من مَغْبَقِ   ما شَرِبتْ بعد طَوِيِّ الكُرْبَقِ[168]

من قَطرةٍ غير النَّجاءِ الأدْفقِ[169]

فاستثنى النجاء من قطرة الماء وليس منها .

قال أبو جندب الهذلي[170] :

نَجا سالمٌ والنفسُ منه بِشِدْقه   ولم يَنجُ إلاّ جفْنُ سَيفٍ ومئزَرا[171]

وليسا منه[172]] .

٤) قال تعالى : { ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون } (البقرة/٧٨) .

قال القرطبي في ((تفسيره)) (٥/٢) : [(إلا) هاهنا بمعنى لكن ، فهو استثناء منقطع كقوله تعالى : { وما لهم به من علم إلا أتباع الظن } ، وقال النابغة :

حَلَفتُ يَميناً غَيرَ ذي مَثنَوِيَّةٍ   وَلا عِلمَ إلا حُسنُ ظَنٍّ بِصاحِبِ[173]] .

---

(١٦٨) الغبق : شرب العشي ، والطوى : البئر المطوية بالحجارة ، والكربق : اسم لمدينة البصرة

(١٦٩) قال صاحب ((لسان العرب)) (٣٢٢/١٠) : [والظاهر من البيت عندي أنه يريد بالنَّجاء الأدفق : السير الشديد]

(١٧٠) هو حذيفة بن أنس الهذلي ، عاش في الجاهلية وصدر الإسلام .

(١٧١) ذكره الزبيدي في ((تاج العروس)) في باب (ن ف س) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) في مادة (نجا) و (جفن) و (نفس) ، والصاغاني في ((العباب الزاخر)) في مادة (نفس) ، وابن سيده في ((المحكم والمحيط الأعظم)) في باب (مقلوبة ن ج و) ، وابن دريد في ((جمهرة اللغة)) باب (ما يتكلم به بالصفة) ، وانظر ((مجمع الأمثال)) (٦٩/٢) للميداني (ت ٥١٨ هـ) .

(١٧٢) لأن الشاعر استثنى الجفن والمئزر وليسا من سالم .

والشاهد في قول النابغة أن حسن الظن ليس من جنس العلم ومع ذلك فقد استثناه منه ![174]

---

(١٧٣) هذا البيت من شواهد سيبويه في «الكتاب» (٣٢٢/٢)، وقد أورده سيبويه ضمن شواهد عدة تحت عنوان (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول).

(١٧٤) من الجلي الواضح هنا أن الظن يخالف العلم كما يظهر من السياق وعليه فاحتجاجنا في موضعه ومكانه ولا غبار عليه، إلا أنه يجدر التنبيه إلى أن الظن قد يأتي بمعنى العلم مجازاً خلافاً لما ذكره أبو حيان في «الارتشاف» (٥٨/٣) بقوله: [وذهب الأستاذ أبو بكر محمد بن ميمون في كتابه المسمى «نقع الغلل» إلى أن الظن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا معول عليه في حكاية من حكاه عن العرب وتأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك].

قلت: بل قد جاء في كتاب الله ما يدل على أن الظن قد يراد به العلم واليقين، كقوله تعالى: { الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ } (البقرة/٤٦). قال الطبري في «تفسيره» (٢٦٢/١): [قال أبو جعفر: إن قال لنا قائل: وكيف أخبر الله جل ثناؤه عمن قد وصفه بالخشوع له بالطاعة أنه يظن أنه ملاقيه؟ والظن شك، والشاك في لقاء الله عندك بالله كافر! قيل له: إن العرب قد تسمي اليقين ظناً والشك ظناً نظير تسميتهم الظلمة سدفة والضياء سدفة والمغيث صارخاً والمستغيث صارخاً وما أشبه ذلك من الأسماء التي تسمي بها الشيء وضده. ومما يدل على أنه يسمى به اليقين قول دريد بن الصمة:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بألْفَيْ مدَجَّج   سَرَاتُهم في الْفَارِسيّ الْمُسَرَّد

يعني بذلك تيقنوا ألفي مدجج تأتيكم.

وقول عميرة بن طارق:

بأَن تَغْتَزُوا قَوْمي وأَقعدَ فيكُم   وأَجْعَلَ مِنّي الظَّنَّ غَيْباً مُرَجَّما

٥) وقال تعالى : { ياأيها الذين ءامنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم } (النساء/٢٩) ، قال القرطبي في «تفسيره» (١٥١/٥) : [هذا استثناء منقطع ، أي : ولكن تجارة عن تراض ، والتجارة هي البيع والشراء] .

٦) وقال تعالى : { وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ } (يس/٤٣-٤٤) ، قال ابن كثير في «تفسيره» (٥٧٤/٣) : [وهذا استثناء منقطع تقديره ولكن برحمتنا نسيركم في البر والبحر ونسلمكم إلى أجل مسمى ، ولهذا قال تعالى : { ومتاعا إلى حين } ، أي إلى وقت معلوم] ، وقد احتج سيبويه بهذه الآية الكريمة في «الكتاب» (٣٢٢/٢) على الاستثناء المنقطع .

٧) ومما جاء من أمثال العرب قولهم :

لاَ يُحْسِنُ العَبْدُ الكَرَّ إلاَ الحَلْبَ والصَّرّ(١٧٥)

قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢٤٤/٢) : [يُقال : إن شداداً العبسي قال لابنه عنترة في يوم لقاء ورآه يتقاعس عن الحرب وقد حميت فقال : كر عنتر ، فقال عنترة : لا يحسن العبد الكر إلا الحلب والصر ، وكانت أمه حبشية فكان أبوه كأنه يستخف به لذلك ، فلما قال عنترة : لا يحسن العبد الكر ، قال له : كر وقد زوجتك عبلة ، فكر وأبلى ووفى له أبوه بذلك فزوجه عبلة ، والصرّ : شد الصرار ، وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية لئلا يرضع الفصيل أمه ، ونصب الحلب

يعني وأجعل مني اليقين غيباً مرجماً ، والشواهد من أشعار العرب وكلامها على أن الظن في معنى اليقين أكثر من أن تحصى وفيما ذكرنا لمن وفق لفهمه كفاية. ومنه قول الله جل ثناؤه : { ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها}] .

(١٧٥) ذكره أبو عبيدة في «الديباج» ، وأبو هلال العسكري في «ديوان المعاني» .

على أنه استثناء منقطع كأنه قال : لا يحسن العبد الكر ، لكن الحلب والصر يحسنهما ، يضرب لمن يكلف ما لا يطيق] .

٨) وقال النابغة الذبياني في معلقته[١٧٧] :

وَقَفتُ فيها أُصَيلاناً أُسائِلُها عَيَّت جَواباً وَما بِالرَبعِ مِن أَحَدِ

إِلا الأَوارِيَّ لأياً ما أُبَيِّنُها وَالنُؤيَ كَالحَوضِ بِالمَظلومَةِ

فالشاعر ههنا استثنى الأواري - وهي محابس الإبل - ممن سكن الربع وهي ليست من جنسه.

٩) وقال العجاج[١٧٨] :

---

(١٧٦) انظر «شرح المعلقات العشر» للقاضي أبو عبد الله الزوزني (ص ٢٩٢) ، وأنشد هذين اليتين سيبويه في «الكتاب» (٢/٣٢١) ، وذكر أن أهل الحجاز ينصبون (الأواريّ) ، وذلك على الاستثناء المنقطع .

(١٧٧) قال البغدادي في «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» : [وقوله : «وقفت فيها» البيتين ، وصف أن دار ميّة خلت من أهلها ، فسألها توجّعاً تذكراً لمن حلّ بها فلم تجبه ، إذ لا مجيب بها ولا أحد فيها إلاّ الأواريّ : وهي محابس الخيل واحدها آريّ ، وهو من تأرّيت بالمكان إذا تحبّست به ، واللأي : البطء ، والمعنى : تبيّنتها بعد بطء لتغيّرها ، والنّؤي : حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده وهو من نأيت إذا بعددت ، وشبّهه في استدارته بالحوض ، والمظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة لأنّها في فلاة فظلمت بذلك ، وإنّما أراد أنّ حفر الحوض لم يعمق فذلك أشبه للنّؤي ، ولذلك جعلها جلداً وهي الصّلبة] .

(١٧٨) هو عبد الله بن رؤبة وكنيته أبو الشعثاء ، شاعر مخضرم ، لقي أبا هريرة وسمع منه أحاديث ، ترجمه ابن حجر في «الإصابة» (٨٧/٥) وقال عنه : [ذكره المرزباني في «معجم الشعراء» ، وقال : ولد في الجاهلية ، وقال أبو عبيدة : كان في الجاهلية يرجز وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي[179]

فالشاعر استثنى الجن من الإنسي ، وجنس كل منهما مغاير للآخر .

المسألة العاشرة :

إبطال قاعدة (السبق المطلق)

قال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص ١٩٣) : [وقال : { ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين } (الصافات/١٧١) ، وقال : { لولا كتاب من الله سبق } (الأنفال/٦٨) ، والسبق على الإطلاق يقتضي سبق كل شيء سواه] .

قلت : ذكر ذلك البيهقي أثناء انتصاره للقول بقدم القرآن ، فأراد بذلك أن القرآن الكريم سابق بوجوده لكل الخلق أي أنه قديم غير مخلوق !

وهذه قاعدة لا أساس لها من الصحة ويبطلها قول الله تعالى : { كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق } (طه/٩٩) ، فقص الله تعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أنباء فرعون وبني إسرائيل مع نبي الله موسى سلام الله عليه ، كما تشير

وأنكر ذلك بن شبة ، وللعجاج رواية عن أبي هريرة ، قال المرزباني : هو أول من رفع الرجز وجعل له أوائل وشبهه بالقصيدة] .

(١٧٩) أنشده ابن منظور في «لسان العرب» (١٤/٦) ونسبه إلى العجاج ، وذكره الزبيدي في «تاج العروس» .

الآيات السابقة في بداية السورة ، وهؤلاء لم يسبقوا الخلق على الإطلاق كما تفيد القاعدة المخترعة .

وقال الله تعالى : { ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله } (فاطر/٣٢) .

وعلى اختلاف المفسرين في معنى الكتاب وتعيين طائفة السابقين بالخيرات إلا أنه وكما تشير الآية الكريمة أنهم أناس ورثوا الكتاب وهم سباقون للعمل بكتاب الله ، ولكن من سبقهم كان فيهم من عمل أيضاً بكتاب الله وبشرعه وعلى الأقل فهو من اصطفاه الله لهذه الرسالة وأنزل عليه هذا الكتاب .

المسألة الحادية عشرة :

ادعاؤهم أن الرؤية لا تكون بمعنى العلم إلا إذا تعدت إلى مفعولين

ادّعى قوم أن الرؤية البصرية تختلف عن الرؤية القلبية — والتي تكون بمعنى العلم — بقاعدة مفادها أن الرؤية البصرية تتعدى بمفعول به واحد والرؤية القلبية تتعدى بمفعولين وجعلوها قاعدة كلية لا خروج عنها ولا استثناء منها ، فاستغلها القوم ليثبتوا رؤية الله بالعين في قول الله تعالى : { رَبِّ أرني أَنظُرْ إِلَيْكَ } (الأعراف/١٤٣) ، وزعموا أن رأى في هذه الآية هي الرؤية البصرية التي

تتعدى أصلاً إلى مفعول واحد ، ولدخول همزة النقل عليها أصبحت تتعدى لمفعولين ، ولو كانت رأى بمعنى علم لأصبحت تتعدى لثلاثة مفاعيل(180) .

قال ابن عادل(181) في تفسيره ((اللباب)) : [قال : { رَبِّ أرني أَنظُرْ إِلَيْكَ } ، قوله : (أرنِي) مفعولُه الثَّانِي محذوفٌ ، تقديره : أَرني نَفسكَ ، أو ذاتكَ المقدَّسة ، وإنَّما حذفهُ مبالغةً في الأدب ، حيثُ لم يواجِهْهُ بالتَّصريح بالمفعول] .

وقال القرطبي في ((تفسيره)) (١٣/٢٤٣) : [و (ترى) من رؤية العين ، ولو كانت من رؤية القلب لتعدت إلى مفعولين] .

وهذه القاعدة لا يمكن تعميمها فقد جاء في القرآن الكريم ما ينقضها وهو قول الله تعالى : { ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن } (الأنعام/٦) ، فـ (يروا) هنا بمعنى علم وتعدت إلى مفعول به واحد ، قال أبو حيان في ((البحر المحيط)) (٥/٨٠) : [{ ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم وأرسلنا السماء عليهم مدراراً وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم فأهلكناهم بذنوبهم وأنشأنا من

---

(١٨٠) قال ابن عقيل في شرحه على ((الألفية)) (١/٣٦٢) : [تقدم أن (رأى وعلم) إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت (رأى) بمعنى أبصر ، نحو (رأى زيد عمراً) و (علم) بمعنى عرف ، نحو (علم زيد الحق) فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : (أريت زيداً عمراً) و (أعلمت زيدا الحق)] .

(١٨١) في ((هدية العارفين)) لإسماعيل باشا الباباني ما نصه : [ابن عادل : عمر بن علي بن عادل الدمشقي ، أبو حفص الحنبلي النعماني ، من تصانيفه ((اللباب في علوم الكتاب)) في تفسير القرآن] ، وفي ((الأعلام)) (٥/٥٨) أنه توفي بعد ٨٨٠ هـ .

بعدهم قرناً آخرين } ، لما هددهم وأوعدهم على إعراضهم وتكذيبهم واستهزائهم ، أتبع ذلك بما يجري مجرى الموعظة والنصيحة ، وحض على الاعتبار بالقرون الماضية و { يروا } هنا بمعنى يعلموا ، لأنهم لم يبصروا هلاك القرون السالفة و { كم } في موضع المفعول ب { أَهْلَكْنَا } و { يروا } معلقة والجملة في موضع مفعولها] .

ولقد ذهب الإمام الرازي إلى أن هذه القاعدة أغلبية وليست كلية ، إذ قال في « تفسيره » : [لأن الرؤية عند التعدي إلى مفعولين في أكثر الأمر تكون بمعنى العلم] ، فيكون الرازي بذلك ناقضاً لمن يحتج بهذه القاعدة على إطلاقها في كل موضع .

وقد ذهب الألوسي إلى القول بهذه القاعدة المزعومة في تفسيره المسمى « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » ، فقال : [ثم لا يخفى إن رأى إن كانت بصرية أو بمعنى عرف احتاجت إلى مفعول واحد ... ، وإن كانت علمية احتاجت إلى عولين] . ثم وقف الألوسي في نفس « تفسيره » حائراً أمام ما دللنا عليه من جواز أن تعدي رأى القلبية لمفعول واحد فقال : [{ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ } استئناف مسوق لتعيين ما هو المراد بها تقدم ، وقيل : شروع في توبيخهم ببذل النصح لهم والأول أظهر . والرؤية عرفانية ، وقيل : بصرية ، والمراد في أسفارهم وليس بشيء . وهي على التقديرين تستدعي مفعولاً واحداً . و { كَمْ } استفهامية كانت أو خبرية معلقة لها عن العمل مفيدة للتكثير سادة مع ما في حيزها مسد مفعولها ، وهي منصوبة بأهلكنا على المفعولية ، وهي عبارة عن الأشخاص ، وقيل : إن الرؤية علمية تستدعي مفعولين والجملة سادة مسدهما] .

فيكون بذلك الألوسي متردداً في هذه القاعدة الموهومة ، وظهر جلياً صواب ما ذهبنا إليه .

المسألة الثانية عشرة :

ادعاؤهم أن (مَنْ) لا تكون إلا للعاقل

قال صاحب كتاب « الرحمن على العرش استوى » (ص٦٠) : [والقول بأن الذي في السماء هو عذاب الله باطل من وجوه : أولها : أن (مَن) اسم موصول للعاقل ، وعذاب الله ليس بعاقل ، ولذا يصبح المعنى : أأمنتم الذي في السماء ، ولو كان المقصود هو العذاب لاستعمل اسم الموصول (ما) بدلاً من (مَن)] .

ونقول في إبطال ذلك والرد عليه : قال الله تعالى : { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ } (الحجر/٢٠) ، قال القرطبي في « تفسيره » (١٠/١٤) : [قال سعيد : قرأ علينا منصور { ومن لستم له برازقين } ، قال : الوحش ، فـ (مَن) على هذا تكون لما لا يعقل] .

وقال تعالى : { وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (النور/٤٥) . فما يمشي على بطنه كالأفعى ، وما يمشي على أربع من الحيوانات ليس بعاقل ، ومع ذلك عُبِّر عنه في الآية بـ (من) . قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (١/١٢١) : [و (مَن) بالعكس ، فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى: { وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ } ، ومنه قول الشاعر :

شَكَوتُ إِلى سِربِ القَطا إِذ مَرَرنَ بي ... فَقُلتُ وَمِثلي بِالبُكاءِ جَديرُ
أَسِربَ القَطا هَل مِنْ مُعيرٍ جَناحَهُ ... لَعَلّي إِلى مَن قَد هَوَيتُ أَطيرُ

...] انتهى كلام العلامة ابن عقيل

والشاهد في هذا البيت استعمال (مَنْ) لغير العاقل من الطيور .

المسألة الثالثة عشرة :

ادعاؤهم أن الظروف المقيدة بـ (مِن) لا تعني إلا الحقيقة

قال صاحب كتاب « الرحمن على العرش استوى » (ص٥٨) : [إن ذكر الظرف (فوق) جاء في هذه الآية مقيّداً بحرف الجر (مِن) (من فوقهم) ، والظروف المقيدة في اللغة العربية مثل (من فوق) و (من تحت) لا تعني إلا معاني الظروف الحقيقية لا المجازية ، وتختلف عن جميع الظروف التي تأتي غير مقيدة مثل (فوق) و (تحت) التي قد تعني الحقيقة أو المجاز أو كليهما معاً] .

قلت : قال تعالى : { وَاللهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ } (البروج/٢٠) ، قال القرطبي في « تفسيره » (١٩/٢٩٨) : [قوله تعالى : { والله من ورائهم محيط } أي يقدر على أن ينزل بهم ما أنزل بفرعون ، والمحاط به كالمحصور ، وقيل : أي والله عالم بهم فهو يجازيهم] ، فـ (ورائهم) ظرف قُيِّد بـ (من) وكان على المعنى المجازي أي والله عالم بهم . وقال تعالى : { وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ } (المؤمنون/١٠٠) ، فـ (ورائهم) المقيدة بـ (من) مجاز وليست على الحقيقة ، والمراد تقنيط الكفار من الرجوع إلى الدنيا . قال الإمام أبو حيان في « البحر المحيط » عند تفسير هذه الآية : [{ وَمِن وَرَائِهِمْ } أي الكفار ، { بَرْزَخٌ } حاجز بينهم وبين الرجعة إلى وقت البعث . وفي هذه الجملة إقناط كلي أن لا رجوع إلى الدنيا ، وإنما الرجوع إلى الآخرة استعير البرزخ للمدة التي بين موت الإنسان وبعثه] .

وقال زهير بن أبي سلمى[١٨٢] :

(١٨٢) شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات .

حَتّى إِذا أَدخَلَت مَلامَتَها مِن تَحتِ جِلدي وَلا يُرى أَثَرُ[183]

فدخول الملامة تحت الجلد مجاز لا يمكن حمله على الحقيقة .

المسألة الرابعة عشرة :

ادعاؤهم أن (ثم) لا تكون إلا بمعنى التعقيب

قال صاحب كتاب « الرحمن على العرش استوى » (ص٩٠) : [ثم إن العرب لا تدخل حرف العطف (ثم) إلا بمعنى التعقيب الزمني على التراخي ، ومعنى قولهم : (استوى بمعنى استولى وقهر وملك) أنه لم يكن قبل ذلك كذلك] .

قلت : خالف قوم في اقتضاء (ثم) التعقيب والتراخي أو ما يُعبّر عنها بالترتيب والمهلة .

أما الترتيب ، فقد قال ابن هشام في « مغني اللبيب » (١/١٣٥) : [وأما الترتيب فخالف قومٌ في اقتضائها إياه ، تمسّكاً بقوله تعالى : {خلقكم من نفسٍ واحدة ، ثمّ جعل منها زوجها }[184](الزمر/٦) ، { وبدأ خلقَ الإنسان من طينٍ ، ثم جعلَ نسلهُ من سلالةٍ من ماءٍ مهينٍ ، ثمّ سوّاهُ ونفخَ فيه من رُوحه }[185] (السجدة/٦-٩) ، { ذلكم وصّاكم

---

(١٨٣) ذكره أبو عمرو الشيباني (ت ٢٦٠ هـ) في كتابه « الجيم » في باب (الحاء) .

(١٨٤) المراد بالنفس الواحدة سيدنا آدم عليه السلام ، وقد خَلَقَنا الله تعالى بعد أن جعل منها زوجها ، وبذلك لم تفد ثم الترتيب الزماني .

(١٨٥) فالله تعالى جعل نسل الإنسان من سلالة من ماء مهين بعد أن سوى ونفخ الروح في سيدنا آدم ، ومن أصر على أن (ثم) تفيد الترتيب الزماني في الآية الكريمة صار إلى القول أن الله خلقنا قبل أن يخلق سيدنا آدم !!

به لعلّكم تتّقون ، ثمّ آتينا موسى الكتابَ }[186] (الأنعام/153-154) ، وقول الشاعر[187] :

إنّ من سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ ثمّ قد سادَ قبلَ ذلكَ جدُّه[188]] .

وقال ابن فارس في كتابه « الصاحبي » : [وتكون (ثُمَّ) بمعنى (واو عطف) ، قال الله جلّ ذِكرهُ : { فإلينا مرْجِعُهم ثُمَّ الله شهيد عَلَى مَا يفعلون } ، أي وهو شهيد ... وأنشد قطرب[189] أن (ثُمَّ) بمعنى (الواو) :

سألت ربيعةَ مَن خَيرُها أباً ثُمَّ أمّاً فقالت لِمَهْ[190]] .

---

(186) قال القرطبي في « تفسيره » (143/7) : [ثم قيل : (ثم) يدل على أن الثاني بعد الأول ، وقصة موسى صلى الله عليه وسلم وإتيانه الكتاب قبل هذا ، فقيل : (ثم) بمعنى الواو ، أي وآتينا موسى الكتاب] .

(187) هو أبو نواس الحسن بن هانئ ، وقد أنشد هذا البيت في مدح العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر ، انظر الشاهد التسعين بعد الثمانمائة من « خزانة الأدب » للبغدادي .

(188) انظر شرح الرضى على « الكافية » (390/4) ، وكذلك « حاشية الصبان على شرح الأشموني » (139/3) ، و « الجنى الداني » للمرادي ، باب (ثم) . ولا يمكن حمل (ثم) في هذا البيت من الشعر على الترتيب الزمني لأن سيادة الجد لا يمكن أن تكون بعد سيادة الأب ، وسيادة الأب بعد سيادة الابن ! فتأمل !!

(189) قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (298/3) : [محمد بن المستنير أبو علي البصري المعروف بقطرب ، أحد العلماء بالنحو واللغة أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريين ، ويقال أن سيبويه لقبة قطرباً لمباكرته إياه في الأسحار ، قال له يوماً : ما أنت إلا قطرب ليل ، والقطرب دويبه تدب ولا تفتر نزل قطرب بغداد وسمع منه بها أشياء من تصانيفه وروى عنه محمد بن الجهم السمري وكان موثقاً فيما يحكيه وبلغني أنه مات في سنة ست ومائتين] .

وقال المرادي[191] في «الجنى الداني في حروف المعاني» في باب (ثم) : [وذهب الفراء[192] ، فيما حكاه عنه السيرافي[193] ، والأخفش[194] ، وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس في مسائله الخلافيات عنه ، إلى أن (ثم) بمنزلة (الواو) ، لا ترتب] .

---

(١٩٠) ذكره صاحب «الأغاني» (١١/٢٦٨) ، ونسبه للأُقيشر الأسدي (شاعر مخضرم توفي عام ٨٠ هـ) ، وبقوله (شرها) بدلاً من (خيرها) .

(١٩١) هو ابن أم قاسم الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، مفسر وأديب ، توفي سنة ٧٤٩ هـ ، ترجمه الزركلي في «الأعلام» (٢/٢١١) .

(١٩٢) توفي سنة ٢٠٧ هـ وله ثلاث وستون سنة ، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/١١٨) .

(١٩٣) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/٢٤٧) : [العلامة إمام النحو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي صاحب التصانيف ونحوي بغداد ... وكان أبو سعيد صاحب فنون من أعيان الحنفية رأساً في نحو البصريين تصدر لإقراء القراءات واللغة والفقه والفرائض والعربية والعروض ... وكان ديناً متورعاً لا يأكل إلا من كسب يده ... قال ابن أبي الفوارس كان يذكر عنه الاعتزال ولم يظهر منه وقد جود شرح كتاب سيبويه ... عاش أربعاً وثمانين سنة ومات في رجب سنة ثمان وستين وثلاث مئة] .

(١٩٤) هو الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه ، توفي سنة ٢١٥ هـ . وكان معتزلياً كما ذكر الفيروزآبادي في ترجمته في «البلغة» ص (١٠٥) .

[فائدة] : قال السيوطي في «المزهر» (٢/٣٨٨) : [وحيث أطلق في كتب النحو الأخفش فهو الأوسط ، فإن أريد الأكبر أو الأصغر قيّدوه] .

وفي «مغني اللبيب» (١٣٦/١) أيضاً : [وأما المُهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلّفُ ، بدليل قولك : «أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثمّ ما صنعتَ أمسِ[١٩٥] أعجبُ» ، لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك : { ثمَّ آتينا موسى الكتابَ } (الأنعام/١٥٤)] .

[تكملة] : قال الأشموني[١٩٦] في شرحه عل الألفية كما في «حاشية الصبان» (١٤٠/٣) : [زعم الأخفش والكوفيون أن (ثم) تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى: {حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا } (التوبة/١١٨) ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب و(ثم) زائدة] .

[توضيح] : على خلاف ما ذهب إليه النحويون من كون (ثم) قد تأتي بمعنى (الواو) أو أن تكون زائدة أو أن تفيد الترتيب في الإخبار لا في حقيقة المعنى[١٩٧] ، إلا أن أقوالهم جميعاً تتجه إلى أن الترتيب الزمني لـ (ثم) لا يلزم منها ضرورة ، وهذا ما أردنا بيانه والتدليل عليه .

---

(١٩٥) قال ابن منظور في «لسان العرب» (٨/٦) : [أَمْسِ : من ظروف الزمان مبني على الكسر ، إلا أن ينكر أو يعرَّف] .

(١٩٦) هو علي بن محمد الأشموني ، نحوي من فقهاء الشافعية ، توفي في حدود (٩٢٠-٩٣٠ هـ) ، ترجمته في «الأعلام» (١٠/٥) ، وفي «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (٢٨٤/١).

(١٩٧) كما تقول : أنا مسافر غداً ، ثم إني اليوم قاصد إلى زيد ، فالترتيب هنا ترتيب في الخبر لا في السفر والقصد إلى زيد . انظر «شرح عيون الإعراب» (ص٢٥٠) للإمام أبي الحسن المجاشعي .

المسألة الخامسة عشرة :

ادعاؤهم أن الإفراد لا يدل على غير المفرد

قال صاحب كتاب « الرحمن على العرش استوى » (ص٥٩) : [إن الملائكة تستعمل للجمع وفاعل (يخسف) و (يرسل) مفرد ، وهذا تناقض غير معقول ولا مقبول] .

قلت : قد يطلق المفرد ويراد به المثنى حيناً والجمع حيناً آخر ، فأما إرادة المثنى فهو كقول الشاعر(١٩٨) :

وَكَأَنَّ بالعَيْنين حَبَّ قَرَنفُلٍ   أَو سُنبُلاً كُحِلَت بِهِ فَانهَلَّتِ(١٩٩)

فأفرد (كحلت) و (انهلت) وعبر بالإفراد بدل التثنية .

وكقول آخر(٢٠٠) :

فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه   ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بسوادِ(٢٠١)

---

(١٩٨) هو عِلْبَاء بن أرقم من بني بكر بن وائل ، شاعر جاهلي ، وقيل أنه لسُلميّ بن ربيعة وهو جاهلي أيضاً .

(١٩٩) كما في « الأصمعيات » ونسبته لعلباء ، و « الأمالي » للقالي ، و « ديوان الحماسة » (١/٢١١) الذي جمعه أبو تمام ، وقد نسبه القالي في أماليه وأبو تمام في حماسته لسلمي بن ربيعة .

(٢٠٠) هذا البيت من شواهد سيبويه في « الكتاب » (١/١٦١) وفي نسخة ابن طلحة لـ « الكتاب » المنقولة من خط الزمخشري نسبة هذا البيت للأعشى ، في حين زعم البغدادي في « خزانة الأدب » أنه من الأبيات الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، وقد ورد أيضاً في « المحكم والمحيط الأعظم » ، وفي « لسان العرب » (١٣/٢٩٨) ، وفي « تاج العروس » .

فأفرد بقوله (معين) ولم يستخدم التثنية (معينان) ، مع أن الكلام يدور على صيغة مثناة وهي (حاجبيه) .

وأما الإفراد وإرادة الجمع ، فمنه قول الله تعالى : { ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ } (الحج/٥) .

قال القرطبي في « تفسيره » (١٢/١١) : [أي أطفالاً ، فهو اسم جنس . وأيضاً فإن العرب قد تسمي الجمع باسم الواحد ، قال الشاعر :

يلحينني في حبها ويلمنني　　وإن العواذل ليس لي بأمير

ولم يقل أمراء] .

وقد جاء في كتاب « المحكم والمحيط الأعظم » : [وقول أبي ذؤيب[٢٠٢] :

ولو إنَّني استودَعْتُه الشمسَ لارْتَقَتْ　　إليه المَنايا عَيْنُها ورسولُها[٢٠٣]

أراد نفسها ، وكان يجب أن يقول : أعينها ورسلها ، لأن المنايا جمع ، **فوضع الواحد موضع الجمع**] .

---

(٢٠١) هذا وصف لثور وحشي ، واللهق : الأبيض ، والسراة : أعلى الظهر ، وثَوْرٌ مُعَيَّنٌ : أي بين عينيه سواد .

(٢٠٢) ترجمه البغدادي في الشاهد السابع والستين في « خزانة الأدب » قائلاً : [و أبو ذؤيب اسمه خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة ابن كاهل ... وهو شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو أشعر هذيل من غير مدافعة . وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه بليلة ، أدركه وهو مسجى وصلى عليه وشهد دفنه صلى الله عليه وسلم] .

(٢٠٣) ذكره الزمخشري في « ربيع الأبرار » ، والراغب الأصفهاني في « محاضرات الأدباء » ، والحاتمي (ت ٣٨٨ هـ) في « الرسالة الموضحة » ، وابن منظور في « لسان العرب » (١٣/٢٩٨) .

وقال تعالى : { وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها } (النحل/١٨) .

قال القرطبي في «تفسيره» (١/٣٣١) : [قال الله تعالى : { وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها } أي نعمه] .

وقال القرطبي أيضاً في «تفسيره» (١٠/٢١٤) : [قوله تعالى : { وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب } (الإسراء/٤) ، وقرأ سعيد بن جبير وأبو العالية : { في الكتب } على لفظ الجمع ، **وقد يرد لفظ الواحد ويكون معناه الجمع** فتكون القراءتان بمعنى واحد] .

ولا بد لنا أن نشير أيضاً أن هذا النمط من الكلام يدخل في باب علاقات المجاز ، إذ يعتبره أهل البيان من جنس استعمال الخاص بدل العام ، وفي ذلك يقول الشيخ عبد الله الفيضي الموصلي في «المرقاة شرح العلاقات» :

[**والخاص للعام كآية النسا أعني رفيقاً نافعاً عند الأسى**

(و) العاشر منها استعمال (الخاص) أي الاسم المخصوص في معين (للعام) أي في الاسم غير المختص ، وذلك (كآية) أي المذكور في الآية من سورة (النسا) وهو قوله تعالى : { وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا } (النساء/٦٩)[٢٠٤] ، و (أعني) بالمقصود من الآية لفظة (رفيقاً) الخاص بالموضوع للواحد ... في العام الذي

(٢٠٤) جاء في «نور القبس» للحافظ اليغموري ، في باب (أخبار أبي عبيدة معمر بن المثنى) ما نصه : [وسئل أبو عبيدة عن قوله تعالى : { وحَسُنَ أُولئِكَ رَفيقاً } ، فقال : العرب تجعل الواحد في موضع الجمع ، قال عباس بن مرداس من الوافر :

فَقُلنا أَسلِموا إِنّا أَخوكُم وَقَد بَرِأَت مِنَ الإِحَنِ الصُدورُ

وقال : { ثمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً } ، وقال : { يَنظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِي }] .

بالمقصود من الآية لفظة (رفيقاً) الخاص بالموضوع للواحد ... في العام الذي هو أفراد كل نوع] .

وقال عمر بن أبي ربيعة[205] :

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلتُ بَهراً   عَدَدَ النَجمِ وَالحَصى وَالتُرابِ[206]

والشاهد فيه قول الشاعر : (النجم) ، وأراد به النجوم .

قال المبرد[207] في كتابه ((الكامل في اللغة والأدب)) :

[وقوله : عدد النجم والحصى والترابِ

فيه قولان : أحدهما أنه أراد بالنجم : النجوم ، ووضع الواحد في موضع الجمع ، لأنه للجنس ، كما تقول : أهلك الناس الدرهم والدينارُ ، وقد كثرتِ الشاةَ والبعيرُ ، وكما قال الله تعالى : { إن الإنسان لفي خسرٍ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ } (العصر / ٢-٣) ...] .

---

(٢٠٥) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة القرشي المخزومي ، الشاعر المشهور ، وكنيته أبو الخطاب ، قال عنه الصفدي في ((الوافي بالوفيات)) في ترجمته : [كان كثير الغزل والنوادر والوقائع والمجون والخلاعة] ، وحكاياته مشهورة ذكر الأصفهاني طرفاً منها في ((الأغاني)) (١ / ٧٠) ، فلتراجع هناك . توفي عمر بن أبي ربيعة في حدود سنة ٩٣ هـ .

(٢٠٦) كما في ((الكتاب)) لسيبويه (١ / ٣١١) .

(٢٠٧) قال عنه الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٣ / ٥٧٦) : [إمام النحو أبو العباس محمد بن يزيد بن الأزدي النحوي الإخباري صاحب ((الكامل)) ... له تصانيف كثيرة ، يقال : إن المازني أعجبه جوابه ، فقال له : قم فأنت المبرد أي المثبت للحق - ثم غلب عليه - بفتح الراء ، وكان آية في النحو . كان إسماعيل القاضي يقول : ما رأى المبرد مثل نفسه ، مات المبرد في أول سنة ست وثمانين ومئتين] .

المسألة السادسة عشرة :

الوعد تأتي بمعنى الوعيد
والرد على ما نُسب إلى أبي عمرو بن العلاء

إن الله تعالى وعد المؤمنين المطيعين بالثواب في قوله جل وعلا : { وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم } (التوبة/٧٢) ، وكذلك توعد العصاة بالعذاب كما في قوله : { وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مُقيم } (التوبة/٦٨) ، فإن ثبت الطائع على طاعته دون تبديل أو تغيير ، وبقي العاصي على معصيته دون توبة وإنابة ، فما هو مصير كل من الفريقين ؟

هل ينجز الله وعده للمؤمنين ويثيبهم كما أخبرهم ؟ وهل يعذب العصاة كما توعدهم ؟ أم من الممكن أن يغفر لهم ويسامحهم مع ثبوتهم على المعصية دون توبة ؟

لقد ذهب البعض إلى أن الله قد لا ينفذ وعيده لمن عصاه ، ويخلف ما توعدهم به[٢٠٨] ، قال ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص ٢٧١) : [وقد صرح سبحانه و تعالى

---

(٢٠٨) ألف العديد من أهل السنة في هذا الموضوع رسائل مستقلة ، منها «القول السديد في منع خلف الوعيد» للعلامة ملا علي القاري الحنفي ، ورسالة «القول السديد في جواز خلف الوعيد» لعبد الغني النابلسي ، و «رسالة في مسألة الوعد والوعيد» لأبي العباس أحمد بن محمود التونسي (ت ١٣١٦ هـ) .

في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده ولم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده[209]، وقد روى أبو يعلى الموصلي : ثنا هدبة بن خالد حدثنا سهيل بن أبي حزم ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن رسول الله قال : « من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه و من واعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار »[210] ، وقال أبو الشيخ

---

(٢٠٩) هذا الحكم ليس طعاماً وشراباً يقودنا إلى القول بجوازه وحليته ما لم يذكر نفيه بعين لفظه ، وقد تقرر في علم الأصول أنه « لا ينسب إلى ساكت قول » كما نص الإمام الشافعي في « الأم » (١/١٥٢) ، ومن جانب آخر فإن ادعاء أن الله تعالى لم يذكر ذلك لفظاً فليس فيه حجة ، فقد ذكره بلفظ آخر وهو قول الله تعالى : { ما يدل القول لدي } (ق/٢٩) ، فالخلف تبديل وتغيير !! وقد عاب الألباني على ابن القيم كلامه هذا في مقدمة لكتاب الصنعاني « رفع الأستار » ومما قاله هناك في تأنيب ابن القيم : [فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض مما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط فيكون ذلك مثار شبهة عنده تحمله على أن يتأول النصوص القاطعة الدلالة فيخرج بذلك عما عليه أهل السنة والجماعة فيقع في الخطأ من حيث لا يدري ولا يشعر] .

(٢١٠) حديث ضعيف ، رواه أبو يعلى في « مسنده » (٦/٦٦) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٨/٢٤٠) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢/٤٦٦) ، وابن عدي في « الكامل » (٣/٤٥٠) ، كلهم بإسناد فيه سهيل بن أبي حزم ، وهو ضعيف ، قال فيه البخاري : ليس بالقوي كما في « الضعفاء الصغير » (ص ٥٦) ، وفي ترجمته في « تهذيب الكمال » (١٢/٢١٨) : [قال حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل : روى عن ثابت أحاديث منكرة ، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : صالح ، وقال البخاري : لا يتابع في حديثه يتكلمون فيه ، وقال في موضع آخر : ليس بالقوي عندهم وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به] .

الأصبهاني : ثنا محمد بن حمزة ثنا أحمد بن الخليل[211] ثنا الأصمعي قال : ((جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو يخلف الله ما وعده ؟ قال : لا ، قال : أفرأيت من أوعده الله على عمله عقاباً أيخلف الله وعده عليه ؟ فقال أبو عمرو بن العلاء : من العجمة أتيت يا أبا عثمان ، **إن الوعد غير الوعيد** ، إن العرب لا تعد عاراً و لا خلفاً إن تعد شراً ثم لا تفعله ترى ذلك كرماً و فضلاً و إنما الخلف إن تعد خيراً ثم لا تفعله ، قال : فأوجدني هذا في كلام العرب قال : نعم ، أما سمعت إلى قول الأول :

ولا يرهب ابن العم ما عشت سطوتي ... و لا أختشي من صولة المتهدد
و إني وإن أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي و منجز موعدي

))[212] .

---

(211) هو أحمد بن الخليل النوفلي القومسي ، ترجمه الذهبي في ((السير)) (11/532) ، وقال عنه : [وهو واهٍ] ، وفي ((ميزان الاعتدال)) (1/232) : [ضعفه أبو زرعة ، وقال ابن أبي حاتم : كذاب] ، وفي ترجمته أيضاً في ((لسان الميزان)) (1/167) : [وقال أبو الشيخ : قدم أصبهان وحدث بها وكانوا يضعفونه ، وقال ابن مردويه : فيه لين ، وذكره الدارقطني في ((الضعفاء))] .

فضعف أحمد بن الخليل ظاهر واضح ، وعليه فهذا إسناد هالك لا يعول عليه ولا تقوم به حجة .

(212) رواها الخطيب في ((تاريخ بغداد)) (12/174) ، وابن الجوزي في ((المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)) (8/61) ، والمزي في ((تهذيب الكمال)) (34/126) ، وابن عدي في ((الكامل)) (5/99) والذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (5/333) و ((سير أعلام النبلاء)) (6/409) ، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (1/278) .

وعلى افتراض ثبوت هذه الرواية ، فهي قد حورت ودورت والظاهر أن عمرو بن عبيد استغرب قول أبي العلاء واستهجن دعواه التي لا حجة فيها ، فقد ذكر أبو المحاسن التنوخي في ((تاريخ

قال أبو الشيخ : و قال يحيى بن معاذ[٢١٣] : ((الوعد و الوعيد حق ، فالوعد حق العباد على الله ضمن لهم إذا فعلوا كذا أن يعطيهم كذا ، ومن أولى بالوفاء من الله ؟ و الوعيد حقه على العباد ، قال : لا تفعلوا كذا فأعذبكم ، ففعلوا فإن شاء عفا و إن شاء أخذ لأنه حقه ، وأولاهما بربنا تبارك و تعالى العفو و الكرم ، إنه غفور رحيم))[٢١٤] .

العلماء النحويين)) في ترجمة أبي عمرو بن العلاء : [لما ناظر عمرو بن عبيد في الوعيد ، قال : إن الكريم إذا وعد وفى ، وإذا تواعد عفا ، أما سمعت قول الشاعر :

وإنِّي إذا أوْعَدْتُه أو وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفُ إيعادِي ومُنْجِزُ موْعِدِي

فقال له عمرو : شغلك يا أبا عمرو الإعراب عن معرفة الصواب ، ويقال : إنه انشد لبعض العرب :

لا يُخْلِفُ الوَعْدَ والوَعِيدَ ولا يَبِيتُ من ثأْرِه عَلى فَوْتِ] .

فظاهر رواية التنوخي أن عمرو بن عبيد حاجج أبا عمرو ولم ينقطع !!

وطريقة قلب الحقائق هذه وافتعال الانتصارات الموهومة كانت ولازالت رائجة وشائعة وخاصة بين المجسمة ، فقد زعموا قديماً مناظرة الكناني لبشر المريسي في مسألة خلق القرآن كما في رسالة ((الحيدة)) الموضوعة المكذوبة .

(٢١٣) يحيى بن معاذ الرازي من أكابر الوعاظ والمذكّرين ، توفي سنة ٢٥٨ هـ ، ترجمه الذهبي في ((السير)) (١٣/ ١٥) ، وعده ابن الجوزي في ((القصاص والمذكرين)) (ص ٦٧) من أعيان المذكّرين بالري . ويرى الحافظ السيد أحمد بن الصديق أنه كان ينقل من الإسرائيليات فقال في ((جؤنة العطار)) (٣/٥٧) : [فكأن يحيى بن معاذ أخذ ذلك من الإسرائيليات وذكره باللفظ المتداول فنسب إليه] .

(٢١٤) ذكر هذا القول عن يحيى بن معاذ العلامة ابن حمدون (ت ٥٦٢ هـ)في ((التذكرة الحمدونية)) : [قال يحيى بن معاذ : الوعد حق الخلق على الله فهو أحق من وفى ، والوعيد حقه على الخلق فهو أحق من عفا] .

و مما يدل على ذلك و يؤيده[215] خبر كعب بن زهير حين أوعده رسول الله فقال :

نُبِّئْتُ أَنَّ رَسولَ اللهَ أَوعَدَني   وَالعَفُوُ عِندَ رَسولِ اللهَ مَأمولُ[216]

فإذا كان هذا في وعيد مطلق فكيف بوعيد مقرون باستثناء معقب بقوله : { إن ربك فعال لما يريد } ، و هذا إخبار منه أنه يفعل ما يريد عقيب قوله : { إلا ما شاء ربك }[217] ...] .

---

(٢١٥) شتان بين هذا وذاك !! فكعب بن زهير جاء رسول الله تائباً معتذراً ، والخلاف في المسألة هي مغفرة الله لمن لم يتب .

(٢١٦) من قصيدته المشهورة ((بانت سعاد)) .

(٢١٧) الكلام هنا على قول الله تعالى : { فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد }(هود/١٠٦-١٠٧) ووجه استدلال ابن القيم أن الله تعالى علّق خلود أهل النار بدوام السماوات والأرض ، والسماء والأرض مصيرهما الفناء ، وما تعلق وجوده على الفاني فهو فانٍ ، وعليه فعذاب أهل النار منقطع ! ومن وجه آخر تعلّق بقائهم في النار بمشيئة الله والتعقيب بأن الله يفعل ما يريد !

فنقول : لا بد من العلم أولاً أن هذا القول من ابن القيم سرى له من شيخه ابن تيميه الذي قال بفناء النار حتى رد عليه الإمام تقي الدين السبكي في رسالته المشهورة ((الاعتبار ببقاء الجنة والنار)) ، وسار ابن القيم على هذه المقولة مما دفع الصنعاني إلى الرد عليها برسالة ((رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار)) .

وأما الاستثناء بمشيئة الله في الآية الكريمة فلا يدل على الانقطاع ، فهو يَرِدُ في كلام الله للدلالة على وقوع الأمر بتدبير من الله وعنايته كما في قول تعالى : { سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله }(الأعلى/٦-٧) ، ونحن نقطع يقيناً أن سيدنا رسول الله لم ينس شيئاً مما أوحاه الله إليه ، قال القرطبي في ((تفسيره)) (٢٠/١٨) : [ووجه الاستثناء على هذا ما قاله الفراء : { إلا ما شاء الله } وهو لم يشأ أن تنسى شيئاً ، كقوله تعالى : { خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء

قلت : مدار الكلام على التفريق بين الوعد والوعيد ، وادعاء أن الوعد للخير ومنه يقال : وعدته ، وأن الوعيد للشر ومنه يقال : أوعدته .

وقد هذب هذه القاعدة الأزهري فقال في « تهذيب اللغة » (١/٣٥٣) : [وكلام العرب : وعدت الرجل خيراً ووعدته شرّاً ، وأوعدته خيراً وأوعدته شراً ، فإذا لم يذكروا الخير قالوا : وعدته فلم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكروا الشرَّ قالوا : أوعدته فلم يسقطوا الألف] .

أي أنه أجاز أن يقال : وعدته خيراً وشراً ، وأوعدته خيراً وشراً ، فإن كانت الألفاظ (وعد وأوعد) بلا تقييد فلا يُقال في الخير إلا وعدته ، وفي الشر إلا أوعدته .

وما يقصد به القوم من ذلك أن يجعلوا قول الله تعالى : { وعد الله لا يخلف الله وعده } (الروم/٦) ، مختصاً بما وعد الله المؤمنين وجواز خلف وعيد أهل النار !!!

ربك } ولا يشاء ، ويقال في الكلام : لأعطينك كل ما سألت إلا ما شئت وإلا أن أشاء أن أمنعك والنية على ألا يمنعه شيئاً ، فعلى هذا مجاري الأيمان يستثنى فيها ونية الحالف التمام] .

وتعليق الخلود بدوام السماء والأرض أجاب عنه القرطبي في « تفسيره » (٩/٩٩) بقوله : [ما دامت سماوات الجنة والنار وأرضهما ، والسماء كل ما علاك فأظلك ، والأرض ما استقر عليه قدمك ، وفي التنزيل : { وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء } ، وقيل : أراد به السماء والأرض المعهودتين في الدنيا وأجرى ذلك على عادة العرب في الإخبار عن دوام الشيء وتأبيده ، كقولهم : لا آتيك ماجن ليل أو سال سيل ومار اختلف الليل والنهار وما ناح الحمام ومادامت السماوات والأرض ونحو هذا مما يريدون به طولاً من غير نهاية ، فأفهمهم الله تخليد الكفرة بذلك وإن كان قد أخبر بزوال السماوات والأرض] .

وفي كتاب الله الكثير من الآيات التي ترد هذه القاعدة وتبطلها ومنها :

١) قول الله تعالى : { ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً } (الأعراف/٤٤) .

فوعد الله للمؤمنين هو جنان الخلد ، ووعده للكافرين هو نار جهنم ، ولم يقل تبارك وتعالى : أوعدكم !! مما يعني جواز استخدام (الوعد) دون تقييد ويراد به الشر .

٢) وقال تعالى : { إن ما توعدون لآت وما أنتم بِمُعجِزين } (الأنعام/١٣٤) ، وقد جوّز القرطبي في تفسير هذه الآية أن يكون الوعد للخير والشر فقال في «تفسيره» (٧/٨٨) : [يحتمل أن يكون من أوعدت في الشر والمصدر الإيعاد والمراد عذاب الآخرة ، ويحتمل أن يكون من وعدت على أن يكون المراد الساعة التي في مجيئها الخير والشر فغلب الخير] .

٣) وقال تعالى : { إنما توعدون لواقع } (المرسلات/٧) ، قال الطبري في «تفسيره» (٢٩/٢٣٣) لهذه الآية : [إن الذي توعدون أيها الناس من الأمور لواقع ، وهو كائن لا محالة ، يعني بذلك يوم القيامة ، وما ذكر الله أنه أعدّ لخلقه يومئذ من الثواب والعذاب] .

٤) وقال تعالى : { ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين } (يونس/٤٨) . قال القرطبي في «تفسيره» (٨/٣٤٩) : [يريد كفار مكة لفرط إنكارهم واستعجالهم العذاب ، أي متى العقاب] .

فثبت من هذا كله أن قول الله تعالى : { وعد الله لا يخلف الله وعده } (الروم/٦) ، شامل لجزاء المؤمنين وعقاب العاصين ، والله تعالى لا يبدل قوله : { ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد } (ق/٢٩) .

[فرع]

ولقد ذكر الزمخشري في كتابه ((ربيع الأبرار ونصوص الأخبار)) في باب (الجوابات المسكتة) نص المناظرة بين عمرو بن عبيد وأبي عمرو بن العلاء وفيه زيادة واختلاف عما ذكره ابن القيم ، فأحببنا أن ننقله هنا ، وهذا هو :

[تناظر أبو عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد في الوعيد ، فأنشد أبو عمرو :

ولا يرهب ابن العم ما عشت سطوتي ولا أختتشي من صولة المتهدد

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي و منجز موعدي

فقال له عمرو[218] : صدقت ، تمدح العرب بالوعد دون الإيعاد وتمدح بالوفاء بهما لِتَصرِف المعاني ، وأنشد :

---

(218) يذكر الراغب الأصفهاني في ((محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء)) في باب (خلق القرآن) أن عمراً أجاب أبا عمرو بن العلاء رداً على أبياته هذه : [**إن الشاعر قد يذم بعض ما يمدح** ، فأين أنت عن كتاب الله : { ما يبدل القول لدي } ، وإن أبيت إلا الشعر فقل كما قال الأول : إن أبا خالد ...] .

وفي ((المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل)) لأحمد بن يحيى المرتضى (باب ذكر المعتزلة) أن عمرو بن عبيد قال لأبي عمرو : [إن الشاعر قد يكذب ويصدق ، ولكن حدثني عن قول الله تعالى : { لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين } ، إن ملأها ، أتقول : صدق ؟ قال : نعم ، قال : فإن لم يملأها ، أفتقول : صدق ؟ فسكت] .

قلت : وقد أعجبني قول عمرو : **إن الشاعر قد يذم بعض ما يمدح** ، وهو كلام دقيق ، ولا أدل عليه من كتاب أبي منصور الثعالبي ((تحسين القبيح وتقبيح الحسن)) فهو مليء بأشعار العرب وأمثالهم وأقوالهم التي حسنوا فيها ما اتفق على تقبيحه وتقبيح ما عرف بحسنه ، وبهذا يتضح جلياً أن شعر العرب لا يعوّل عليه في بيان ما يُمدح ويذم فضلاً أن نجعله حاكماً على ما حسّنه الشرع أو قبّحه !!

إن أبـا خالـد لمجتمـع الـرأ   ي شريـف الأفعـال والبيـت
لا يخلـف الوعـد والوعيـد ولا   يبيـت مـن ثـأره عـلى فـوت

وأنشد السيرافي(٢١٩) لأبي وجزة السعدي(٢٢٠) في نحو ذلك :

صُدقٌ إذا وَعَد الرِجالُ وَأَوعَدوا   بِأَحبَّ بادِرَةٍ وَأَوفى مَوعِدِ(٢٢١)

ولبعض الأسديين وهو جاهلي :

أنـا الصـاب أن شورسـت يومـا وأنني   جنـى النحـل أن سـومحت إلا لآكـل
بسـيط يـد بـالعرف والنكـر أن أقـل   بوعـد وإيعـاد أقـل قـول عامـل
صـؤول عـلى الصـعب المنـوع وممسـك   عرامي على الواهي القوى المتضاءل(٢٢٢)

] .

---

(٢١٩) قال الذهبي في ((السير)) (١٦/٢٤٧) : [العلامة إمام النحو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي صاحب التصانيف ونحوي بغداد ... وكان أبو سعيد صاحب فنون من أعيان الحنفية رأساً في نحو البصريين تصدر لاقراء القراءات واللغة والفقه والفرائض والعربية والعروض وقرأ القرآن على ابن مجاهد وأخذ اللغة عن ابن دريد والنحو عن أبي بكر بن السراج وكان ديناً متورعاً لا يأكل إلا من كسب يده ... عاش أربعاً وثمانين سنة ومات في رجب سنة ٣٦٨]

(٢٢٠) هو يزيد بن عبيد أبو وجزة السعدي المدني الشاعر ، توفي سنة ١٣٠ هـ . ترجمته في ((تهذيب الكمال)) (٣٢/٢٠١) .

(٢٢١) ذكره أبو حيان التوحيدي في ((البصائر والذخائر)) .

(٢٢٢) ذكر هذه الأبيات أبو حيان التوحيدي في ((البصائر والذخائر)) ، والوطواط (ت ٧١٨ هـ) في ((مباهج الفكر و مناهج العبر)) .

في إبطال زعمهم أن الاسم هو المسمى

قال الأشعري في كتاب « الإبانة » (ص٧٧) : [وأن من زعم أن اسم الله غيره كان ضالاً] ، فزعم بهذه القاعدة ضلال من خالفه ، وكان الأشعري قد أسس لهذه المقولة منطلقاً من فكرة سابقة مفادها أن أسماء الله تعالى قديمة ، وليتوصل بها للقول بقدم القرآن(٢٢٣) ، وليردّ على مخالفيه الذين يرون أن كل ما سوى الله فهو حادث مخلوق ويرفضون القول بتعدد القدماء .

وقبل البدء بعرض أدلة الخصمين لا بد لنا أن نشير أن كثيراً من أهل العلم يرى البحث في هذه المسألة لغواً وفضولاً لا فائدة فيه(٢٢٤) ، ولكن إن علمنا الأثر العقائدي المترتب على هذا البحث وحِدّة الأحكام التي أطلقها البعض (كالتضليل والتبديع)

---

(٢٢٣) فقد زعم الأشعري في « الإبانة » (١٣٧) أن من جملة أدلته على قدم القرآن ما ادّعاه من أن الاسم هو المسمى ، فقال : [فكيف يكون القرآن مخلوقاً وأسماء الله في القرآن ؟] .

(٢٢٤) قال الفخر الرازي في « لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات » ص(٢٢) : [وكان اللائق بالعقلاء أن لا يجعلوا هذا الموضع مسألة خلافية] ، وقال الغزالي في « المقصد الأسنى » (ص٣١) عن هذا الخلاف بأنه : [هذا الخلاف الطويل الذيل القليل النيل] وقد تعقب السهيلي قول الغزالي هذا فقال في « نتائج الفكر » (ص٣٨) : [وليس الأمر عندي ما ذكر ، بل نيلها كثير لمن نظر واستبصر ، وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلَق منها ، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله عز وجل ، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب الذين بِفَهْم كلامهم يُفهم عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويُتَوصّل إلى فهم الكتاب وتأويله] .

كان لا بد لنا أن نبين الأمر ونوضحه ، مع تأييدنا للقول أن مجرد الخلاف اللغوي فيه كان لا يجب أن يقود أصحابه إلى نزاع وشقاق عقائدي ، والمهونون لأمر هذه المسألة إنما أرادوا التهوين من الأثر والحكم المترتب على القائل بأي القولين دون التزام ما يترتب عليه من جعل القائل به من أهل الحق أو من أهل الباطل .

وقد تبع جمهور الأشاعرة[٢٢٥] الأشعري في أن الاسم هو عين المسمى وخالف في ذلك الإمامان الرازي[٢٢٦] والغزالي[٢٢٧] ، وكذا الماتريدية[٢٢٨] ، حتى عدّت هذه المسألة من مسائل الخلاف فيما بينهم[٢٢٩] ، وقد أُلّف في هذه المسألة مصنفات عدة ، منها :

---

(٢٢٥) ففي مقدمة حاشية الأمير على ((إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد)) : [قال أكثر الأشاعرة : الاسم عين المسمى] ، وقال الرازي في ((لوامع البينات)) : [المشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى] . ولقد كان الحنابلة من أكثر الناس تشدداً في هذه المسألة ومحاولة إثباتها والانتصار لها ، حتى اشتهر أن المسألة مسألتهم والقول قولهم ، ففي ترجمة نفطويه من كتاب ((معجم الأدباء)) ما نصه : [وذكر الفرغاني أن نفطويه كان يقول بقول الحنابلة ، إن الاسم هو المسمى ، وجرت بينه وبين الزجاج مناظرة ، أكرّ الزجاج عليه موافقته الحنابلة على ذلك] .

(٢٢٦) قال الرازي في ((تفسيره)) : [قوله : { وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ } ، معناه : وإني سميتها بهذا اللفظ أي جعلت هذا اللفظ اسماً لها ، وهذا يدل على أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة] .

(٢٢٧) قال الغزالي في ((المقصد الأسنى)) (ص٣١) : [فقد ظهر لك أن الاسم والتسمية والمسمى ألفاظ متباينة المفهوم مختلفة المقصود] ، وقد نقل ذلك عنه الرازي أيضاً وبين موافقته له في ((لوامع البينات)) (ص٢١) فقال : [واختيار الشيخ الغزالي رضي الله عنه أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متباينة هو الحق عندي] .

(٢٢٨) قال الإمام أبو اليسر البزدوي في كتابه ((أصول الدين)) (ص٩٣) : [قال عامة أهل السنة والجماعة : الاسم والمسمى واحد] .

١) رسالة «فتح العين عن الاسم غير أم عين»[٢٣٠]، لمؤلفها ابن الحنبلي[٢٣١].

٢) «مقالة في الاسم والمسمى»[٢٣٢]، لابن الطروة (ت ٥٢٨ هـ).

٣) رسالة «الاسم والمسمى»[٢٣٣]، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ).

---

(٢٢٩) قال التاج السبكي في القصيدة النونية التي عد فيها مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية كما في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/٣٨٨):

والاختلاف في الاسم هل هو والمسـ ـمى واحد لا اثنان أو غيران

(٢٣٠) ذكرها العلامة المحبي في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» في ترجمة (علي الغزي القاهري الشافعي)، وذكر أن ابن الحنبلي ألفها جواباً لسؤال وُجّه إليه عن الاسم والمسمى.

(٢٣١) هو محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، أبو عبد الله رضي الدين المعروف بابن الحنبلي الحنفي، توفي سنة ٩٧١ هـ، من أشهر مؤلفاته «درّ الحبب في تاريخ أعيان حلب»، له ترجمة في «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي، وفي «شذرات الذهب» (٤/٣٦٥)، و«الأعلام» (٥/٣٠٢)، وله أيضاً ترجمة ضافية في «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٦/٦٠) لمحمد راغب الطباخ.

(٢٣٢) كما ذكر السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٦٠٢) في ترجمة ابن الطروة، وانظر أيضاً «معجم المؤلفين» (٤/٢٧٤)، و«هدية العارفين» (باب السين).

(٢٣٣) انظر «خزانة الأدب» للبغدادي، في باب (الشاهد الخامس بعد الثلاثمائة)، وقد ذكر البغدادي هناك أن السهيلي قد رد على ابن السيد البَطَلْيُوْسيّ في هذه المسألة.

قلت: وقد وقفت على ذلك في كتاب السهيلي «نتائج الفكر» (ص ٤٨) ومما قاله هناك: [وقد أجاب بعض الحذاق عن هذا بجواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يفهم لشدة التكلف والاستغلاق، وكان هذا الرجل قد ألف في الاسم والمسمى كتاباً، ذهب فيه إلى أن الاسم غير المسمى كما قدمناه، ولكنه تكلف وتعسّف، ومن ألف فقد استهدف].

وقد لخص ابن حزم شبه القائلين بأن الاسم هو عين المسمى في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » (١٩/٥) ومن الأفضل هنا أن نوضح كلام المخالفين من مصادره ونعلق عليه فنفصّل شبه القوم ونحرر الكلام على كل شبهة ، فنقول :

الشبهة الأولى : قال الباقلاني[٢٣٤] في « تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل » (ص٢٦٠) : [يدل على ذلك أيضا قول الله سبحانه : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه } (الأنعام/١٢١) ، أي مما لم يذكر الله عليه ، كذلك قوله : {سبح اسم ربك الأعلى } (الأعلى/١)[٢٣٥] ، أي سبح ربك الأعلى ، ولا حاجة بنا إلى حمل ذلك على أنه أريد به : سبح باسم ربك ، لأنه قد يجوز أن يسبح باسم ربه ويجوز أن يسبح ربه الذي

وأقول : لقد رجعت إلى رسالة ابن السيد البَطَلْيُوْسيّ وهي منشورة في مجلة « التراث العربي » (العدد ٩٦ ، لعام ٢٠٠٤ م) ، (ص ١٩١-٢٠٥) ، ووجدت المؤلف يقول في آخرها : [أما الثّمرة والنتيجة من معرفة الاسم هل هو المسمَّى أو هو غيره ؟ فإنَّا أضربنا عن الخوضِ فيه ، لأنَّ غرضَنا في هذه المقالة إنَّما كان تبيين كيف يقال : إنَّ الاسمَ هو المسمَّى ، وكيف يقال إنَّه غيرُه ، وأنَّ كل واحد من القولين صحيحٌ] .

(٢٣٤) هو القاضي محمد بن الطيب ، أبو بكر الباقلاني ، متكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة ، ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٧٩/٥) ، وابن كثير في « البداية والنهاية » (٣٥٠/١١) ، توفي سنة ٤٠٣ هـ ، انتقده أبو حيان الأندلسي بسبب قوله أن اليد والعين والوجه صفات زائدة على الذات ، كما في « البحر المحيط » (في تفسير سورة المائدة) : [وقال قوم منهم القاضي أبو بكر بن الطيب : هذه كلها صفات زائدة على الذات ، ثابتة لله تعالى من غير تشبيه ولا تحديد . وقال قوم منهم الشعبي ، وابن المسيب ، والثوري : نؤمن بها ونقر كما نصت ، ولا نُعيّن تفسيرها ، ولا يسبق النظر فيها . وهذان القولان حديث من لم يمعن النظر في لسان العرب] .

(٢٣٥) ومثل أيضاً قول الله تعالى : { فسبح باسم ربك العظيم } (الواقعة/٧٤) .

هــو الله نفســه ، وكــذلك قولــه ســبحانه : { تبــارك اســم ربــك ذي الجــلال والإكرام } (الرحمن/٧٨) ، لأن من له الجلال والإكرام والإنعام هو الله تعالى] .

والجواب على ذلك أن نقول أن اسم الله في الآية الأولى : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسـم الله عليـه } هـو الاسـم بمعنـى اللفـظ ، ودليـل ذلـك تقييـده بالـذكر ، ففـي «لسـان العـرب» (٤/٣٠٨) : [والـذِّكْرُ : جَـرْيُ الشيء علـى لسـانك] وقـد فهـم المفسـرون ذلك فراحوا ينقلون في تفسير هذه الآية الأقوال في حكم تارك التسـمية على المذبوح[٢٣٦] .

وأما قوله تعالى : {سبح اسم ربك الأعلى } وزعمهـم أنـه : لـو كـان الاسـم غـير المسمى ، لكان الله آمراً أن يُسبّح ويُعظّم غيره !! فزعم لا تقوم به حجة ، وقـد أوضـح معنى الآية الإمام الرازي في «لوامع البينات» (ص٢٦) قائلاً : [فقد ذكروا في تفسـير تسبيح أسماء الله وجوهاً . الأول : المراد منه نزه اسـم ربـك عـن أن تجعلـه اسماً لغـيره ، فيكون ذلك نهياً أن يُدعى غير الله تعالى باسم من أسماء الله ، فإن المشركين كانوا يسمون الصنم باللات ، ومسيلمة برحمان اليمامة ، وكانوا يسمون أوثانهم آلهة ، قال الله تعـالى : { أجعل الآلهة إلهاً واحداً } (ص/٥) . والثاني : أن المراد بتسبيح أسمائه أن لا تُفسر تلك الأسماء بما لا يصح ثبوته في حق الله سبحانه وتعالى نحو أن يفسر قولـه تعـالى : {سـبح اسـم ربـك الأعـلى } بـالعلو المكـاني ، ويـفسر قولــه : { الـرحمن عـلى العـرش استوى} (طه/٥) بالاستقرار ، بل يفسر العلـو بـالقهر والاقتـدار وكـذا السـتواء يـفسـر بذلك . الثالث : أن تُصان أسماء اله تعالى عن الابتذال والذكر لا على وجه التعظيم] .

---

(٢٣٦) انظر مثلاً «تفسير القرطبي» (٧/٧٤) .

قلت : وقد يراد بالآية : مَجِّدِ الله وعظمه باستخدام اسمه ، كما في قوله تعالى : { فسبح باسم ربك العظيم } (الواقعة/٧٤) ، قال الطبري في « تفسيره » : [يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : فسبح يا محمد بذكر ربك العظيم وتسميته] ، وتكون هذه الآية مفسرة لتلك ، ويكون حرف الباء محذوفاً على ما عرف في الاستعمال العربي من حذف حروف الجر[٢٣٧] ، على معنى أن قوله : { سبح اسم } يُراد به : { سبح باسم } .

وأما قول الله تعالى : {تبارك اسم ربك} ، فلا مانع من القول أن أسماءه تعالى مباركة ، وادعى الأشعري امتناع ذلك[٢٣٨] زاعماً أنه لا يُقال لمخلوق تبارك[٢٣٩] ، وكلامه لا دليل له عليه .

[فرع مهم] : احتج أهل العلم[٢٤٠] وعلى رأسهم أهل اللغة بهذه الآيات على أن الاسم غير المسمى ، فقد قال ابن جني في « الخصائص » (٢٤/٣) : [(باب في إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم) هذا موضع كان يعتاده أبو علي رحمه الله

---

(٢٣٧) قال ابن جني في « الخصائص » (٢٨٥/١) : [وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عافاك الله ، أي بخير ، يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف] .

(٢٣٨) كما في « الإبانة » (ص١٣٧) .

(٢٣٩) بل أورد العلماء مثال ذلك دون نكير ، قال النووي في « شرح صحيح مسلم » (٥٩/٦) : [وقال ابن الأنباري : تبارك العباد بتوحيدك]

(٢٤٠) قال الرازي في « لوامع البينات » (ص٢٦) : [إن التمسك بقوله : { سبح اسم ربك الأعلى } وقوله : { تبارك اسم ربك } ، يدل على أن الاسم غير المسمى من وجوه : الأول : أن قوله : { سبح اسم ربك الأعلى } تصريح باطلاق إضافة الاسم إلى الرب ، والأصل أن لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه ...] .

كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله ، وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فإن قيل : ولِمَ لَمْ يضف الشيء إلى نفسه ؟ قيل : لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيء إنما يعرفه غيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيره لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة ، ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها لأنه ليس فيها إلا ما فيه ، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها] .

وقال الزمخشري في « المفصل في صنعة الإعراب » باب (امتناع إضافة الشيء إلى نفسه) ما نصه : [والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد ، وزيد وأبي عبد الله ، والحبس والمنع ونظائرهن ، فتضيف أحدهما إلى الآخر ، فذلك بمكان من الإحالة][٢٤١] .

الشبهة الثانية : قال الباقلاني في « التمهيد » (ص٢٦٠) : [قول الله تعالى : { ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان } (يوسف/٤٠) ، فأخبر أنهم يعبدون أسماء ، وهم إنما عبدوا الأشخاص دون

---

(٢٤١) وقد رد ابن عقيل على من أجاز إضافة الشيء إلى نفسه فقال في شرحه على « ألفية ابن مالك » (٥٧/٢) : [ولا يضاف اسمٌ لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال : « قمح بُرّ » ، ولا « رَجُلُ قَائِمٍ » وما ورد موهماً لذلك مؤول ، كقولهم : « سَعِيْدُ كُرْزٍ » ، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن المراد بسعيد وكرز فيه واحد ، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، فكأنه قال : جاءني مسمى كرز ، أي مسمى هذا الاسم ، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كـ « يوم الخميس »] .

الكلام والقول الذي هو التسمية فدل ذلك على أن الاسم الذي ذكره هو نفس المسمى] .

والجواب على ذلك : أن المراد أصحاب الأسماء ، وقد حذف المضاف (أصحاب) ، وهذا من المجاز المعروف ، قال الشيخ عبد الله الفيضي في « المرقاة شرح العلاقات » :

والحذف للمضاف شاع واشتهر نحو اسأل القرية في أهل الأثر

ثم قال بعد ذلك شارحاً : [أي بأن يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ، فإنه قد (شاع) هذا الحذف بين النحاة (واشتهر) عند البيانيين أيضاً ، وذلك (نحو) أي مثل قوله تعالى : { وسئل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا منها } (يوسف/٨٢)] .

وقد اعتبر الرازي هذه الآية دليلاً لمن قال أن الاسم غير المسمى فقال في « لوامع البنات » (ص٢٨) قائلاً : [إن الآية تدل على أن اسم الإله كان حاصلاً في حق الأصنام ، ومسمى الإله ما كان حاصلاً في حقهم ، وهذا يوجب المغايرة بين الاسم والمسمى ويدل على أن الاسم غير المسمى . ثم نقول : المراد بالآية أن تسمية الصنم بالإله كان اسماً بلا مسمى كمن يسمي نفسه باسم السلطان وكان في غاية القلة والذلة ، فإنه يقال : إنه ليس له من السلطنة إلا الاسم ، فكذا هنا] .

الشبهة الثالثة : احتجوا بقول لبيد[٢٤٢] :

إِلى الحَولِ ثُمَّ اِسمُ السَلامِ عَلَيكُما   وَمَن يَبكِ حَولاً كامِلاً فَقَدِ اِعتَذَر[٢٤٣]

قالوا : وإنما أراد باسم السلام : السلام نفسه[٢٤٤] .

وجوابه : بما أجاب الإمام الطبري في ((تفسيره)) (٥٢/١) : [فإن قال قائل : فما أنت قائل في بيت لبيد بن ربيعة :

إِلى الحَولِ ثُمَّ اِسمُ السَلامِ عَلَيكُما   وَمَن يَبكِ حَولاً كامِلاً فَقَدِ اِعتَذَر

فقد تأوله مقدم في العلم بلغة العرب أنه معني به : (ثم السلام عليكما) ، وأن (اسم السلام) هو السلام ، قيل له : لو جاز ذلك وصح تأويله فيه على ما تأول لجاز

---

(٢٤٢) قال أبو الفرج في ((الأغاني)) (٣٥١/١٥) : [ولبيد أحد شعراء الجاهلية المعدودين فيها والمخضرمين ممن أدرك الإسلام ، وهو من أشراف الشعراء المجيدين الفرسان القراء المعمرين ... قدم على رسول الله في وفد بني كلاب بعد وفاة أخيه أربد وعامر بن الطفيل فأسلم وهاجر وحسن إسلامه ، ونزل الكوفة أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأقام بها ومات بها هناك في آخر خلافة معاوية فكان عمره مائة وخمساً وأربعين سنة منها تسعون سنة في الجاهلية وبقيتها في الإسلام]، وقد ترجمه ابن حجر أيضاً في ((الإصابة)) (٦٧٥/٥) .

(٢٤٣) ذكره أبو الفرج الأصبهاني في ((الأغاني)) (٤٥/١٣) و (٣٦٨/١٥) ، والثعالبي في ((ثمار القلوب في المضاف والمنسوب)) (ص ٢١٥) ، وأبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) في ((فصل المقال في شرح كتاب الأمثال)) (ص ٣٢٦) ، وابن جني في ((الخصائص)) (٢٩/٣) ، والزمخشري في ((المفصل في صنعة الإعراب)) (ص ١٢٤) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) (٥٤٥/٤) ، وكلهم نسبوه إلى لبيد ، وعده البغدادي في ((خزانة الأدب)) (الشاهد الخامس بعد الثلاثمائة) .

(٢٤٤) كما نص على ذلك الباقلاني في ((التمهيد)) (ص٢٥٨) ، وقال القرطبي في ((تفسيره)) (٩٩/١) : [وقد استدل علماؤنا بقول لبيد هذا على أن الاسم هو المسمى] .

أن يقال : رأيت اسم زيد ، وأكلت اسم الطعام ، وشربت اسم الشراب ، وفي إجماع جميع العرب على إحالة ذلك ما يُنبيء عن فساد تأويل من تأول قول لبيد : (ثم اسم السلام عليكما) أنه أراد (ثم السلام عليكما) وادعائه أن إدخال الاسم في ذلك وإضافته إلى السلام إنما جاز إذ كان اسم المسمى هو المسمى بعينه .

ويُسأل القائلون قولَ من حكينا قولَه هذا ، فيقال لهم : أتستجيزون في العربية أن يقال : أكلت اسم العسل يعني بذلك : أكلت العسل ، كما جاز عندكم : اسم السلام عليك ، وأنتم تريدون : السلام عليك ، فإن قالوا : نعم خرجوا من لسان العرب وأجازوا في لغتها ما تخطئه جميع العرب في لغتها ، وإن قالوا : لا ، سُئلوا الفرق بينهما ، فلن يقولوا في أحدهما قولاً إلا ألزموا في الآخَر مثله ، فإن قال لنا قائل : فما معنى قول لبيد هذا عندك ؟

قيل له : يحتمل ذلك وجهين ، كلاهما غير الذي قاله من حكينا قوله .

أحدهما : أن السلام اسم من أسماء الله ، فجائز أن يكون لبيد عنى بقوله : (ثم اسم السلام عليكما) ثم الزما اسم الله وذكره بعد ذلك ، ودعا ذكري والبكاء عليّ ، على وجه الإغراء . فرفع الاسم إذ أخّر الحرف الذي يأتي بمعنى الإغراء ، وقد تفعل العرب ذلك إذا أخرت الإغراء وقدمت المُغْرَى به ، وإن كانت قد تنصب به وهو مؤخَّر ، ومن ذلك قول الشاعر(٢٤٥) :

---

(٢٤٥) راجز جاهلي من بني أسد ، قاله في حادثة قتل بني أسد لوائل بن صريم اليشكري ، كما في «معجم ما استعجم» (١/٤١٦) و (٣/٨٩٩) ، وذكر الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٢/١١٨) وابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/١٦٥) وابن حجر في «الإصابة» (٦/٣٩٩) أن

يا أيها المائح[246] دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

فأغرى بـ (دونك) وهي مؤخرة ، وإنما معناه : دونك دلوي[247] ، فكذلك قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

يعني : عليكما اسم السلام ، أي الزما ذكر الله ودعا ذكري والوجد بي ، لأن من بكى حولاً على امرىء ميت فقد اعتذر ، فهذا أحد وجهيه .

والوجه الآخر منهما : ثم تسميتي الله عليكما ، كما يقول القائل للشيء يراه فيعجبه : اسم الله عليك ، يعوذه بذلك من السوء ، فكأنه قال : ثم اسم الله عليكما من السوء ، وكأن الوجه الأول أشبه المعنيين بقول لبيد .

ويقال لمن وجه بيت لبيد هذا إلى أن معناه (ثم السلام عليكما) : أترى ما قلنا من هذين الوجهين جائزاً أو أحدهما ، أو غير ما قلت فيه ؟ فإن قال : لا ، أبان مقداره من العلم بتصاريف وجوه كلام العرب وأغنى خصمه عن مناظرته ، وإن قال : بلى ، قيل له : فما برهانك على صحة ما ادعيت من التأويل أنه الصواب دون الذي ذكرت أنه محتمله من الوجه الذي يلزمنا تسليمه لك ؟ ولا سبيل إلى ذلك] .

هذا الرجز لجارية من الأنصار ، وادعى الجرجاني في ((الوساطة بين المتنبي وخصومه)) (ص٢٤٨) والثعالبي في ((ثمار القلوب في المضاف والمنسوب)) باب (في المياه وما يضاف إليها) أنه لرؤبة .

(٢٤٦) المائح : هو الذي يدخل البئر إذا قل ماؤه ليملأ الدلاء ، كما في ((لسان العرب)) (٢/٦٠٨) .

(٢٤٧) قال الأنباري في ((الإنصاف)) (١/٢٢٨) : [ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ودونك وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو : زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وبكراً دونك] .

ويكون الإمام الطبري بكلامه هذا قد أبطل قول من احتج بقول لبيد في إثبات أن الاسم هو المسمى .

الشبهة الرابعة : قال الباقلاني في « التمهيد » (ص٢٥٩) : [ويدل على ذلك ويوضحه قول سيبويه في كتابه : « والأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء »(٢٤٨) يريد بذلك قولهم : ضرب ويضرب وضارب المأخوذ من الأحداث الماضية وأحداث الحال والأحداث المستقبلة ، والأحداث هي الأفعال ، فقد نص أن الأحداث للأسماء في قوله : « أخذت من لفظ أحداث الأسماء » . فكيف يجوز أن تكون الأسماء هي الأقاويل ؟ والأحداث لا يجوز أن تكون للأقاويل ، وإنما هي أحداث لمن يصح أن يفعلها وتتعلق به إما على سبيل وجودها بذاته أو فعله لها ، والقول يستحيل فيه الأمران جميعاً] .

وجوابه أن يُقال : مع استغرابنا لطريقة الباقلاني في استنباط ما يريده من كلام سيبويه ، فلا بد لنا من القول أن كلام سيبويه أصلاً في تعريفه للفعل مُشكل وعليه اعتراض من أئمة اللغة ، فقد انتقد ابن فارس مقالة سيبويه هذه ، في كتابه « الصاحبي » (باب الفعل) قائلاً : [فيقال لسيبويه : ذكرتَ هَذَا في أوَّل كتابك وزعمتَ بعدُ أنّ (لَيْسَ) و (عَسَى) و (نِعْمَ) و (بِئْسَ) أفعال ، ومعلومٌ أنها لَمْ تُؤْخذ من مصادر . فإن قلت : إني حَدَدْتُ أكثر الفعل وتركت أقلَّه ، قيل لَكَ : إن الحد عند النُّظَّار مَا لَمْ يَزِد المحدود وَلَمْ يَنْقُصْه مَا هو لَهُ] .

---

(٢٤٨) ولفظ سيبويه في « الكتاب » (١/١٢) : [وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيتْ لما مضى ، ولِما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع] .

وقال أبو القاسم السهيلي في «نتائج الفِكْر في النحو» (ص٤٠) : [وإن كانوا قد احتجوا بقوله[٢٤٩] : « فأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » ، فقوله هنا مُحتمِل ، والمحتمِلات لا تُعارَض بها النصوص . وقد نص رحمه الله تعالى قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأملوه ، ولكنهم تعاموا عنه وأغفلوه ، فقال رحمه الله تعالى : « الكلم : اسم وفعل وحرف » فقد صرح أن الاسم كلمة ، فكيف تكون الكلمة هي المسمى ؟ والمسمى إنما هو شخص ، فهذا بيان ونصّ ، لا سيما مع قوله فيما بعد : « تقول : سميت زيداً بهذا الاسم كما تقول علمته بهذه العلامة » وكذلك نصّ في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى] .

[تنبيه] : زعم بعضهم استنباطاً من كلام سيبويه السابق أن سيبويه من القائلين بأن الاسم هو المسمى ، قال القرطبي في «تفسيره» (١/١٠١) : [فذهب أهل الحق فيما نقل القاضي أبو بكر الطيب إلى أن الاسم هو المسمى وارتضاه ابن فورك وهو قول أبي عبيدة وسيبويه] .

قلت : وهي نسبة لا تصح ، قد صرح ابن منظور بخلافها في «لسان العرب» (١٤/٤٠٢) فقال : [وسئل أَبو العباس عن الاسمِ ، أَهُوَ الـمُسَمَّى أَو غيرُ الـمُسمى ؟

(٢٤٩) أي قول سيبويه .

فقال : قال أَبو عبيدة[250] : الاسمُ هو الـمُسَمَّى ، وقال سيبويه : الاسم غير الـمُسَمَّى ، فقيل له : فما قولُك ؟ قال : ليس لي فيه قول] .

وقال السهيلي في « نتائج الفكر » (ص٤٠) : [فكذلك الاسم أيضاً غير المسمى ، وقد صرح بذلك سيبويه ، وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه ، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه ... فسبحان الله كيف لا يستحيي من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين ومن مذاهب العرب ، ثم يخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى ! ما أشار إلى ذلك نحوي قَطُّ ولا اعتقده عربي !] .

(٢٥٠) هو مَعْمَر بن المثنى توفي سنة (٢٠٨ ـ ٢١١ هـ) ، ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٢٩٤) ، وقد غلّطه المبرد في ما ينسب له من أن الاسم هو المسمى ، قال الحافظ اليغموري (٦٧٣ هـ) في « نور القبس » في (أخبار أبي عبيدة) : [قال أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي : كنا في مجلس المبرد فجرى ذكر قول أبي عبيد القاسم بن سلام محتجاً لمذهبه في أن الاسم هو المسمى بقول لبيد - وهو مذهب أبي عبيدة - :

إلى الحول ثمّ اسم السلام عليكما

قال أبو عبيد : (اسم السلام) ههنا هو السلام ، كما يقال : هذا وجه الحق ، يراد هذا الحق ، (فثمَّ وجه الله) أي الله . فقال المبرد : غلط أبو عبيد وأخطأ أبو عبيدة ، والذي عندنا أنّ لبيداً أراد بقوله : (اسم السلام) اسم الله عز وجل ، وهذا الذي أختاره ويختاره أصحابنا] ، وقد روى هذا القصة أيضاً أبو حيان التوحيدي في « البصائر والذخائر » .

[مسألة]

وفيها بيان كيف يُحوّل الخلاف اللغوي إلى عقائدي دون وجه حق

(هل الاسم مشتق من السمو أم من السمة)

إن أصل الاشتقاق اللغوي للاسم يُعدّ من المسائل الخلافية التي تنازع فيها أهل العلم ولكلٍ منهم وجهته ودليله ، وهي إحدى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين[٢٥١] ، وليس مرادنا الانتصار لرأي هنا ، بل الرد على من زعم أن القائل بأن الاسم مشتق من السمة هو من أهل الأهواء والبدع ، ومن ثم التنبيه على أن مقالة اشتقاق الاسم من السمو لا تعدّ مقالة يختص بها أهل السنة ويتميزون بها عن غيرهم !

قال الباقلاني في ((التمهيد)) (ص٢٥٥) : [اختلف الناس في الاسم ومما اشتقاقه ، فقال أهل الحق : إنه مشتق من السمو ، وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء : إنه مشتق من السمة وهي العلامة] .

قلت : الخلاف في المسألة خلاف بصري كوفي كما ذكرنا وليس خلافاً سنياً معتزلياً ، والناس فيه بين مخطيء ومصيب وليس بين حق وضلال !!!

فما جنح له الباقلاني في كلامه هذا مردود من وجهين :

الأول : نسبة الأقوال إلى أهل السنة من جانب وأهل الاعتزال والأهواء من جانب آخر .

والثاني : ذم مخالفيه ونسبتهم إلى (أهل الأهواء) ، مع أن الأمر لا يقتضي ذلك .

---

(٢٥١) وقد جعلها الأنباري المسألة الأولى في كتابه ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) .

وما ينقض كلام الباقلاني ويبطله أن الزمخشري المعتزلي قد قال في تفسيره «الكشاف» (١/٢) : [وأصله : سمو ، بدليل تصريفه : كأسماء ، وسمي ، وسميت ، واشتقاقه من السمو ، لأنّ التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره] ، فالزمخشري بهذا يرى رأي من يسميهم الباقلاني : أهل الحق !! ويخرج من دائرة أهل الأهواء التي رمى بها الباقلاني مخالفيه دون وجه حق ! ويثبت أن مِنْ أهل الاعتزال من يقول بأن الاسم مشتق من السمو .

والسبب الذي قاد البعض إلى ذروة التعصب في هذه المسألة هو الأثرالعقائدي الذي تخيلوه وهماً وظناً والذي بسطه القرطبي قائلاً في «تفسيره» (١/١٠١) : [فإن من قال : الاسم مشتق من العلو يقول لم يزل الله سبحانه موصوفاً قبل وجود الخلق[٢٥٢] وبعد وجودهم وعند فنائهم ولا تأثير في أسمائه ولا صفاته وهذا قول أهل السنة ، ومن قال : الاسم مشتق من السمة يقول : كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات فإذا أفناهم بقي بلا اسم وصفة ، وهذا قول المعتزلة[٢٥٣] ،

---

(٢٥٢) الإمام البيهقي إمام عند أهل السنة دون شك ولا ريب ، ومع هذا فهو يخالف في هذه المسألة ، ويقول في «الاعتقاد والهداية» (ص١٦٢) : [وأما صفات فعله : فهي مسميات مشتقة من أفعاله ، ورد بها السمع مستحقة له فيما يزال دون الأزل ، لأن الأفعال التي اشتقت منها لم تكن في الأزل] .

(٢٥٣) قال القاضي عبد الجبار في «شرح الأصول الخمسة» (ص١٥٥) : [والأصل في ذلك أن تعلم أنه تعالى كان قادراً فيما لم يزل ، ويكون قادراً فيما لا يزال ، ولا يجوز خروجه عنها لضعف أو عجز] ، وبهذا ترى أن ما ادعاه القرطبي على المعتزلة ادعاء غير صحيح البتة .

وهو خلاف ما اجتمعت عليه الأمة ، وهو أعظم في الخطأ من قولهم : إن كلامه مخلوق تعالى الله عن ذلك] .

وكلام القرطبي هنا ودعواه على خصومه كلام باللازم لم يقولوا به ، بل صرحوا بخلافه ، واللوازم البعيدة كهذه لا تقوم بها حجة ولا يُلزم بها خصم !

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في « شرح الأصول الخمسة » (ص١٦٠) : [أما الذي يدل على أنه تعالى كان عالماً فيما لم يزل ، فهو أنه لو لم يكن عالماً فيما لم يزل وحصل عالماً بعد إذ لم يكن لوجب أن يكون عالماً بعلم متجدد محدث ، وذلك فاسد لما نبينه إن شاء الله تعالى . وأما الذي يدل على أنه جل وعز يكون عالماً فيما لا يزال ، هو أنه يستحق هذه الصفة لذاته ، والموصوف بصفة من صفات الذات لا يصح خروجه عنها بحال من الأحوال] .

ولمدى اتساع مساحة الاجتهاد في هذه المسألة اللغوية ، ذهب ابن حزم للقول برأي آخر فقد قال في « الفصل في الملل والأهواء والنحل » (٥/٢٠) : [وأما قولهم : إن الاسم مستق من السمو ، وقول بعض من خالفهم ؛ إنه مشتق من الوسم ، فقولان فاسدان كلاهما **باطل افتعله أهل النحو لم يصح قط عن العرب شيئاً منهما** ، وما اشتق لفظ الاسم قط من شيء ، بل هو اسم موضوع مثل حجر وجبل وخشبة وسائر الأسماء لا اشتقاق لها ، وأول ما تبطل به دعواهم هذه الفاسدة أن يقال لهم : قال الله عز وجل : { قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين } ، فصح أن من لا برهان له على صحة دعواه فليس صادقاً في قوله ، فهاتوا برهانكم على أن الاسم مشتق من السمو أو من الاسم ، وإلا فهي كذبة كذبتموها على العرب وافتريتموها عليهم أو على الله تعالى الواضع للغات كلها وقول عليه تعالى أو على العرب بغير علم ، وإلا فمن أين لكم أن العرب

اجتمعوا فقالوا : نشتق لفظة اسم من السمو ، أو من الوسم ، والكذب لا يستحله مسلم ولا يستسهله فاضل ولا سبيل لهم إلى برهان أصلاً بذلك ، وأيضاً فلو كان الاسم مشتقاً من السمو كما تزعمون فتسمية العذرة والكلب والجيفة والقذر والشرك والخنزير والخساسة رفعة لها وسمو لهذه المسميات وتباً لكل قول أدى إلى هذا الهوس البارد] .

فحري بالمنصفين بعد هذا أن يميزوا ويدركوا ويستوعبوا الخلاف اللغوي الذي لا يضر القائل به ، وأن لا نجعل الرأي اللغوي مُلزماً لصاحبه بمقالات عقائدية لا يقول بها أصلاً ، ثم بعد ذلك نرميه بالضلال والابتداع ، والعياذ بالله تعالى .

المسألة الثامنة عشرة :

في إبطال زعم ابن تيمية أن قوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ لا يكون بمعنى ظهور الشدة

قال ابن تيمية في « الرد على البكري » (٢/٤٨٢) : [قوله تعالى : { يوم يكشف عن ساق } (القلم/٤٢) ، لم يقل يوم يكشف الساق ، وهذا يبين خطأ من قال المراد بهذه كشف الشدة وأن الشدة تسمى ساقاً وأنه لو أريد ذلك لقيل : يوم يكشف عن الشدة أو يكشف الشدة] .

قلت : ينكر ابن تيمية هنا المعنى المجازي للكشف عن الساق ، ويذهب للقول بأن ذلك على الحقيقة ، ليثبت لله تعالى ساقاً يُكشف عنها ويظهرها الله تعالى يوم القيامة ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وقد زعم ابن تيمية هنا مدلّساً أن (الكشف عن الساق) لا يكون في اللغة بمعنى ظهور الشدة والأهوال ، ومسعاه في ذلك خاسر وطريقه إليه بائر ، لأن الاستعمال المجازي مشهور عند أهل اللغة عرفوه وتناقلوه ، قال ابن سيدة في « المخصص » (مادة س و ق) : [ويقال للرجل إذا تَشَمَّر لأمر يُريده : قد قَرَع لذلك الأمْر ظُنْبُوبَه ، وهو كقولهم : شَمَّرت الحَرْبُ عن ساقٍ ، وكَشَفَتْ عن ساقٍ] ، وقد أصبح هذا من أمثال العرب الشائعة الذائعة كما قال الميداني في « مجمع

الأمثال)) (٩٣/٢) : [(قد شمرت عن ساقها فشمري) يضرب في الحث على الجد في الأمر ، والتاء في شمرت للداهية ، والخطاب في شمري على التأنيث للنفس] .

وأما شواهد هذا الاستخدام في شعر العرب ، فحدّث ولا حرج ، وهي وفيرة كثيرة وإليك طرفاً منها :

١) قال سعد بن مالك البكري(٢٥٤) :

كَشَفَت لَهُم عَن ساقِها   وَبَدا مِنَ الشَرِّ الصُراحُ(٢٥٥)

٢) وقال حسان بن ثابت(٢٥٦) :

إِذا كَشَفَت عَن ساقِها الحَربُ حَشَّها   بِأَبيَضَ سَبّاقٍ إِلى المَوتِ يَرفُلُ(٢٥٧)

---

(٢٥٤) سعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة البكري ، وهو جد طرفة بن العبد ، قُتل في حرب البسوس كما ذكر الزركلي في ((الأعلام)) (٨٧/٣) . قال عنه الآمدي (ت ٣٧٠ هـ) في ((المؤتلف والمختلف)) في باب (السين في أوائل الأسماء) : [أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية وكان شاعراً ... وله أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة] .

(٢٥٥) ذكره الزبيدي في ((تاج العروس)) (مادة س و ق) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) (١٦٨/١٠) ، والأخوان الخالديان (شيخا بلدة الخالدية في الموصل : أبو بكر ت ٣٨٠هـ ، وأبو عثمان ت ٣٩٠هـ) في ((الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين)) ، وابن جني في ((الخصائص)) (٢٥٢/٣) ، وابن سيده في ((المحكم والمحيط الأعظم)) (تحت مادة س و ق) ، والأزهري في ((تهذيب اللغة)) (مادة ساق) .

(٢٥٦) شاعر مخضرم ، قال فيه ابن حجر في ((الإصابة)) (٦٣/٢) : [شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ... قال أبو عبيدة : فضل حسان بن ثابت على الشعراء بثلاث ، كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم في أيام النبوة ، وشاعر اليمن كلها في الإسلام ، وكان مع ذلك جباناً] . توفي سنة ٥٤ هـ وقيل سنة ٤٠ هـ كما في ترجمته في ((السير)) (٥١٢/٢) .

٣) وقال حاتم الطائي[٢٥٨] :

أَخو الحَربِ إِن عَضَّت بِهِ الحَربُ عَضَّها وَإِن شَمَّرَت عَن ساقِها الحَربُ شَمَّرا[٢٥٩]

٤) وقال الشاعر[٢٦٠] :

عجبت من نفسي ومن إشفاقها ومن طرادي الطير عن أرزاقها
في سنة قد كشفت عن ساقها والموت في عنقي وفي أعناقها[٢٦١]

---

(٢٥٧) كما في ((الأغاني)) (٤/ ١٥١) ، وذكره الذهبي في ((السير)) (١/ ٥٦) ، وابن عبد البر في ((الاستيعاب)) (٢/ ٥١٥) ، وابن كثير في ((البداية والنهاية)) (٥/ ٣٤٥) ، والنويري في ((نهاية الأرب في فنون الأدب)) في باب (مقتل الزبير بن العوام) ، وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها حسانُ الزبيرَ بن العوام .

(٢٥٨) شاعر جاهلي ، يُضرب فيه المثل في الكرم والجود ، قال ابن قتيبة في ترجمته في ((الشعر والشعراء)) : [هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيء وأمه عتبة بنت عفيفٍ من طيء ، وكان جواداً شاعراً جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظفراً إذا قاتل غلب ، وإذا غنم أنهب ، وإذا سئل وهب ، وإذا ضرب بالقداح سبق ، وإذا أسر أطلق] .

(٢٥٩) ذكره أبو هلال العسكري في ((جمهرة الأمثال)) (١/ ١٤٦) ، والأصفهاني في ((الأغاني)) (١٧/ ٣٨١) ، والجاحظ في ((البيان والتبيين)) (١/ ٥٨٦) ، وابن سعد الخير (ت ٥٧١ هـ) في ((القرط على الكامل)) ، وابن كثير في ((البداية والنهاية)) (٧/ ٢٦٥) ، ونسبه ابن عبد ربه في ((العقد الفريد)) والنويري في ((نهاية الأرب)) (باب مقتل كليب بن وائل) إلى حذيفة بن أنس الهذلي .

(٢٦٠) قال الراغب الأصفهاني في ((محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء)) في باب (الحث على ترك التتبع والرسوم الجائرة) : [والأبيات لرؤبة ، قالها وقد تولى طراد الطير عن زرع له] .

(٢٦١) ذكرها الزمخشري في ((أساس البلاغة)) (مادة سوي) ، وابن حمدون في ((التذكرة الحمدونية)) ، والأصفهاني في ((محاضرات الأدباء)) ، وأبو حيان التوحيدي في ((البصائر والذخائر)) .

٥) وقال جرير(٢٦٢) :

أَلا رُبَّ سامي الطَرفِ مِن آلِ مازِنٍ   إِذا شَمَّرَت عَن ساقِها الحَربُ شَمَّرا(٢٦٣)

٦) وقال الشاعر(٢٦٤) :

وقامت الحرب بنا على ساق(٢٦٥)

٧) وقال قيس بن زهير(٢٦٦) :

فإن شمرت لك عن ساقها   فويهاً ربيع ولم يسأموا(٢٦٧)

---

(٢٦٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة التميمي البصري ، من فحول شعراء الإسلام ، توفي سنة ١١٠ هـ ، ترجمه الذهبي في ((السير)) (٤/٥٩٠) ، وابن قتيبة في ((الشعر والشعراء)) ، والصفدي في ((الوافي بالوفيات)) ، والأصفهاني في ((الأغاني)) (٥/٨) ، وعده الجمحي في ((طبقات فحول الشعراء)) (٢٩٧/٢) في الطبقة الأولى من طبقات الشعراء الإسلاميين .

(٢٦٣) ذكره المبرد في ((الكامل)) في باب (من أخبار نافع بن الأزرق) ، وابن المبارك في ((منتهى الطلب)) .

(٢٦٤) لم يذكر المحتجون بهذا الشعر اسم قائله ، وإنما اكتفوا بقولهم : قال الشاعر ، أو أن العرب تقول ، أو قال الآخر ... وعدم معرفة القائل لا تضر كما بيّنا فيما سبق .

(٢٦٥) ذكره المعافى بن زكريا (ت ٣٩٠ هـ) في ((الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي)) ، واحتجت به كتب التفسير فأوردوه محتجين كالطبري في ((تفسيره)) (٣٨/٢٩) ، والقرطبي في ((التفسير)) (١٦٤/١) و (١١٣/١٩) ، وأبو حيان في ((البحر المحيط)) ، وابن الجوزي في ((زاد المسير)) ، والرازي في ((تفسيره)) ، والسيوطي في ((الدر المنثور)) .

(٢٦٦) قال المرزباني في ((معجم الشعراء)) : [قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عبس بن بغيض . كان شريفاً حازماً ذا رأي وكانت عبس تصدر في حروبها عن رأيه ، وهو صاحب داحس وهي فرسه ، راهن حذيفة بن بدر الفزاري فصار آخر أمرهما إلى القتال والحرب] ، وله ترجمة في ((الإصابة)) (٥/٥٥٨) .

فهذه أشعار العرب ماثلة أمامنا تشهد بسعة انتشار المعنى المجازي للكشف عن الساق ، وأنه بمعنى ظهور الشدة ، وما أجمل ما قاله ابن جني في كتابه « الخصائص » (٢٤٦/٣) : [حتى ذهب بعض هؤلاء الجهال في قوله تعالى : { يوم يكشف عن ساق } أنها ساق ربهم ، ونعوذ بالله من ضعفة النظر ، وفساد المعتبر ، ولم يشكوا أن هذه أعضاء له ، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسماً معضّىً ، على ما يشاهدون من خلقه عز وجهه وعلا قدره وانحطت سوامي الأقدار و الأفكار دونه ، ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها ، وسنقول في هذا ونحوه ما يجب في مثله ولذلك ما قال رسول الله لرجل لحن : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » ، فسمى اللحن ضلالاً ، وقال عليه السلام : « رحم الله امرأ أصلح من لسانه » وذلك لما علمه مما يعقب الجهل لذلك من ضد السداد وزيغ الاعتقاد] .

---

(٢٦٧) ذكره الأصفهاني في « الأغاني » (٢٠٣/١٧) ، والمفضل الضبي (ت ١٦٨ هـ) في « الأمثال » (ص٩٢) ، وابن منظور في « لسان العرب » (٥٦٢/١٣) ، وكلهم نسبوه لقيس بن زهير .

المسألة التاسعة عشرة :

إبطال زعم ابن القيم عطف (ومن اتبعك) على محل الكاف في (حسبك)

وتُعدّ هذه المسألة من نماذج تأويلات ابن القيم لكتاب الله ليتّفق مع هواه ولينتصر فيه لرأيه ورأي شيخه ابن تيمية[٢٦٨] في مسائل رَمْي الناس بالبدعة والشرك وعبادة غير الله ، فقد ادعى أنه لا يجوز عطف (مَنْ) على لفظ الجلالة (الله) في قول الله تعالى : { يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين } (الأنفال/٦٤) ، وشبهته في ذلك أن الحسب يختص بالله كالعبادة والتوكل !!

وهذا تمام كلامه ننقله هنا ونعلق عليه لنقشع ظلمات المجازفة والتقوّل بمجرد الرأي ودون تتبع وبحث للمسألة أصولاً وفروعاً .

قال ابن القيم في «زاد المعاد في هدي خير العباد» (١/٣٥) : [وقال تعالى : { يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين } (الأنفال/٦٤) ، أي الله وحده كافيك وكافي أتباعك فلا تحتاجون معه إلى أحد ، وهنا تقديران :

(٢٦٨) وقد سبق ابنُ تيمية ابنَ القيم بهذه الفكرة ، كما تجد ذلك في «مجموع الفتاوى» (٣/١٠٨) إذ قال : [وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه وهو حسبه ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول ، وهذا في اللغة كقول الشاعر :

حسبك والضحاك سيف مهند] .

أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لِـ (مَنْ) على الكاف المجرورة ، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار[٢٦٩] على المذهب المختار[٢٧٠] ، وشواهده كثيرة[٢٧١] ، وشبه المنع منه واهية[٢٧٢] .

---

(٢٦٩) قال ابن هشام في ((مغني اللبيب)) (١/ ١١٥) عن هذه المسألة : [وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ... وغير ذلك مما إذا استقصى أَمَلَّ القلم ، وأعقبَ السَّأم] .

(٢٧٠) بل هذا قول ضعيف وليس بمُختار ، وقد ردّه الجمهور ، قال ابن عقيل في ((شرح الألفية)) (٢/ ٢٤٦) : [وأما الضمير المجرور فلا يُعطف عليه إلا بإعادة الجار له ، نحو (مررت بك وبزيد) ، ولا يجوز (مررت بك وزيد) ، هذا مذهب الجمهور] ، وقال العكبري في ((التبيان في إعراب القرآن)) (٢/ ٢٧٦) : [وهو ضعيف ، لأنه عطف على المجرور من غير إعادة الجار] .

(٢٧١) لم يذكر ابن القيم من هذه الشواهد شيئاً ، وليته فعل لنناقشه ونباحثه فيها ، ولذلك سنضطر لنقل أهمها من كتب القوم لنبيّن وهاءها وضعف دلالتها ، فنقول :

الأول : قال ابن مالك في ((شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)) (ص١٠٨) : [ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : { قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام }(البقرة/٢١٧) فجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل) ، لاستلزامه العطف على الموصول وهو (الصدّ) قبل تمام صلته ، لأن (عن سبيل) صلة له ، إذ هو متعلق به ، و (كفر) معطوف على (الصد) ... فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وهو ممنوع بإجماع] .

وجوابه : أن يُقال ، بل العطف على (سبيل) أوجه ، قال الإمام الرازي في ((تفسيره)) : [إلا أنهم اختلفوا في الجر في قوله : { والمسجد الحرام } وذكروا فيه وجهين ، أحدهما : أنه عطف على الهاء في به . والثاني : وهو قول الأكثرين : أنه عطف على { سَبِيلِ الله } ، قالوا : وهو متأكد بقوله تعالى : { إِنَّ

الـذين كَفَرُواْ وَيَصُـدُّونَ عَـن سَـبِيلِ الله والمسـجد الحرام } (الحج/٢٥) ، ... ، وأما الأكثرون الـذين اختاروا القول الثاني قالوا : لا شك أنه يقتضي وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول ، والأصل أنه لا يجوز ، إلا أنا تحملناه ههنا لوجهين ، الأول : أن الصد عن سبيل الله والكفر به كالشيء الواحد في المعنى فكأنه لا فصل ، الثاني : أن موضع قوله : { وَكُفْرٌ بِهِ } عقيب قوله : { والمسجد الحرام } إلا أنه قدم عليه لفرط العناية ، كقوله تعالى : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدًا } (الإخلاص/٤) ، كان من حق الكلام أن يقال : ولم يكن له أحد كفواً ، إلا أن فرط العناية أوجب تقديمه فكذا ههنا] .

وقد عد بعضهم أن الفصل بغير الأجنبي واقع في اللغة ، كما ذكر ابن عصفور في ((شرح الجمل)) (١/٢٩٥) : [ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي ، فتقول : قام زيد اليوم وعمرو ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنه ليس بأجنبي من الكلام] .

وقد ذكر الأنباري نكتة أخرى تُقوّي العطف على (سبيل الله) فقال في ((الإنصاف)) (٢/٤٧١) : [لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : صددته عن المسجد ، ولا يكادون يقولون : كفرت بالمسجد] .

الثاني : قال ابن مالك أيضاً في ((شواهد التوضيح)) (ص١٠٨) : [ومن مؤيدات الجوار قراءة حمزة : { واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ } (النساء/١) ، بالخفض] .

والجواب : قد أنكر بعض أهل العلم هذه القراءة أصلاً ، كما ذكر الحريري في ((درة الغواص في أوهام الخواص)) : [ولهذا لحنوا حمزة في قراءته : { واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام } ، حتى قال أبو العباس المبرّد : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ، ومن تأول فيها لحمزة جعل الواو الداخلة على لفظة الأرحام واو القسم لا واو العطف] ، وقال المبرد في ((الكامل)) (باب في التشبيه) ، (٣/٣٨) : [لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح ، كالضرورة . والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب . وقرأ حمزة : { الذي تساءلون به والأرحام } ، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر] ، وفي ((شرح الرضي على الكافية)) (٢/٣٣٦) إنكار تواتر هذه القراءة بقوله : [ولا نسلّم تواتر القراءات] ، وفي ((اللباب في علل البناء

والإعراب)) للعكبري ما نصه : [وأحتج الآخرون بقوله تعالى : { واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام } ، على قراءة الجر وبأبيات أنشدوها ، أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة ... وأما الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذ ، وبعضها يمكن إعادة الجار معه] ، وقال الزمخشري (ص١٦٢) : [وقراءة حمزة { والأرحامِ } ليست بتلك القوية] ، وقال القاضي البيضاوي (ت ٧٩١ هـ) في تفسيره المسمى ((أنوار التنزيل وأسرار التأويل)) (١/١٩٩) : [وقراءة حمزة عطفاً على الضمير المجرور وهو ضعيف لأنه كبعض كلمة] .

وأما من قال بثبوت هذا الوجه من القراءة ، فقد اعتذر بتخريج الخفض على غير العطف على المجرور ، فقد قال ابن جني في ((الخصائص)) (١/٢٨٥) : [ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل { الأرحام } على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل أمرر به ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما] .

الثالث : ثم قال ابن مالك في ((شواهد التوضيح)) (ص١٠٩) : [وأجاز الفراء أن يكون { ومن لستم له برازقين } معطوفاً على { لكم فيها معايش }] .

والجواب : بما قاله الأنباري في ((الإنصاف)) (٢/٤٧٢) : [وأما قوله تعالى : {وجعلنا فيها معايش ومَنْ لستم له برازقين }(الحجر/٢٠) ، فلاحجة لكم فيه ، لأن (من) في موضع نصب بالعطف على (معايش) ، أي جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء] .

الرابع : واحتجوا بقول الشاعر :

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ

وجوابه : ما قال الأنباري في ((الإنصاف)) (٢/٤٧٢) : [فلا حجة فيه أيضاً ، لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف في (بِك)] ، وقد ذكر هذا البيت سيبويه في ((الكتاب)) (٢/٣٨٣)

وجعله ضرورة شعرية ، إذ قال هناك : [وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر] ، وأيضاً المبرد في ((الكامل)) قال عند ذكره هذا البيت : [وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر] .

وقد ذكروا أشعاراً أخرى لا يسعنا المقام هنا لاستقصائها ، مع أنه يجاب على كل منها ، وليُراجع في ذلك ((الإنصاف)) (٢/٤٦٣-٤٧٤) .

(٢٧٢) ما زعم ابن القيم أنها شبه المنع هي أدلة مخالفيه ، وكعادته لم يذكر منها شيئاً بل مرّ عليها صفحاً ، وقد لخّص هذه الأدلة ابن الناظم في ((شرح الألفيه)) (ص٣٨٧) بقوله : [ولا يبعد أن يُقال في هذه المسألة : إن العطف على الضمير المجرور ، بدون إعادة الجار غير جائز في القياس ، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار ، كما أضمر في مواضع أخر ، نحو (مَا كلّ بَيْضاءَ شَحْمة ، ولا سوداء تمرة) ، وكقولهم : (امرُرْ ببني فُلان إلا صَالح فَطَالح) ، وقولهم : (بكمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبكَ) على ما يراه سيبويه رحمه الله من أن الجر فيه بعد (كم) بإضمار (من) لا بالإضافة . والدليل على أن العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له ، وكونه على حرف واحد ، فلا يجوز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التنوين .

الثاني : أن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فإذا اجتمع على الضمير الاتصالان أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ، ووجب إما تكرير الجار ، وإما النصب بإضمار فعل .

فإن قيل : لو كان الشبه بالتنوين أو ببعض الكلمة مانعاً من العطف على الضمير المجرور لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ، واللازم منتف بالإجماع .

قلنا : لا نُسلّم صدق الملازمة ، والفرق بين التوكيد والعطف ، أن التوكيد مقصود به بيان متبوعه ، فينزل منه منزلة الجزء ، وذلك يقتضي أمرين :

والثاني : أن تكون الواو (واو مع)[٢٧٣] ، وتكون (مَنْ) في محل نصب عطفاً على الموضع ، فإن حسبك في معنى كافيك ، أي الله يكفيك ويكفي من اتبعك كما تقول العرب[٢٧٤] : حسبك وزيداً درهم[٢٧٥] ، قال الشاعر :

الأول : إن شبه الضمير المجرور بالتنوين حال توكيده أقل من شبهه به حال العطف عليه ، لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين ، وهو التكميل بما بعده ، فلا يلزم أن يؤثّر شبه التنوين في التوكيد ما أثّره في العطف لاحتمال ترتيب الحكم على أقوى الشيئين .

الثاني : أن شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة ، وإن منع من العطف لا يمنع من التوكيد ، لأن بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه ، فكذا لا يمنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده .

وأما البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل في نِيَّة تكرار العامل ، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعاً ، لأن البدل في قوة المصرح معه بالعامل ، وليس كذلك المعطوف ، فجاز أن تقول : مررت به المسكين جواز قولك : مررتُ بِهِ وبِزَيْد] .

(٢٧٣) واللجوء إلى هذا الوجه من الإعراب فيه اعتراف بضعف العطف ، كما قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق   وَالْنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ الْنَّسَق

(٢٧٤) كما في « الكتاب » (١/ ٣١٠) .

(٢٧٥) قال الزمخشري في « الكشاف » : [{ وَمَنِ اتبعك } الواو بمعنى مع وما بعده منصوب ، تقول : حسبك وزيداً درهم] ، فاعترض عليه أبو حيان في « البحر المحيط » على احتجاجه هذا قائلاً : [وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه ، قال سيبويه : « قالوا : حسبك وزيداً درهم ، لما كان فيه من معنى كفاك وقَبُح أن يحملوه على المضمر نَوَوُا الفعل ، كأنه قال : حسبك ويحسب أخاك درهم ، وكذلك كَفْيُك » ، كفيك : هو من كفاه يكفيه وكذلك قطّك ،

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاكَ سيف مُهنّد[276]

وهذا أصح التقديرين ، وفيها **تقدير ثالث** : أن تكون (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، أي : ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله[277] ، وفيها **تقدير رابع** - وهو خطأ[278] من جهة المعنى — وهو : أن تكون (مَنْ) في موضع رفع عطفاً على اسم الله ، ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ، وهذا إن قاله بعض الناس[279] فهو خطأ محض لا

تقول : كفيك وزيداً درهم ، وقطّك وزيداً درهم ، **وليس هذا من باب المفعول معه** ، وإنما جاء سيبويه به حجة للحمل على الفعل] .

وقد قال الرازي في ((تفسيره)) نقلاً عن الفراء : [قال : وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك ، بل المعتاد أن يقال : حسبك وحسب أخيك] .

(276) يُروى بالأوجه الثلاثة (والضحاكُ) كما نص ابن هشام في ((مغني اللبيب)) (٢/٦٤٥) ، وما يحتج ابن القيم بها هنا هي حالة النصب .

(277) وهذا قول ضعيف ، لأنه محتاج إلى تقدير جملة (فحسبهم الله) ، وأما العطف على لفظ الجلالة فلا يحتاج تقديراً ، وبذلك يكون الأولى حمل الكلام على الوجه الرابع الذي يسعى ابن القيم لإبطاله ، ولأنه من المتعارف عليه أن ما لا يحتاج تقديراً أولى مما يحتاج كما قال الأنباري في ((الإنصاف)) (١/٢٤٩) : [وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير] ، وقال أيضاً في ((أسرار العربية)) (ص١١٥) : [وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير] .

(278) وهذا والحمد لله تعالى اعتراف من ابن القيم ، أن هذا الوجه صحيح من جهة العربية ، وبه قال الفراء من أئمة اللغة كما في كتابه ((معاني القرآن)) ، ولم يستطع ابن القيم الخوض في اللغة لإبطاله ، فلجأ إلى المعنى ، وسنبين فيما بعد ، ضعف استدلاله في هذا الباب حتى من جهة المعنى .

(279) بل هذا قول نقله أئمة التفسير في كتبهم ، فقد قال الطبري في ((تفسيره)) (١٠/٣٨) : [وقد قال بعض أهل العربية في (من) ، أنها في موضع رفع على العطف على اسم (الله) ، كأنه قال :

يجوز حمل الآية عليه، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: { وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين } (الأنفال/٦٢)، ففرق بين الحسب والتأييد، فجعل الحسب له وحده وجعل التأييد له بنصره وبعباده، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى: { الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل } (آل عمران/١٧٣)، ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله: الله وأتباعك حسبك ؟

وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله ؟ هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل].

قلت: أما احتجاج ابن القيم باللغة وتمسكه بأذيالها فقد زيّفناه في الحاشية تعليقاً على كل منفذ حاول الركون إليه ولم يتبق له إلا شبهة زعمه أن الحسب مختص بالله تعالى

حسبك الله ومتبعوك إلى جهاد العدو من المؤمنين، دون القاعدين عنك منهم. واستشهد على صحة قوله ذلك بقوله: { حرض المؤمنين على القتال }]، وذكر القرطبي في ((تفسيره)) (٤٣/٨) أن هذا هو قول الحسن البصري واختاره النحاس وغيره، وقال أبو حيان في ((البحر المحيط)) في تفسير هذه الآية: [والظاهر رفع { ومن } عطفاً على ما قبله، وعلى هذا فسّره الحسن وجماعة أي { حسبك الله } و { المؤمنون }].

قلت: والحسن البصري الذي ذهب إلى هذا القول كان عالماً وضليعاً باللغة حتى وُصِف بالفصاحة كما في ((سير أعلام النبلاء)) (٥٧٢/٤).

كالتوكل والعبادة ودعواه الاختلاف بين الحسب والتأييد ، وما هذا منه إلا قشة غريق تغري بصاحبها وتمنحه أملاً موهوماً ، فيكون الغرق مآله وقعر البحر مكانه .

والحسب غير مختص إسناده بالله تعالى ، وقد ورد مسنداً إلى غيره ، وذلك كثير في القرآن الكريم ، ومنه قوله جل وعلا : { وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِير } (المجادلة/٨) ، وقال أيضاً : { وَعَدَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ } (التوبة/٦٨) ،

فهذا إسناد (الحسب) إلى جهنم واضح جلي لا يدع شكاً في بطلان ما ادعاه ابن القيم ، بل وزيادة على هذا فقد أتى الإسناد لغيره تعالى أيضاً في السنة المطهرة كما في حديث : [مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ فَإِنْ كَانَ لا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ][٢٨٠] ، وحديث : [لا تَحَاسَدُوا وَلا تَنَاجَشُوا وَلا تَبَاغَضُوا وَلا تَدَابَرُوا ، وَلا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ وَلا يَحْقِرُهُ ، التَّقْوَى هَاهُنَا وَيُشِيرُ إِلَى

---

(٢٨٠) رواه الترمذي في ((سننه)) (٤/٥٩٠) ، وابن حبان في ((صحيحه)) (٢/٤٤٩) و (١٢/٤١) ، وابن ماجه في ((سننه)) (٢/١١١١) ، وأحمد في ((المسند)) (٤/١٣٢) ، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (٢٠/٢٧٩) ، والحاكم في ((المستدرك)) (٤/١٣٥) و (٤/٣٦٧) وقال : [هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه] .

صَدْرِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ ، بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنْ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ][281] .

فتبين بهذا أن إسناد الحسب لغير الله تعالى صحيح شرعاً مستقيم المعنى ، ولا مانع منه .

وأما تشبيهه الحسب بالكفاية بقوله : [فإن الحسب والكفاية لله وحده] ، فتلبيس وبهرجة لا طائل وراءها ومما يبطلها فضلاً عما تقدم أن الكفاية أيضاً أسندت لغير الله تعالى ، كما في قول المولى : { اقْرَأْ كَتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا } (الإسراء/١٤) ، فهذا إسناد الكفاية لنفس العبد الذي كلفه الله تعالى !!!

وأما ثناء الله ومدحه لمن توكل عليه واقتصر على كفايته فلا يلزم منه اختصاص الحسب بالله ، وهل ذكر الشيء ينفي غيره ؟!

وهل عدم قولهم : ورسوله ، يعني اختصاص (الحسب) بالله ؟؟!

وأما فائدة العطف هنا كما قال ابن عاشور في ((التحرير والتنوير)) : [وفي عطف المؤمنين على اسم الجلالة هنا تنويه بشأن كفاية الله النبي صلى الله عليه وسلم بهم ، إلاّ أنّ الكفاية مختلفة ، وهذا من عموم المشترك لا من إطلاَق المشترك على معنيين ، فهو كقوله : { إن الله وملائكة يصلون على النبي }] .

---

(281) رواه مسلم في ((صحيحه)) (١٩٨٦/٤) ، وأبو داود في ((سننه)) (٢٧٠/٤) ، وابن ماجه في ((السنن)) (١٤٠٩/٢) ، وأحمد في ((المسند)) (٢٧٧/٢) و (٣١١/٢) و(٣٦٠/٢) و(٤٩١/٣) ، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (٧٤/٢٢) ، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (٢٨١/٥) ، وغيرهم كثير ، والحديث صحيح .

ولا يتوهم القاريء من كلام ابن القيم هذا أن عطف الحسب قد يقود إلى الشرك على ما ألمح عندما زعم أن الحسب كالعبادة والتوكل ، وما هذا منه إلا تلبيس ليرهب مخالفيه ، فقد جاء التشريك بواو العطف في كتاب الله كما في قوله تعالى : { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ }[282](التوبة/٦٢) .

ويكفينا هذا البيان لمن تأمل وتدبر ، ففيه غنية الطالب ليكون على بصيرة من أمره متيقناً ببطلان تمويه ابن القيم في مسألة (الحسب) ، وأنه بذلك لا حجة له فيها ولا دليل ، ومن ذهب من أهل العلم إلى أن (ومن اتبعك) معطوف على لفظ الجلالة فقوله صحيح ولا غبار عليه ، والحمد لله رب العالمين .

---

(٢٨٢) قال القرطبي في ((التفسير)) (١٩٣/٨) : [ابتداء وخبر . ومذهب سيبويه أن التقدير : والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه ، ثم حذف ، كما قال بعضهم :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقال محمد بن يزيد : ليس في الكلام محذوف ، والتقدير : والله أحق أن يرضوه ورسوله ، على التقديم والتأخير . وقال الفراء : المعنى ورسوله أحق أن يرضوه ، والله افتتاح كلام ، كما تقول : ما شاء الله وشئت .

قال النحاس : قول سيبويه أولاها ، لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن أن يقال : ما شاء الله وشئت ، ولا يقدر في شيء تقديم ولا تأخير، ومعناه صحيح .

قلت : وقيل إن الله سبحانه جعل رضاه في رضاه ، ألا ترى أنه قال : { من يطع الرسول فقد أطاع الله }(النساء/٨٠)] .

قلت : وعلى أي معنى قُدر الكلام ، فالشاهد ورود العطف بالواو .

المسألة العشرون :

آيـة الوضـوء

أخذت آية الوضوء حيزاً كبيراً في البحث العلمي وعلى أعلى مستوياته الفقهية ، وتشعب البحث فيها أصولياً ولغوياً ، بل تعدّى ذلك حتى أصبح القول فيها تهمة وأمارة على التشيع[٢٨٣] ، وما يهمنا في هذا المقام هو التعرض للمسائل اللغوية التي رأينا

---

(٢٨٣) ومن ذلك مثلاً ما نقله ابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) عن بعضهم في ((النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)) (٤/١٣) أثناء ترجمته للعلامة قَنبر بن محمد العجمي إذ قالوا فيه : [وكان يتهم بالمسح على رجليه من غير خف] .

ومن ذلك أيضاً قول ابن الجوزي في ((المنتظم)) (١٧٢/٦) : [كان ابن جرير يرى جواز المسح على القدمين ولا يوجب غسلهما فلهذا نسب إلى الرفض] .

قلت : وابن جرير هو محمد بن جرير الطبري الإمام ، وقوله بمسح الرجلين في الوضوء صرح به في ((تفسيره)) (١٣٠/٦) عند تفسير آية الوضوء ، فقال : [والصواب من القول عندنا في ذلك أن الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم] ، ومن العجائب المستغربات ما ادعاه الدّميري في ((النجم الوهاج في شرح المنهاج)) (٣٣١/١) بقوله : [وهذا المذكور ليس هو محمد بن جرير الإمام ، إنما هو رجل من الشيعة موافق له في الاسم والنسبة] ، وتابعه على هذا الوهم الألوسي في ((تفسيره)) قائلاً : [ومثله نسبة التخيير إلى محمد بن جرير الطبري صاحب ((التاريخ)) الكبير ((والتفسير)) الشهير ، وقد نشر رواة الشيعة هذه الأكاذيب المختلفة ، ورواها بعض أهل السنة ممن لم يميز الصحيح والسقيم من الأخبار بلا تحقق ولا سند ، واتسع الخرق على الراقع ، ولعل محمد بن جرير القائل بالتخيير هو محمد بن جرير بن رستم الشيعي صاحب ((الإيضاح للمترشد في الإمامة)) لا أبو جعفر محمد بن جرير بن (يزيد بن كثيرين) غالب

على رغم تعددها أن نجعلها في مكان واحد لارتباطها جميعاً بآية واحدة ودورانها على نفس الفكرة ألا وهي النزاع على غسل الأرجل أم مسحها في الوضوء .

وآية الوضوء هي قول الله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلوةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ } (المائدة/٦) .

وما أدّى إلى النزاع في مفهوم هذه الآية هي ورود قراءتين مشهورتين ، أحدهما بنصب اللام (وأرجلَكم) والأخرى بالخفض (وأرجلِكم)[٢٨٤] ، فالقائلون بالمسح احتجوا بقراءة الخفض وجعلوا (أرجلِكم) معطوفة على (رؤوسِكم) فلها نفس حكم المسح ، ومن ذهب إلى القول بغسل الرجلين حاول تخريج هذه القراءة بقضايا لغوية هي محل البحث والنقاش هنا ، وهي :

الطبري الشافعي الذي هو من أعلام أهل السنة ، والمذكور في تفسيره هذا هو الغسل فقط لا المسح ولا الجمع ولا التخيير الذي نسبه الشيعة إليه] . ولعل الألوسي أراد ببعض أهل السنة ممن لم يميز الصحيح والسقيم ، أبا حيان لأنه ذكر ذلك في ((البحر المحيط)) ، والرازي ذكره في ((تفسيره)) ، فالعجب كل العجب من الدميري والألوسي وممن يصرّ إلى الآن على متابعتها على وهم هذه الدعوى !!!!

(٢٨٤) قال القرطبي في ((تفسيره)) (٩٦/٦) : [وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة (وأرجلِكم) بالخفض] ، وقال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر ، وهي قراءة أنس ، وعكرمة ، والشعبي ، والباقر ، وقتادة ، وعلقمة ، والضحاك : (وأرجلِكم) بالخفض . **والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس** ... وقرأ نافع ، والكسائي ، وابن عامر ، وحفص : (وأرجلَكم) بالنصب] .

أولاً : العطف على الجوار

قال النووي في «المجموع» (١/٤١٨) : [إن الجر على مجاورة الرؤوس مع أن الأرجل منصوبة ، وهذا مشهور في لغة العرب وفيه أشعار كثيرة مشهورة وفيه من منثور كلامهم كثير ، من ذلك قولهم :(هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) ، بجر (خربٍ) على جوار (ضب) وهو مرفوع صفة لجحر ، ومنه في القرآن : { إني أخاف عليكم عذاب يوم اليم } ، فجر (أليماً) على جوار (يوم) وهو منصوب] .

قلت : الإعراب على الجوار من الشاذ الذي لا يُقاس عليه ، ولا يُلجأ إليه ، حتى عدّه بعضهم غلطاً ، ومن أجازه جعله لضرورة الشعر وبشروط ، ونزّه عنه كتاب الله تعالى !! وإليك أئمة العلم ممن صرحوا بذلك :

قال ابن جني في «الخصائص» (١/١٩١) : [فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه **غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه**] .

وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في كتابه «إعراب القرآن» (١/٢٥٨) : [**لا يجوز أن يعرب** شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل **وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ** وهو قولهم : (هذا جحر ضب خرب) والدليل أنه غلط قول العرب في التثنية : (هذان جحرا ضب خربان) ، **ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها**] ، وقال أيضاً في نفس الكتاب (١/٤٨٥) : [وهذا القول غلط عظيم ، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يُقاس عليه **وإنما هو غلط**] .

وقال ابن خالويه في «إعراب القراءات السبع وعللها» (١/١٤٣) : [فهو غلط ، لأن الخفض على الجوار لغة لا يستعمل في القرآن ، وإنما يكون لضرورة شاعر ، أو حرف يجري كالمثل ، كقولهم : (هذا جحر ضب خرب)] .

وقال أبو إسحاق الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٢/١٥٣) : [فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله] .

ومع انتصار العكبري للعطف على الجوار في آية الوضوء في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» (١/٢٠٩) ، إلا أنه اعترف في موضع آخر أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، إذ قال في نفس الكتاب (١/٩٢) : [وقال أبو عبيدة : هو مجرور على الجوار ، وهو أبعد من قولهما لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة] .

وقال أبو إسحاق النحوي[٢٨٥] : [الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله عز وجل وإنما يجوز ذلك في ضرورة الشعر][٢٨٦] .

وقال الأنباري في «الإنصاف» (٢/٦١٥) : [وقولهم : جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ ، محمول على الشذوذ الذي يُقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يُقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ (لن)

---

(٢٨٥) هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد النَّجِيرمي ، أخذ عنه أبو الحسين المهلبي وجنادة اللغوي ، كان مقامه بمصر وله قصة مع كافور الإخشيدي ، ترجمه السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٤١٤) .

(٢٨٦) كما ذكر ابن منظور في «لسان العرب» ، والزبيدي في «تاج العروس» ، والأزهري في «تهذيب اللغة» وكلهم أوردوا هذا القول في مادة (م س ح) .

وينصب بـ (لم) ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم] .

وقال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [وقريء { الأيمن } ، قال الزمخشري : بالجر على الجوار ، نحو : جحر ضب خرب ، انتهى . وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرّج القراءة عليه] .

وقال الرازي ملخصاً مذهب من يقول بالمسح في ((التفسير)) : [فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال : هذا كسر على الجوار كما في قوله : (جحر ضب خرب) ، وقوله :

كبير أناس في بجاد مزمل[٢٨٧]

---

(٢٨٧) وهو لامرئ القيس في معلقته ، وتمام البيت :

كَأَنَّ ثبيراً في عرانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

قال عبد القادر البغدادي في ((خزانة الأدب)) : [ولم يجعل أبو علي هذا البيت من باب الجر على الجوار ، بل جعل (مزملاً) صفة حقيقية لـ (بجاد) ، قال : لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير ، واستتر في اسم المفعول . انتهى . وقال الخطيب التبريزي في ((شرح المعلقات)) : وفي البيت وجه آخر ، وهو أن يكون على قول من قال : كسيت جبة زيداً ، فيكون التقدير : في بجاد مزمله الكساء ، ثم تحذف كما تقول : مررت برجل مكسوته جبة ، ثم تكني عن الجبة فتقول : مررت برجل مكسوته ، ثم تحذف الهاء في الشعر . هذا قول بعض البصريين . انتهى] .

وقال الجرجاني في ((الوساطة بين المتنبي وخصومه)) (ص ٦) في باب (أغاليط الشعراء) : [ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدْح فيه ، إما في لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه ، أو إعرابه ، ولولا أن أهلَ الجاهلية جُدّوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة ، والأعلام والحجة ، لوجدتَ كثيراً من أشعارهم

قلنا : هذا باطل من وجوه :

الأول : أن الكسر على الجوار معدود في اللَّحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه .

وثانيها : أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس[٢٨٨] كما في قوله : جحر ضب خرب ، فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر ، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

معيبة مسترذَلة ، ومردودة منفية ، لكن هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ، ونفى الظِّنة عنهم ، فذهبت الخواطر في الذبّ عنهم كلّ مذهب ، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام ، وما أراك - أدام الله توفيقك - إذا سمعتَ .... قول امرئ القيس :

كَأَنَّ ثبيراً في عرانينِ وَبْلِهِ   كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

فخفض (مزملاً) وهو وصف (كبير) ...

ثم تصفحتَ مع ذلك ما تكلّفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن : تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ، ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكلَ ذلك من المعاذير المتمحَّلة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجّة ، وتبيّنتَ ما راموه في ذلك من المَرامي البعيدة ، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يشهد القلب أن المحرّك لها ، والباعث عليها شدةُ إعظام المتقدم ، والكلَفُ بنُصرة ما سبق إليه الاعتقاد ، وأَلِفته النفس] .

(٢٨٨) قال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت ، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية] ، وقال النيسابوري في ((تفسيره)) : [حجة من أوجب المسح قراءة الجر في { وأرجلكم } عطفاً على { برؤوسكم } ، ولا يمكن أن يقال : إنه كسر على الجوار كما في قوله : جحر ضب خرب ، لأن ذلك لم يجيء في كلام الفصحاء وفي السعة ، وأيضاً إنه جاء حيث لا لبس ولا عطف بخلاف الآية] .

وثالثها : أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف[289] ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب[290] ، وأما القراءة بالنصب فقالوا أيضاً : إنها توجب المسح ، وذلك لأن قوله { وامسحوا بِرُؤُوسِكُمْ } فرؤوسكم في النصب ولكنها مجرورة

---

(289) قال ابن هشام في ((شرح شذور الذهب)) (ص ٤٢٩) : [في قراءة من جر (الأرجل) لمجاورته للمخفوض ، وهو (الرؤوس) ، وإنما كان حقه النصب كما هو في قراء جماعة آخرين ، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة] ، وقال ابن هشام أيضاً في ((مغني اللبيب)) (٧٨٩/٢) : [ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور] .

(290) قال النووي في ((المجموع)) (٤٢٠/١) : [فإن قيل : إنما يصح الإتباع إذا لم يكن هناك واو فإن كانت لم يصح والآية فيها واو ، قلنا : هذا غلط ، فان الإتباع مع الواو مشهور في أشعارهم من ذلك ما أنشدوه :

لم يبق إلا أسير غير منفلت   وموثق في عقال الأسر مكبول

فخفض (موثقاً) لمجاورته (منفلت) وهو مرفوع معطوف على أسير] .

قلت : ومعنى (إلا) في البيت : غير ، وهذا تعاقب في الاستثناء ، فكأنه قال : لم يبق غير أسير ، ولم يبق غير منفلت ، ولم يبق غير موثق ، فهذا عطف على المعنى .

قال المبرد في ((المقتضب)) : [(هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف) ، تقول: ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمراً] .

وأما أن تكون إلا بمعنى غير فهذا مشهور ، قال سيبويه في ((الكتاب)) (٣٣١/٢) : [هذا باب يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و (غير) ... ونظير ذلك قول الله عز وجل : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا }(الأنبياء/٢٢)] ، وقال ابن هشام في ((مغني اللبيب)) (٨٣/١) : [(إلا) بالكسر والتشديد على أربعة أوجه : ... الثاني : أن تكون بمنزلة (غير)] .

بالباء ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس ، والجر عطفاً على الظاهر ، وهذا مذهب مشهور للنحاة[٢٩١] .

إذا ثبت هذا فنقول : ظهر أنه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله { وَأَرْجُلَكُمْ } هو قوله { وامسحوا } ويجوز أن يكون هو قوله { فاغسلوا } لكن العاملان إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى[٢٩٢] ، فوجب أن يكون عامل النصب في قوله

---

(٢٩١) شرح ذلك ابن هشام في ((مغني اللبيب)) (٢/٥٤٥-٥٤٩) في باب (أقسام العطف) ، وقال هناك : [وهي ثلاثة : أحدها : العطف على اللفظ ، ... ، والثاني : العطف على المحل ، ... ، والثالث : العطف على التوهم] .

(٢٩٢) قال ابن هشام في ((شرح شذور الذهب)) (ص ٥٤٢) : [واتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت ، ثم اختلفوا في المختار ، فاختار الكوفيون إعمال الأول لتقدمة ، **والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع**] ، وقال ابن جني في ((الخصائص)) (٢/٣٥٤) : [وعلى هذا القياس أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه ، **وهو شاهد لقوة إعمال الثاني من الفعلين لقوته وغلبته على إعمال الأول لبعده**] ، وقال المبرد في ((المقتضب)) : [**فالعرب تختار إعمال الآخر ، لأنه أقرب**] ، وفي ((اللباب في علل البناء والإعراب)) (١/١٥٤) لأبي البقاء العكبري ما نصه : [**والدليل على أن إعمال الثاني أولى السماع والقياس** ، فمن السماع قوله تعالى : { يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة } ، ولو أعمل الأول لقال : فيها ، وقوله تعالى : { آتوني أفرغ عليه قطراً } ، ولم يقل : أفرغه ، وقوله تعالى : { هاؤم اقرؤوا كتابيه } ، ولم يقل : اقرؤوه . ومما جاء في الشعر قول الفرزدق :

وَلَكِنَّ نصفاً لَو سَبَبتُ وَسَبَّني ... بَنو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنافٍ وَهاشِمِ

ولم يقل : سبوني ، وهو كثير في الشعر .

{ وَأَرْجُلَكُمْ } هو قوله : { وامسحوا } فثبت أن قراءة { وَأَرْجُلَكُمْ } بنصب اللام توجب المسح أيضاً] .

ثانياً : العطف على الجُمَل

قال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [واختلفوا في تخريج هذه القراءة ، فقيل : هو معطوف على قوله : { وجوهكم وأيديكم إلى المرافق } و { أرجلكم إلى الكعبين }] .

قلت : وأهل اللغة لا يستسيغون الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما هو أجنبي ، ومن خرّج الآية بعطف الجمل وقع في أسر هذه المشكلة ، وهي وجود الفاصل ، أي قوله تعالى : { وامسحوا برؤوسكم } .

قال ابن عصفور[٢٩٣] في ((شرح الجمل)) (١/٢٥٩) : [**وأقبح ما يكون ذلك بالجمل** ، نحو[٢٩٤] قوله تعالى : { فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ

وأما القياس فهو أن الثاني أقرب إلى الاسم وإعماله فيه لا يغير معنى فكان أولى ، كقولهم : خشنت بصدره وصدر زيد بحر المعطوف ، وكذا قولهم : مررت ومر بي زيد أكثر من قولهم مر بي ومررت بزيد ، والعلة فيه من وجهين :

أحدهما : أن العامل في الشيء كالعلة العقلية ، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها .

والثاني : أن الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز كقولهم كانت زيدا الحمى تأخذ ، والمعطوف هنا كالأجنبي فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأول] .

ولقد ذهب الأنباري إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى وانتصر له وبين فساد أقوال مخالفيه كما تجده في ((الإنصاف)) (١/٨٣-٩٦) .

(٢٩٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ترجمه الفيروزآبادي في ((البلغة)) (ص ١٦٠) ، وقال عنه السيوطي في ((بغية الوعاة)) : [حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس] ، توفي سنة ٦٦٩ هـ وقيل ٦٦٣ هـ .

بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } ففصل بين { أرجلكم } وبين المعطوف عليه وهو { وجوهكم } بالجملة ، وهي { وامسحوا برؤوسكم } لأنه ملتبس بالكلام] .

وقال الطبري في ((تفسيره)) (١٣١/٦) : [فالعطف به على (الرؤوس) مع قربه منه أولى من العطف به على (الأيدي) وقد حيل بينه وبينها بقوله : { وامسحوا برؤوسكم }] .

ثالثاً : الاختلاف في معنى الكعب

لقد ذهب ابن تيمية باندفاعه المعهود وعصبيته المحمومة معترضاً على القائلين بمسح الأرجل ، بزعمه أن الكعب هو العظم الناتئ جانب الساق ، وغلّط بغير حجة أو برهان - كعادته – من فسّر الكعب على أنه مجمع الساق والقدم ، وهذا نص كلام المُدّعي بتمامه :

قال ابن تيمية في ((مجموع الفتاوى)) (١٣٠/٢١) : [قال : { وأرجلكم إلى الكعبين } ، **ولم يقل : إلى الكعاب**[٢٩٥] ، فلو قدّر أن العطف على المحل كالقول الآخر ،

---

(٢٩٤) أي أن ابن عصفور يستبعد أن تُخرّج الآية الكريمة على القول بعطف الجمل لقبح هذا التخريج عنده ، ولا تعني عبارته بحال أنه يستقبح كلام الله عزوجل ، والعياذ بالله تعالى !!! وقد أوضح مراده أبو حيان الأندلسي في ((البحر المحيط)) فقال : [وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل ، **فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج**] .

(٢٩٥) لا حجة لابن تيمية في ذلك ، فقد تطلق التثنية ويُراد بها الجمع ، قال أبو حيان في ((ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)) (٥٨٢/٢) (باب جمع المذكر السالم) : [وأما التثنية فجاءت ويُراد بها

وأن التقدير أن في كل رجلين كعبين ، وفي كل رجل كعب واحد ، لقيل : إلى الكعاب ، كما قيل : إلى المرافق لما كان في كل يد مرفق ، وحينئذ فالكعبان هما العظمان الناتئان في جانبي الساق ، ليس هو معقد الشراك مجمع الساق والقدم كما يقوله من يروي المسح على الرجلين ، فإذا كان الله تبارك وتعالى إنما أمر بطهارة الرجلين إلى الكعبين الناتئين والماسح يمسح إلى مجمع القدم والساق علم أنه مخالف للقرآن] .

قلت : والجواب عليه من وجهين ، أولهما في إثبات صحة قول من يقول : أن الكعب هو عظم في ظهر القدم ، وثانيهما في صحة التعبير بـ (الكعبين) على قولهم إن في كل رجل كعب ، وفي الرجلين كعبان .

قال ابن منظور في ((لسان العرب)) (١/ ٧١٢) : [وسأل ابنُ جابر أحمدَ بن يحيى عن الكَعْب ، فأَوْمَأَ ثعلب إلى رِجْله إلى المفْصل منها بسَبَّابَتِه فوضَعَ السَّبَّابةَ عليه ، ثم ..ل : هذا قولُ المُفَضَّل وابن الأعرابي ، قال : ثم أَوْمَأَ إلى الناتِئَين وقال : هذا قول أبي عمرو ابن العَلاء والأَصمعي[٢٩٦] ، **وكلٌّ قد أَصابَ** ...

المفرد ، ... ، **وجاءت ويُراد بها أكثر من اثنين** ، كقوله تعالى : { ثم ارجع البصر كرتين } ، أي كرّات] .

(٢٩٦) تضاربت الرواية عن الأصمعي ، فمنهم من يراه يقول خلاف ذلك وينسبون له القول بأن الكعب في ظهر القدم خلافاً لما ذكره ابن منظور هنا ، قال الصفدي في ((تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)) : [وروى أبو حاتم عن الأصمعي أن الكَعْبَ ما بين المِنْجَمَين الغائص في ظهر القدم] ، وقال الرازي في ((تفسيره)) : [وكان الأصمعي يختار هذا القول ويقول : الطرفان الناتئان يسميان المنجمين . هكذا رواه القفال في تفسيره] .

وذهب قومٌ إِلى أَنهما العظمانِ اللذانِ في ظَهْر القَدم ، وهو مَذْهَبُ الشِّيعة[٢٩٧] ، ومنه قولُ يحيى بن الحرث :

رأَيت القَتْلى يومَ زَيدِ بنِ عليَ فرأَيتُ الكِعابَ في وَسْطِ القَدَمِ[٢٩٨]] .

وأما التعبير بلفظ (الكعبين) في الآية على اعتبار أن في كل رجل كعب فلا غبار عليه ، لأن المعنى المراد رِجْلا كل واحد من المخاطبين ، والرجلان فيهما كعبان .

فإن قال قائل : كيف جاز القول : { وأرجلكم } والمراد به رجلان ؟

قلنا : هذا وجه سائغ في العربية ، وهو التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع ، قال سيبويه في « الكتاب » (٤٨/٢) : [وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أحسَنَ وُجوهَهُما ؟ فقال : لأن الاثنين جميع] ، وقال المرزوقي في « الأزمنة والأمكنة » : [ويجوز أن يجعل الجميع مستعاراً للتثنية لأن أرباب اللغة قد توسعوا في ذلك] ، وقال ابن فارس في « الصاحبي في فقه اللغة » : [ومن سُنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان] .

وفي « المزهر » (١٧١/٢) للسيوطي ما نصه :

(٢٩٧) لا يُعد هذا القول مختصاً بالإمامية ، بل هو أمر لغوي عليه أئمة من أهل اللغة ووافقهم جماعة من أهل الفقه ، وإلى ذلك أشار الرازي في « تفسيره » بقوله : [وقالت الإمامية وكل من ذهب إلى وجوب المسح : إن الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب البقر والغنم موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم ، وهو قول محمد بن الحسن رحمه الله] .

(٢٩٨) وذكره الزبيدي في « تاج العروس » (مادة ك ع ب) ، وابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » (١٧٩/٤) ، والمحبي في « جنى الجنتين » (ص ٩٦) .

[وإنه لغليظُ الوَجَناتِ وإنما له وَجْنتان ، ويقال : امرأةٌ ذاتُ أوراكٍ ، وإنَّها لبيِّنةُ الأَجياد ، وإنما لها جِيد واحد ، وامرأة حسنة المآكم[٢٩٩] . وقوله[٣٠٠] في وصف بعير :

رُكِّب في ضَخْم الذّفَارى قَنْدَل[٣٠١]

وإنما له ذِفْرَيان[٣٠٢] .

وقوله[٣٠٣] في وصف ناقة :

تمدّ للمشي أوْصالاً وأصلاباً[٣٠٤]

---

(٢٩٩) قال الفيروزآبادي في ((القاموس المحيط)) : [والمَأْكَمُ والمَأْكَمَةُ ، وتُكْسَرُ كافُهُما : لحمة على رأس الورك وهما اثنتان ، أو لحمتان وَصَلَتا بين العَجُزِ والمَتْنَيْنِ] .

(٣٠٠) القائل هو أبو النجم العجلي ، شاعر أموي ، قال عنه الصفدي في ((الوافي بالوفيات)) : [أبو النجم الشاعر ، الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، من طبقة العجاج في الرجز ، وربما قدمه بعضهم على العجاج ، له مدائح في هشام بن عبد الملك ، توفي في حدود العشرين ومائة] .

(٣٠١) ذكره ابن جني في ((الخصائص)) (١/٢٧١) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) (١١/٥٧٠) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) (مادة قندل) ، ونسبوه لأبي النجم ، وذكره ابن سيده في ((المخصص)) بلا نسبة ، وقد عقد ابن سيدة هناك في ذلك باباً أسماه : (باب ما جاء مجموعا وإنما هو اثنان أو واحد في الأصل) .

(٣٠٢) جاء في ((لسان العرب)) : [الذِّفْرَى من القفا : هو الموضع الذي يَعْرَقُ من البعير خلف الأُذن ، وهما ذِفْرَيانِ من كل شيء] .

(٣٠٣) هو الوليد بن عدي بن حجر الكندي .

(٣٠٤) وهذا عجز بيت ، وصدره : كأن هامتها قبر على شرف ، ذكره ابن حمدون في ((التذكرة الحمدونية)) ، والشهاب الخفاجي في ((ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا)) وكلاهما نسبه للوليد بن عدي ، وممن ذكره أيضاً ابن سيدة في ((المخصص)) ، وأبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) في ((المصون في الأدب)) دون نسبة .

وإنما لها صُلْب واحد ، وقال العجاج :

عَلَى كراسيعي ومِرْفَقيَّه[٣٠٥]

وإنما له كُرسوعان[٣٠٦] ، وقال أيضاً :

من باكِرِ الأشْراط أشْرَاطِيٌّ[٣٠٧]

وإنما هو شَرَطان[٣٠٨]] .

قال محمد أمين بن فضل الله المحبّي في مقدمة كتابه « جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين » (ص ٨) ما نصه : [(ومنها ما ورد بلفظ الجمع والمعني به اثنان) ، قالوا :

---

(٣٠٥) ذكره ابن السكيت في « الكنز اللغوي » ، والزبيدي في « تاج العروس » (مادة كرسع) ، ونسبوه للعجاج ، وذكره أيضاً ابن قتيبة في « غريب الحديث » (٧٥١/٣) ، وابن سيدة في « المخصص » دون نسبة .

(٣٠٦) قال ابن منظور في « لسان العرب » (٣٠٩/٨) : [الكُرْسُوعُ : حرف الزَّنْدِ الذي يلي الخِنْصِر ، وهو الناتئُ عند الرُّسْغِ] ، وقد قال أحدهم نظماً :

وعظم يلي الإبهام كوعٌ وما يلي ... لخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط

وعظم يلي إبهام رجل ملقب ... ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

(٣٠٧) ذكره الأزهري في « تهذيب اللغة » ، والصاغاني في « العباب الزاخر » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، والزبيدي في « تاج العروس » ، كلهم في (مادة شرط) ، وذكره ابن دريد في « جمهرة اللغة » (مادة ر ش ط) ، والمرزوقي في « الأزمنة والأمكنة » ، وورد أيضاً في كتاب « العين » ، وكلهم نسبوه للعجاج ، وقد ذُكر البيت أيضاً في « المخصص » لابن سيدة ، و « أساس البلاغة » للزمخشري .

(٣٠٨) قال ابن منظور في « لسان العرب » (٢١٢/٢) : [ولكل برج اسم على حدة ، فأوَّلها الحَمَلُ ، وأوَّلُ الحَمَلِ الشَّرَطانِ ، وهما قرنا الحمل كوكبان أبيضان إلى جنب السَّمكة] .

((هو عظيم المناكب)) وإنما له منكبان ، وقالوا : ((رجل ضخم الثنادي)) والثندوة مغرز الثدي ، قال : ((ضخم الثنادي ناشباً مغلابا)) يريد ضخم الثندوتين ، ويقال : ((رجل ذو أَلَيات ، ورجل غليظ الحواجب ، شديد المرافق ، ضخم المناخر))] .

وقال أبو عبيدة في ((مجاز القرآن)) : [{ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ } ، أي أخوان فصاعداً ، **لأن العرب تجعل لفظ الجميع على معنى الإثنين** ، قال الراعي :

أَخُلَيْدَ إِنَّ أَبَاكِ ضَافَ وِسَادَهُ ... هَمَّانِ باتا جَنْبَةً وَدَخِيلا

طَرَقا فَتِلْكَ هَمَاهِمِي أَقْرِيهِما ... قُلُصاً لَوَاقِحَ كَالقِسِيِّ وَحُولا

فجعل الاثنين في لفظ الجميع ، وجعل الجميع في لفظ الاثنين] .

ومن الغريب العجيب أن ابن تيمية سعى في ((مجموع الفتاوى)) (٦/٣٧٠) لإثبات وضع اسم الجمع موضع التثنية إذ قال هناك : [إن من لغة العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس ، كقوله تعالى : { والسارق والسارق فاقطعوا أيديهما } أي يديهما ، وقوله : { فقد صغت قلوبكما } ، أى قلباكما][٣٠٩] ، وهكذا يكون

---

(٣٠٩) قال ابن تيمية هنا بجواز إطلاق لفظ الجمع على المثنى ليثبت أن في مثل قول الله تعالى : { تجري بأعيننا } ، وقوله ، { عملت أيدينا } حجة له على وصف الله بيدين اثنتين وعينين اثنتين ، والعياذ بالله تعالى !!

ويرى الكثير من أهل اللغة أن الصحيح في هاتين الآيتين أنهما حجة لمن قال : إن ما كان مثنى من مثنى فالأولى جمعه ، فالقلبان في الامرأتين جُمعا ليكونا (قلوبكما) واليدان من السارقين جمعها أولى بـ (أيدي) ، وهكذا .

قال سيبويه في ((الكتاب)) (٢/٤٩) : [وقالوا : وضعا رِحالَهما ، يريد : رحلَيْ راحلتين . وحدُّ الكلام أن يقول : وضعتُ رحلي الراحلتين ، فأجرَوه مجرى شيئين من شيئين] ، وقال أبو حيان التوحيدي

ابن تيمية متناقضاً يتنقل بين الأقوال والآراء بما يخدم مآربه ، لا يقيس بمقياس العلم الثابت ، فيثبت حيناً ثم ينسى ويغفل فينفي حيناً آخر ، وصدق من قال : إذا لم يكن الكذوب ذَكوراً فُضح !!!!

ولا بد أيضاً من التنويه وإعادة التأكيد على أن المسألة خلاف فقهي ، وما يحاوله ابن تيمية من تضخيمها بختام كلامه السابق وقوله عن رأي مخالفيه القائلين بالمسح أنه مخالف للقرآن ، ما هو إلا دعوى لا التفات إليها ولا اعتبار لها[٣١٠] .

في ((البصائر والذخائر)) : [قال سيبويه : كل اثنين من اثنين فجمعهما أجود ، تقول : ضربت رؤوسهما ، لأن رأس كل واحد منه ، وتقول : أخذت ثوبيهما لأنهما ليسا منهما ، قال الله تعالى : { فقد صغت قلوبكما } ، { فاقطعوا أيديهما }] ، وقال المرزوقي في ((شرح ديوان الحماسة)) : [لكونهما اثنين من اثنين ، فجرى مثل قوله تعالى: { فقد صغت قلوبكما }] .

وأنكر أبو حيان في ((البحر المحيط)) على من احتج بهذه الآية ليثبت إطلاق لفظ الجمع على المثنى ، فقال : [لأن باب { صغت قلوبكما } يطرد فيه وضع الجمع موضع التثنية ، وهو ما كان اثنين من شيئين ، كالقلب والأنف والوجه والظهر ، وأمّا إن كان في كل شيء منهما اثنان كاليدين والأذنين والفخذين فإن وضع الجمع موضع التثنية لا يطرد ، وإنما يحفظ ولا يقاس عليه] .

(٣١٠) ومع كل ما بيناه في موضوع الكعب ، إلا أن القائلين بالمسح لا ينتقض مذهبهم حتى لو ألزمهم المخالفون أن في كل رجل كعبين ، قال الرازي في ((تفسيره)) : [أنهم سلموا أن الكعبين عبارة عن العظمين الناتئين من جانبي الساق ، إلا أنهم التزموا أنه يجب أن يمسح ظهور القدمين إلى هذين الموضعين ، وحينئذ لا يبقى هذا السؤال] .

تكملة

في كشف تخبط ابن تيمية في معنى الباء في قوله تعالى : { برؤوسكم }

قال ابن تيمية في ((مجموع الفتاوى)) (١٢٩/٢١) : [لو كان عطفاً على الرؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها ، والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو ، ... ، لأن الباء للإلصاق وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة ، وإذا قيل امسح رأسك ورجلك لم يقتض إيصال الماء إلى العضو وهذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى ، لا زائدة كما يظنه بعض الناس ، وهذا خلاف قوله :

مُعاويَ أنّنا بَشَرٌ فأَسجِح   فَلَسنا بالجِبالِ وَلا الحَديدا

فإن الباء هنا مؤكدة فلو حذفت لم يختل المعنى ، والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى فلم يجز أن يكون العطف على محل المجرور بها بل على لفظ المجرور بها أو ما قبله] .

قلت : أما زعمه : [والله إنما أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو] ، فغير صحيح ، إذ أن الشرع جاء أيضاً بلفظ المسح ، كما في الحديث : ((ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر))[٣١١] .

---

(٣١١) رواه البخاري في ((صحيحه)) (٨٠/١) ، وجاء لفظ (مسح الرأس) في أحاديث كثيرة ، كما في ((سنن البيهقي)) (٥٥/١) و (٨٠/١) ، و ((سنن أبي داود)) (٣٢/١) ، و ((سنن ابن ماجه)) (١٥٠/١) . قال القرطبي في ((تفسيره)) (٩٦/٦) : [فهذا الحديث دليل على أن الباء في قوله : { وامسحوا برءوسكم } زائدة ، لقوله : فمسح رأسه ، ولم يقل برأسه] .

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢٩٠/١) : [لفظ الآية مجمل ، لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل عن أن الباء زائدة ، أو مسح البعض على أنها تبعيضيه ، فتبين بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد الأول] ، وعلى هذا فدعوى ابن تيمية وجزمه أن الباء للإلصاق ، دعوى مرجوحة !!

وأما قوله : [وهذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى ، لا زائدة كما يظنه بعض الناس] ، فهذا قائم على التوهم أن الزيادة هي فضولٌ في القول مستغنى عنه ويخلو من الفائدة والمعنى !! والأمر ليس كذلك ، بل الصواب خلافه ، إذ الزيادة تفيد معنى التوكيد ، قال ابن هشام في «مغني اللبيب» (١٢٣/١) شارحاً ما تفيده الباء : [الرابع عشر : التوكيد وهي الزائدة] ، وقال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢٧٠/١) : [ولولا أن في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد لما جازت زيادته البتة] .

وأما الشاهد الذي جلبه :

مُعاويَ أَنَّنا بَشَرٌ فأَسجِح   فَلَسنا بالجِبالِ وَلا الحَديدا

فهو في كتاب سيبويه[٣١٢] ، وقد غَلّط أهل اللغة سيبويه في روايته التي هي محل الشاهد وانتقده على ذلك أهل الأدب ، قال ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» : [(باب ما غلط فيه على الشعراء) وأكثر مَا أدرك على الشعراء له مجاز وتوجيه حسن ، ولكنّ أصحاب اللغة لا يُنصفونهم ، وربمَا غَلّطوا عليهم ، وتأوّلوا غير معانيهم التي ذهبوا إليها . فمن ذلك قولُ سيبويه ، واستشهد ببيت في كتابه في إعراب الشيء على المعنى لا على اللفظ وأخطأ فيه :

---

(٣١٢) انظر «الكتاب» (٦٧/١) و (٢٩٢/٢) و (٣٤٤/٢) و (٩١/٣) ، ونسبه سيبويه لعُقيبة الأسدي .

مُعاويَ أنّنا بَشَرٌ فأَسجِح   فَلَسنا بالجِبالِ وَلا الحَديدا

كذا رواه سيبويه على النَّصب ، وزعم أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في ليس . وإنما قاله الشاعر على الخفض ، والشعر كله مخفوض ، فما كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحِيلة الضعيفة ، وإنما الشعر :

معاويَ أنّنا بَشَرٌ فأَسجِح   فَلَسنا بالجِبالِ وَلا الحَديدِ
أَكَلتُم أَرضَنا فَجَردتُموها   فَهَل مِن قائِمٍ أو مِن حَصيدِ
أَتطمَعُ في الخُلودِ إذا هَلكنا   وَلَيسَ لَنا وَلا لَكَ مِن خُلودِ
فَهَبنا أُمَّةً ذهبت ضَياعاً   يَزيدُ أَميرُها وَأَبو يَزيدِ

........] .

وفي ((الشعر والشعراء)) لابن قتيبة ما نصه : [قال أبو محمد : وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ ، وهو قول الشاعر :

مُعاويَ أنّنا بَشَرٌ فأَسجِح   فَلَسنا بالجِبالِ وَلا الحَديدا

قال : كأنه أراد : لسنا الجبال ولا الحديدا ، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء ، وقد غلط على الشاعر ، لأن هذا الشعر كله مخفوضٌ] .

وقال المرزوقي في ((الأزمنة والأمكنة)) : [وقيل : إن سيبويه دس هذا البيت لأن القصيدة مجرورة] .

[تنبيه] : لم يرَ ابن هشام هذا البيت حجة لمن يقول بالعطف على المحل ، فقد ذكره في ((مغني اللبيب)) (٢/٥٥٠) وقال عقبه : [وقد استنبط مَنْ ضعُف فهمُه من نشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل] ، فتأمل وتدبّر !!!

ومن قال بزيادة الباء في الآية الكريمة قُبل قوله لأن اللغة تحتمله ، بل والقرائن تؤيده ، وما زعمه ابن تيمية من امتناع الزيادة ، فكلام لا يرتقي إلى الحجة بل أجدر أن يُسمى مجازفة ومبالغة . وحذف الباء لا يخل بالمعنى إذا علم أن مسح العضو والمسح به تكون على معنى واحد إذا حملت الباء على الزيادة ، والله تعالى أعلم .

المسألة الحادية و العشرون :

إنكار ابن تيمية وابن القيم للمجاز وأثره في تفسير الآيات المتشابهات

يُعدّ نفي المجاز الخطوة الأولى للتدرج إلى التجسيم وذلك بحمل متشابهات الآيات على ظواهرها وما تُفضي إليه حقائقها ، فلما أدرك ابن تيمية ذلك ، حمل راية الإنكار ودافع عنها دفاع المستميت ، وأورث أتباعه الحرب على المجاز ، حتى صار هذا الإنكار علامة وسمة لازمة لكل من درج على طريق التجسيم .

قال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٧/٨٨) : [إن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبى حنيفة والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العلاء ونحوهم ، وأول من عرف أنه تكلم

بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه ، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية] .

قلت : أما زعمه أن المجاز من عوارض الألفاظ ، فلا يُقدم ذلك ولا يؤخر في نفي المجاز أو إثباته ، لأن مصطلحات العلوم جلّها حادثة ، والبحث هنا منصب على المفهوم والمعنى لا على اللفظ وأصله !!

وأما ادعاؤه بأن القول بالمجاز لم يظهر قبل القرون الثلاثة الأولى ، فكلام ملقى على عواهنه وجزافاً دون روية ، والمجاز بمفهومه ومعناه جرى على لسان النبوة ، وتبعه الأصحاب ، واقتفى أثرهم من جاء بعدهم .

فهذا سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتكلم بمجاز اللغة في الحديث القدسي الذي يرويه عن رب العزة : ((يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال : يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني))[٣١٣] ، وإضافة المرض لله عز وجل إضافة مجازية كما يثبتها العقل ويؤكدها النص ، وبهذا قال الإمام النووي في ((شرح صحيح مسلم)) (١٦/١٢٦) : [قال العلماء : إنما أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى والمراد العبد تشريفاً للعبد وتقريباً له ، قالوا : ومعنى وجدتني عنده أي وجدت ثوابي وكرامتي] .

---

(٣١٣) رواه مسلم في ((الصحيح)) (٤/١٩٩٠) ، وابن حبان في ((صحيحه)) (١/٥٠٣) ، وهو في ((مسند إسحاق بن راهويه)) (١/١١٥) ، والحديث صحيح .

وفي قوله عليه السلام أيضاً : ((بلوا أرحامكم))[314] ، شاهد على المجاز ، ومعناه كما قال الحافظ ابن حجر في ((فتح الباري)) (١٠/٤٢٣) : [وَقَالَ الطِّيبِيُّ وَغَيْره : شَبَّهَ الرَّحِم بِالأَرْضِ الَّتِي إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا الْمَاء وَسَقَاهَا حَتَّى سُقِيَهَا أَزْهَرَتْ وَرُئِيَتْ فِيهَا النَّضَارَة فَأَثْمَرَتْ الْمَحَبَّة وَالصَّفَاء ، وَإِذَا تُرِكَتْ بِغَيْرِ سَقْي يَبِسَتْ وَبَطَلَتْ مَنْفَعَتهَا فَلا تُثْمِر إِلا الْبَغْضَاء وَالْجَفَاء][315] .

وقال سيدنا ابن عباس بالمجاز عندما فسّر الساق بالشدة[316] ، ونسب الطبري ذلك إلى جماعة من الصحابة والتابعين فقال في ((تفسيره)) (٢٩/٣٨) : [{ يوم يكشف

---

(٣١٤) رواه البيهقي في ((شعب الإيمان)) (٦/٢٢٦-٢٢٧) ، والقضاعي في ((مسند الشهاب)) (١/٣٧٩) ، قال الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري في ((فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب)) (١/٤٦٦) بعد أن ساق طرق هذا الحديث ما نصه : [وبمجموع هذه الطرق يتقوّى الحديث] .

(٣١٥) هذا أحد أشهر أنواع المجاز عند أهل البيان ، وهو إطلاق السّبب على المسبَّب ، فالبلّ سبب وينتج عنه الصلة والتراحم ، فأطلق لذلك البلّ وأريد به الصلة ، وقد قال العلامة الشيخ عبد الله الفيضي في ((نظم العلاقات)) :

وها هي استعمالك اسم السبب   كبلّ رحم موضع المسبَّبِ

(٣١٦) كما ذكر ذلك ابن حجر في ((فتح الباري)) (٨/٦٦٤) ، والطبري في ((تفسيره)) (٢٩/٣٨) ، والبيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص ٤٣٦) ، وزعم بعض متمسلفي آخر الزمان عدم ثبوت ذلك عن سيدنا ابن عباس في رسالة أسماها ((المنهل الرقراق)) ، فردّ عليه شيخنا سماحة السيد السقاف وبيّن زيف كلامه في ((تناقضات الألباني الواضحات)) (٢/٣١٢-٣١٥) .

وقد اعترف ابن تيمية بثبوت هذا التأويل عن سيدنا ابن عباس ، فقال في ((مجموع الفتاوى)) (٦/٣٩٤) : [في مثل قوله تعالى : { يوم يكشف عن ساق } فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد

عن ساق } قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد] ، فيكون هذا ردٌّ على ابن تيمية وزعمه أن الصحابة والتابعين لم يعرفوا المجاز ولا ذكروه !!

وأما من الأئمة ، فهذا الشافعي إمام الهدى يقول في «الرسالة» (١/٦٢) : [(باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) قال الله تبارك وتعالى : { وسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إنما تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون } دل على أنه إنما أراد أهل القرية لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون] ، وهذا نوع من المجاز وهو أن يُحذف المُضاف ويبقى المُضاف إليه[٣١٧] ، قال الجرجاني في «أسرار البلاغة» : [فأنت تقول إذا سُئلت عن { اسأل القرية } : في الكلام حذفٌ ، والأصل : أهل القرية] .

به الشدة] ، ودرج على ذلك ابن القيم أيضاً فأقرّ بما صرح به شيخه ، فقال في «الصواعق المرسلة» (١/٢٥٢) : [والصحابة متنازعون في تفسير الآية ، هل المراد الكشف عن الشدة أو المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن ساقه ؟] .

(٣١٧) قال سيبويه في «الكتاب» (٣/٢٤٧) : [إذا حذفت حذفت المضاف تخفيفاً ، كما قال عزَّ وجلَّ : { واسأل القرية } ، ويَطَؤُهم الطريق ، وإنما يريدون : أهل القرية وأهل الطريق . وهذا في كلام العرب كثير ، فلمّا حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه] .

قلت : وإلى هذا النوع من أنواع المجاز أشار العلامة الشيخ عبد الله الفيضي في «نظم العلاقات» بقوله :

والحذف للمضاف شاع واشتهر   نحو اسأل القرية في أهل الأثر

وأما أئمة النحو الذين تجنّى عليهم ابن تيمية ، فدونك سيبويه الذي أتى بالمجاز بكل وضوح وسمّاه الاتساع والاختصار وعنون له (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) ، فقال في «الكتاب» (١/٢١٢) :

[ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده : { واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها } (يوسف/٨٢) ، إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر وعَملَ الفعلُ في القرية كم كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا .

ومثله : { بل مَكْرُ الليلِ والنهارِ } (سبأ/٣٣) ، وإنما المعنى : بل مَكرُكُم في الليل والنهار . وقال عز وجل : { ولكن البر من آمن بالله } (البقرة/٧٧) ، وإنما هو : ولكن البرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر.

ومثله في الاتساع قوله عز وجل : { ومثل الذين كفروا كمثل الذي يَنْعِقُ بما لا يسمع إلا دُعَاءً ونداءً } (البقرة/١٧١) ، فلم يُشبَّهوا بما يَنْعِقُ وإنما شُبّهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوقِ به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى .

ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يَطَؤُهم الطريق ، يريد : يطؤهم أهل الطريق . وقالوا : صدنا قَنَوَيْن ، وإنما يريد صدنا بقنوين ، أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض] .

وما ادّعاه على كتاب أبي عبيدة باطل لا يصح

وما زعمه ابن تيمية من أن أبا عبيدة معمر بن المثنى لم يقصد المجاز بمعناه الاصطلاحي في كتابه « مجاز القرآن » فباطل لا يصح وهو من جملة الدعاوى العمياء التي يُطلقها ابن تيمية فلا ترى لها طريقاً ولا تجد لها مُستقراً إلا في الظلام ، ونور المعرفة والبحث يخنقها في محبسها . ووجه بطلان هذه الدعوى أن ننظر إلى هذا النص الصريح من كتاب « مجاز القرآن » ننقله بحروفه ، إذ يقول أبو عبيدة في أول كتابه هذا (١/٨) ما نصه : [ومن مجاز ما حُذف وفيه مضمَر ، قال : { وسَئَلِ الْقَرْيَةَ التي كُنَّا فيهَا والعيرَ التي أَقبَلْنا فيها } (يوسف/٨٢) ، فهذا محذوف فيه ضمير مجازه : وسئل أهل القرية ، ومَن في العير .

ومن مجاز ما كُفّ عن خبره استغناءً عنه وفيه ضميرٌ ، قال : { حَتَّى إذَا جَاؤُهَا وفُتِحَت أَبْوابها وَقَال لَهُم خَزَنَتُها سَلامٌ علَيْكُم طِبْتُم فَادْخُلُوهَا خَالِدِين } (الزمر/٧٣) ، ثم كُفّ عن خبره .

ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جماع منه ، ووقع معنى هذا الواحد على الجميع ، قال : { يُخْرِجُكُم طِفْلاً } (غافر/٦٧) ، في موضع : أطفالاً . وقال : { إنما الْمُؤْمِنُون إخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُم } (الحجرات/١٠) ، فهذا وقع معناه على قوله : { وإِن طَائفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقتَتَلُوا } (الحجرات/٩) ، وقال : { وَالْمَلَك عَلَى أَرْجَائها } (الحاقة/١٧) ، في موضع : والملائكة .

ومن مجاز ما جاء من لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد ، قال : { وَالْمَلاَئكَةُ بَعدَ ذِلكَ ظَهِيرٌ } (التحريم/٤) ، في موضع : ظُهَراءُ .

ومن مجاز ما جاء لفظه الجميع الذي له واحد منه ، ووقع معنى هذا الجميع على الواحد ، قال : { الذينَ قَالَ لَهُم النَّاسُ إن النَّاسَ قَد جَمَعُوا لَكمُ } (آل عمران/١٧٣) ، والناس جميع ، وكان الذي قال رجلاً واحداً] .

فإذا لم يكن هذا هو المجاز الذي اصطلح عليه أهل البيان ، فماذا يكون ؟؟!!!

هل أبو عبيدة هو أول من تكلم بلفظ المجاز ؟

ولد أبو عبيدة معمر بن المثنى سنة ١١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٩ وقيل ٢١٠ هـ كما ذكر الذهبي في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٩/٤٤٥) ، وهو بذلك يكون معاصراً للجاحظ[٣١٨] .

ولقد ذكر الجاحظ لفظ المجاز في كتاب « الحيوان » (٥/١٢) فقال : [وكان يخطِّئهم[٣١٩] في قولهم : إن الحرارة تورث اليُبْس ، لأن الحرارة إنما ينبغي أن تورثَ السخونة ، وتولّدَ ما يشاكلها ، ولا تولدُ ضرباً آخر مما ليس منها في شيء ، ولو جازَ أن تولّد من الأجناس التي تخالفها شكلاً واحداً لم يكن ذلك الخلاف بأحقَّ من خلافٍ آخر ، **إلا أن يذهبوا إلى سبيلِ المجاز**] .

وقال أيضاً في كتاب « الحيوان » (٥/٢٥) : [**(باب آخر في المجاز والتشبيه بالأكل)** ، وهو قول الله عزّ وجلّ : { إنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً } ، وقوله

---

(٣١٨) توفي الجاحظ سنة ٢٥٠ وقيل ٢٥٥ هـ وقد جاوز التسعين كما في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١١/٢٥٦) .

(٣١٩) أي النَّظَّام ، وهو شيخ الجاحظ ، ترجمه ابن حجر في « لسان الميزان » (١/٦٧) وقال فيه : [مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين] ، وانظر ترجمته أيضاً في « السير » (١٠/٥٤١) .

تعالى عزَّ اسمُه : { أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ } ، وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ، ولبسوا الحُلَلَ ، وركبوا الدوابَّ ، ولم ينفقوا منها دِرْهَماً واحداً في سبيل الأكل ، وقد قال اللهّ عزّ وجلّ : { إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ ناراً } ، **وهذا مجازٌ آخر**] .

وبهذا الكلام يكون الجاحظ على الأقل شريكاً لأبي عبيدة في أسبقية استخدام لفظ المجاز ، وعلى معناه الاصطلاحي كما لا يخفى من النص السابق !

بل ونزيد على ذلك أن أبا زيد القرشي[٣٢٠] قال في مقدمة كتابه « جمهرة أشعار العرب » : [وفي القرآن مثل ما في كلام العرب من اللفظ المختلف ، **ومجاز المعاني**] .

ابن تيمية متناقض في إثبات المجاز ونفيه :

وهو تارة ينفيه وأخرى حيث لزم الأمر يُثبته ، وهذا التناقض خير شاهد على أنه لا يسير طريق البحث العلمي ولا يسلك نهج التقصّي للوصول إلى حقيقة الأمر ، بل حيث يكون الهوى يكون قوله ورأيه .

فابن تيمية ينفي المجاز في « مجموع الفتاوى » (١١٣/٧) بقوله : [فلا مجاز في القرآن ، بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث ، لم ينطق به السلف ، والخلف فيه على قولين وليس النزاع فيه لفظياً ، بل يقال : **نفس هذا التقسيم باطل**] .

ثم يثبته في أكثر من موضع كما في « مجموع الفتاوى » (٥٧٦/٧) : [فإن قال قائل : اسم الإيمان إنما يتناول الأعمال مجازاً ، قيل :

---

(٣٢٠) هو محمد بن أبي الخطاب القرشي ، عالم بالشعر وراوية له ، توفي سنة ١٧٠ هـ ، ترجمته في « الأعلام » للزركلي (١١٤/٦) .

أولا : ليس هذا بأولى ممن قال : إنها تخرج عنه الأعمال مجازاً بل هذا أقوى ، لأن خروج العمل عنه إنها هو إذا كان مقروناً باسم الإسلام والعمل ، وأما دخول العمل فيه فإذا أفرد كما في قوله : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان » ، فإنها يدل مع الاقتران أولى باسم المجاز مما يدل عند التجريد والإطلاق] .

ويقول ابن تيمية أيضاً في « قاعدة في المحبة » (ص ٥٥) : [ثم لفظ العشق قد يستعمل في غير ذلك ، إما علي سبيل التواطؤ فيكون حقيقة في القدر المشترك ، وإما علي سبيل المجاز] .

وقال أيضاً في « الفتاوى الكبرى » (٢/٢٢٤) : [قول الله تعالى : { حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم } (النساء/٢٣) ، هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازاً] .

[شبهة وردّها] :

يزعم ابن تيمية ليفرّ من المجاز ، أن معاني الألفاظ كلها حقيقية والسياق يبيّن المختار منها ، فعنده قد يُراد بالقرية : أهلها أو مساكنها ، وكلا اللفظين حقيقة !!

قال في « مجموع الفتاوى » (٧/١١٢) : [لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب وأمثال هذه الأمور التي فيها الحالّ والمحلّ كلاهما داخل في الاسم ، ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان ، وتارة على المحل وهو المكان ، وكذلك في النهر ، يقال : حفرت النهر وهو المحل ، وجرى النهر وهو الماء ، ووضعت الميزاب وهو المحل ،

وجرى الميزاب وهو الماء ... { واسأل القرية } مثل قوله : { قرية كانت آمنة مطمئنة } ، فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار ولا حذف] .

ونقول لابن تيمية : والنتيجة واحدة !! وهي أن للفظ أكثر من معنى ، ولِمَ لمْ يقبل ابن تيمية أن يكون للاستواء معنى القهر والغلبة ، وللساق معنى الشدّة ، ولليد معنى القدرة ، وليسمِّ هذه المعاني حقيقة أو مجازاً على حسب ما يريد[321] ، أما أن يدّعي بأن من يقول بهذه المعاني من معاني التنزيه أنه من جنس تأويلات الجهمية فكلام باطل مردود .

وابن تيمية متناقض في فكرة أن المعاني كلها حقيقية ، فهو يقول أيضاً بأن للألفاظ ظواهر ، إذ قال في « مجموع الفتاوى » (١٣/٢٩٦) : [والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره] ، وهنا يتجلى التناقض ويظهر لكل منصف بلا شك ولا ريب .

وأبو إسحاق الإسفراييني لم ينكر المجاز كما زعم ابن تيمية وغيره :

قال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٧/٨٩) : [وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز لا في القرآن ولا غيره كأبي إسحاق الإسفرائيني] .

---

(٣٢١) وقد أجاز الإمام الغزالي ذلك ، وأرجع الخلاف فيه إلى الألفاظ ، قال في « المنخول » (ص ١٣٧) : [إذ عنى الأستاذ بنفي المجاز أن جميع الألفاظ حقائق ويكتفي في كونها حقائق بالاستعمال في جميعها وهذا مسلَّم ويرجع البحث لفظياً فإنه حينئذ يطلق الحقيقة على المستعمل] ، والصواب أن للحقيقة معنى وللمجاز معنىً فلا يُعبّر بأحدهما عن الآخر !!

قلت : وهو يعني بالأستاذ أبا إسحق الإسفرائيني ، وكلام الغزالي هذا وهو يتأول لأبي إسحاق ما نُسب له من إنكار المجاز ، ثم نزّهه الغزالي عن ذلك .

قلت : النقل عن أبي إسحق لم يصح ، وشكّك فيه أهل العلم ، قال الغزالي في « المنخول » (ص ١٣٧) : [ولا نظن بالأستاذ إنكاره الاستعارات مع كثرتها في النظم والنثر وتسويته بين تسمية الشجاع والأسد أسداً] .

وقال السيوطي في « المزهر » (١/ ٢٩٠) : [وقال إمام الحرمين في « التلخيص » ، والغزالي في « المنخول » : الظن بالأستاذ أنه لا يصحّ عنه هذا القول] .

وما يؤكد ذلك أيضاً قول أبي إسحق نفسه والذي ينقله إمام الحرمين في « البرهان » (١/ ٤١٧) بقوله : [وقال الأستاذ أبو إسحاق : الظاهر : لفظ معقول يبتدر إلى فهم البصير بجهة الفهم منه معنى ، وله عنده وجه في التأويل مسوغ لا يبتدره الظن والفهم ، ويخرج على هذا ما يظهر في جهة الحقيقة ويؤول في جهة المجاز] .

والمنكر للمجاز بعد هذا يكون قد حُرم ذوق الأدباء وغاب عنه بيان الفصحاء والبلغاء ، وفَقَدَ متعة تذوّق لسان العرب ، ومن ثم فلا كلام معه ولا مَلامة عليه ، ويصدق عليه قولهم :

وَمِنَ البَلِيَّةِ عَذلُ مَن لا يَرعَوي   عَن غَيِّهِ وَخِطابُ مَن لا يَفهَمُ

قال ابن جني واصفاً حال من أنكر المجاز وأجراه على حقيقته ، كما في كتابه « الخصائص » (٣/ ٢٤٦) : [ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة ، أو تصرف فيها ، أو مزاولة لها ، لحمتهم السعادة بها ، ما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها] .

[فرع]

في تلاعب ابن تيمية بقاعدة : المجاز ما صح نفيه

يقول ابن تيمية في ((مجموع الفتاوى)) (٢١٩/٣) : [فإذا قالوا : إن هذه الأسماء مجاز أمكنهم نفي ذلك ، **لأن علامة المجاز صحة نفيه**[٣٢٢] ، فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه جواز إطلاق نفيه . فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة فإنه يقول : ليس الرحمن على العرش استوى ، كما أن من قال : إن لفظ الأسد للرجل الشجاع والحمار للبليد ليس بحقيقة فإنه يلزمه صحة نفيه ، فيقول : هذا ليس بأسد ولا بحمار ولكنه آدمي] .

وقال أيضاً في ((مجموع الفتاوى)) (٢٦٨/٦) : [وليس ذلك بمجاز لأن المجاز ما يصح نفيه ، كما يُقال عن الجد : ليس بأب] .

قلت : لقد أساء ابن تيمية استخدام هذه القاعدة ، وطوّعها لتخدم مآربه ، إذ أنه لا خلاف أنك عندما تريد أحد المعنيين جاز لك أحياناً أن تنفي الآخر حقيقة كان أم مجازاً ، أقول : قد يجوز ذلك ، ولا يلزم .

فعندما نقول : استوى بمعنى قهر وغلب فإننا ننفي استولى بمعنى استقر !

---

(٣٢٢) وقد تبع الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) ابنَ تيمية بهذا التخليط ، فقال في رسالته ((منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز)) (ص ٨) ما نصه : [فيلزم من القول بأن في القرآن مجازاً ، أن في القرآن ما يجوز نفيه ، ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن] ، وهذه مبالغة لا تصح ، لأن من نَفى المعنى غير المراد لم يكن ذلك النفي قرآناً !!! فمن نَفى استقرار الله على العرش ، لم ينفِ القرآن !!!

وعندما نقول : يد الله : قدرته ، ننفي اليد بمعنى الجارحة !

وعندما نقول في قوله تعالى : { وسْئَل القرية } ، فالمراد أهل القرية ، وننفي أن يكون السؤال واقع على مساكن القرية ، وهكذا .

وهنا نقول أن ابن تيمية أخطأ بأمرين :

أولاً : أن ما يصح نفيه هو المعنى غير المراد ، حقيقة كان أم مجازاً ، ولا يقتصر النفي على المجاز .

وثانياً : جواز النفي **لا** لزومه ، لأنه أحياناً قد يجتمع المجاز والحقيقة في نفس الأمر ، فإذا أطلقنا على الجد لفظ **الأب** مجازاً ، فلا يلزمنا أن نقول عنه ليس بأب ! لأنه قد يكون أباً على الحقيقة من جهة أخرى ، وهذه المسألة مشهورة والكلام عليها في علم الأصول معروف وهي جواز اجتماع الحقيقة والمجاز[٣٢٣] ، قال النووي في ((روضة الطالبين)) في كتاب السبق والرمي ما نصه : [والأول صحيح على مذهب الشافعي وجمهور أصحابنا المتقدمين في **جواز إرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد**] .

(٣٢٣) ومن المضحك أن ينكر ابن تيمية المجاز ، ثم يقول بهذه القاعدة ، قال ابن تيمية في ((شرح العمدة)) (١/٣٩١) : [وهذا إنما فيه حمل اللفظ على حقيقته ومجازه ، وذلك جائز عندنا على الصحيح] . فتأمل لترى مبلغ تناقض ابن تيمية !!!

إبطال قول محمد ابن الموصلي

إن يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها البتة إلا في حق من له يد حقيقية

وهذه قاعدة أخرى مزعومة ، تجنّى بها قائلها على اللغة ، إذ أنه لا أصل لها ولا حجة عليها بل هي محض توهم وخيال وسيرٍ في ركب ابن تيمية وابن القيم .

قال محمد بن الموصلي[٣٢٤] في « مختصر الصواعق المرسلة » (ص ٣٧٥) : [إن يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها البتة إلا في حق من له يد حقيقية] .

قلت : وهذا وهم ، قاده إليه حماسه المفرط لابن القيم حتى أوقف عقله عن التدبر ، وأعشى عينيه عن النظر والتأمل ، وفي التنزيل ما ينفي قاعدته ، ويجعلها في معرض الرد والإنكار ، وهذه آي الكتاب الكريم ، تبطل مزاعم ابن الموصلي ودعواه :

---

(٣٢٤) هو محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز ، الشيخ شمس الدين ابن الموصلي ، ولد سنة ٦٩٩ هـ ، وتوفي سنة ٧٧٤ هـ ، وعلى هذا فهو معاصر لابن تيمية وابن القيم ، وأخذ عن الذهبي ، ترجمته في « بغية الوعاة » (١/٢٢٨) ، وفي « طبقات الشافعية الكبرى » (١٣٣/٣) ، و « الدرر الكامنة » (٥/٤٥٢) ، وغيرها . ومن الغريب أن مصادر ترجمته لم تذكر اختصاره لـ « الصواعق المرسلة » ، فلعله كان يخفي عقيدته هذه ولا يجهر بها !! واعتمد محققو كتابه هذا على اسمه الذي تصدر مخطوطات الكتاب في نسبته إليه .

١) قال تعالى : { وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ } (الأعراف/٥٧) .

فهل لرحمة الله يدان ؟؟ وهل يستلزم ذلك الحقيقة ؟

وقال أهل العلم : إن رحمة الله يراد بها هنا المطر[٣٢٥] ، قال أبو حيان في « البحر المحيط » : [ومعنى { بين يدي رحمته } ، أمام نعمته ، وهو المطر الذي هو من أجلّ النعم وأحسنها أثراً] .

فهل للمطر يدان ؟؟؟!!!

وأين لازم حقيقة اليد التي ادعاها ابن الموصلي بقاعدته المزعومة ؟؟

ومن أجمل ما رأيت للطبري قوله في « التفسير » (٨/٢١٠) : [وأما قوله : { بين يدي رحمته } ، فإنه يقول : قدام رحمته وأمامها . والعرب كذلك تقول لكل شيء حدث قدام شيء وأمامه : { جاء بين يديه } ، لأن ذلك من كلامهم جرى في أخبارهم عن بني آدم ، وكثر استعماله فيهم ، حتى قالوا ذلك في غير ابن آدم وما لا يَدَ له] .

وهذا كلام نفيس للإمام الطبري ، وفيه رد على مزاعم المشبهة والمجسمة .

٢) وقال عز وجل : { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ } (فصلت/٤١-٤٢) .

فهذه إضافة اليدين لكتاب الله عز وجل ، فهل من قائل يقول بأن للكتاب يدين حقيقيتين ؟؟!!

وإنما المعنى كما قال ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٢٤/١٢٥) : [وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يُقال : معناه : لا يستطيع ذو باطل بكيده تغييره

---

(٣٢٥) قال القرطبي موضحاً معنى هذه الآية في «تفسيره» (١٣/٢٢٥) : [أي قدام المطر باتفاق أهل التأويل] .

بكيـده ، وتبـديل شيء مـن معانيـه عـما هـو بـه ، وذلـك هـو الإتيـان مـن بـين يديه ، ولا إلحاق ما ليس منه فيه ، وذلك إتيانه من خلفه] .

٣) وقال تبارك وتعالى : { إِنْ هُوَ إِلا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ } (سبأ/٤٦) .

والعـذاب لا يـد لـه ، وإنـما ذلـك مجـاز عـلى قـرب وقتـه ، قـال الطـبري في « تفسيره » (١٠٥/٢٢) : [وقوله : { إِنْ هُوَ إِلا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ } ، يقول : ما محمد إلا نذير لكم ينذركم على كفركم بالله عقابه أمام عذاب جهنم قبل أن تصلوها] .

٤) وقال سبحانه وتعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً } (المجادلة/١٢) .

ولا يمكن لعاقل أن يصف النجوى بصفة اليد !!! أو أن يجعل لها حقيقة اليد في أي وجه من الوجوه ، وإنما المعنى كما قال أبو حيان في « البحر المحيط » : [{ بين يدي نجواكم } : استعارة ، والمعنى : قبل نجواكم] .

قال الطبري في « تفسيره » (١٩/٢٨) : [يقول تعالى ذكره : يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله إذا ناجيتم رسول الله ، فقدّموا أمام نجواكم صدقة تتصدقون بها على أهل المسكنة والحاجة] .

لمسألة الثالثة و العشرون :

إبطال زعم ابن القيم
أن تعدية الفعل بالباء يستلزم المباشرة

زعم ابن القيم أن ما أضيف من الأفعال إلى لفظ (اليد) المُعدّى بحرف الجر
(الباء) ، يفيد مباشرة ذلك الفعل باليد !! وابن القيم يهدف من ذلك إبطال تأويل اليد
القدرة ، وإثبات يد حقيقية لله تعالى باشر بها خلق سيدنا آدم ، واحتجّ بقوله تعالى :
{ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ }[٣٢٦](ص/٧٥) .

قال ابن القيم في ((الصواعق المرسلة)) (١/٢٧٠) : [وأما إذا أضيف إليه الفعل
ثم عدي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة[٣٢٧] فهو ما باشرته يده ، ولهذا قال عبد الله بن
عمر : ((إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثاً خلق آدم بيده ، وغرس جنة الفردوس بيده ، وذكر

---

(٣٢٦) قال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [وقرأ الجحدري : (لَمّا) بفتح اللام
وتشديد الميم ، خلقت بيَدِي ، على الإفراد ، والجمهور على التثنية ، وقرىء : بيديّ ، كقراءة :
بمصرخي ، وقال تعالى : { مما عملت أيدينا } بالجمع ، وكلها عبارة عن القدرة والقوة ، وعبر باليد
إذ كان عند البشر معتاداً أن البطش والقوة باليد . وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن اليد صفة
ذات ، قال ابن عطية : وهو قول مرغوب عنه] ، وقال القرطبي في ((تفسيره)) : [قال مجاهد : اليد
ها هنا بمعنى التأكيد والصلة ، مجازه لما خلقت أنا ، كقوله : { ويبقى وجه ربك }(الرحمن/٢٧) ،
أي يبقى ربك] .

(٣٢٧) وضع ابن القيم هذا القيد (أعني إفراد أو تثنية اليد) لتطبيق قاعدته المزعومة ، حتى لا نلزمه
بقول الله تعالى : { والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون }(الذاريات/٤٧) ، فهي هنا بمعنى القدرة ،
وقد تعدّت بـ (الباء) !!

((إن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثاً خلق آدم بيده ، وغرس جنة الفردوس بيده ، وذكر الثالثة))[328] ، فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاص بذلك ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على شيء مما خلق بالقدرة[329]] .

ونقول : من تتبع شعر العرب وكلامهم ، ومن ثم استقصى مؤلفات أهل اللغة ، تيقن بطلان هذه القاعدة ، واستشف مآرب ابن القيم من دعاوى كهذه !!!

قال الشاعر[330] :

يا طَلْعَةً طَلَعَ الحِمَامُ عَلَيها　　وجَنَى لَهَا ثَمَرَ الرَّدَى بِيَدَيْها[331]

---

(٣٢٨) رواه الحاكم في ((المستدرك)) (٢/٣٤٩) ، وابن أبي شيبة في ((المصنف)) (٧/٢٨) من طريق حكيم بن جابر ، والبيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص ٤٠٣) وغيرهم . وهذا الأثر باطل ومنكر ، تكلم عليه سماحة السيد السقاف في تخريج كتاب ((العلو)) (برقم ١٥٤) وبين نكارته وشناعته .

(٣٢٩) قال الإمام ابن الجوزي في ((دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)) (ص ١١٥) : [وقد قال بعض البُله : لو لم يكن لآدم عليه السلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة لما عظّمه بذكرها وأجلّه ... وقولهم : ميّزه بذلك عن الحيوان ، نفاه قوله عز وجل : { خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً } (يس/٧١) ، ولم يدل هذا على تميز الأنعام على بقية الحيوان] ، فتأمل !!!!

(٣٣٠) قيل أنه ديك الجن الحمصي ، والصواب أنه يُروى لغيره ، كما ذكر ابن حمدون في ((التذكرة الحمدونية)) ، والأصبهاني في ((الأغاني)) (١٤/٥٨).

(٣٣١) أورده الأصبهاني في ((الأغاني)) وذكر أنه يُروى لغير ديك الجن ، والزجاجي في ((الأمالي)) (ص ٦٥) ، وابن داود الأصفهاني (ت ٢٩٧ هـ) في ((الزهرة)) ، وابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) في ((العمدة في محاسن الشعر وآدابه)) ، وابن أبي حجلة (ت ٧٧٦ هـ) في ((ديوان الصبابة)) ، والراغب الأصفهاني في ((محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء)) .

قال ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» : [وقد رويت هذه الأبيات لفتى من غطفان يقال له : السليك بن مجمع ، وكان من الفرسان ، وكان مطلوباً بدماء ، وكان يخطب بنت عم له يهواها ، فيمنعها أبوها ثم زوجها خوفاً منه ، فدخل بها في دار أبيها ثم نقلها بعد أسبوع إلى عشيرته ، فلقيه من بني فزارة ثلاثون فارساً كلهم يطالبه بذَحْل(٣٣٢) ، فحلقوا عليه ، وقاتلهم فقتل منهم عدداً ، وأثخن بالجراح حتى أيقن بالموت ، فعاد إليها وقال : ما أسمح بك نفساً لهؤلاء ، وإني أحب أن أقدمك قبلي ، قالت : افعل ، فلو لم تفعله أنت لفعلته أنا بعدك ، فضربها بسيفه حتى قتلها ، وقال هذه الأبيات، ثم عمد إليها وتمرغ في دمها ، ثم تقدم فقاتل حتى قتل ، وحفظت فزارة الأبيات فنقلوها] .

فهنا نرى أن الشاعر هو من باشر قتلها ، ووصف الردى أنه جُني بيديها أي هي سببته لنفسها ، ولم تباشره بيديها !!!

وقال الفرزدق :

لا يُلْقِيَنْ بيديه الدهرَ ذو حسب   يَرجو الفداءَ إذا ما رمحه انكسرا(٣٣٣)

فإلقاء الدهر مجاز ، لا يمكن مباشرته باليد !!

وقال الفرزدق أيضاً :

سَما بِيَدَيهِ لِلمَعالي فَنالَها   وَغالَت رِجالاً دونَ ذاكَ الغَوائِلُ(٣٣٤)

---

(٣٣٢) قال الصاحب بن عباد في «المحكم والمحيط الأعظم» : [الذَّحْلُ : طَلَبُ مُكافَأةٍ بِجِنايَةٍ جُنِيَتْ عليكَ] .

(٣٣٣) انظر «ديوان الفرزدق» (ص ٢٥١) ، وهذا البيت من قصيدة قالها الفرزدق يرثي عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي .

وهل ارتقاء المعالي يكون حقيقة بمباشرته باليد !!! أم ذلك كناية عن جده واجتهاده بنفسه لا اعتماداً على غيره !!! فكم من معالي نالها صاحبها بلسانه ورأيه لا بيده !! والمقام في هذا يطول والشواهد فيه كثيرة .

المسألة الرابعة و العشرون :

في أن معنى قوله تعالى : { ويضل الله الظالمين } الحكم بالضلال والتسمية به وبيان جواز ذلك في اللغة

زعم الأشعري في معرض ردّه على مخالفيه فيما ذهبوا إليه من أن من معاني الضلال : هو الحكم والتسمية ، أن هذا لا يجوز في اللغة ولا يكون في لسان العرب ، فقال في ((الإبانة)) (ص ٢٦٥) ما نصه : [ويُقال لهم : ما معنى قول الله تعالى : { ويضل الله الظالمين } (إبراهيم/٢٧) ؟

فإن قالوا : معنى ذلك أنه يسميهم ضالين ويحكم عليهم بالضلال ، قيل لهم : أليس خاطب الله العرب بلغتهم فقال : { بلسان عربي مبين } (الشعراء/١٩٥) ،

(٣٣٤) انظر ((ديوان الفرزدق)) (ص ٥٠٥) ، وهذا البيت أنشده الفرزدق يمدح حمزة بن عبد الله بن الزبير .

وقال : { وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه } (إبراهيم/٤) ؟ فلا بد من نعم ، يقال لهم : وإذا كان الله عز وجل أنزل القرآن بلسان العرب فمن أين وجدتم في لغة العرب أن يقال أضل فلان فلاناً أي سماه ضالاً ؟ فيقال : قالوا : وجدنا القائل يقول : إذا قال رجل لرجل : ضال قد ضللت ، قيل لهم : قد وجدنا لعمري القائل ضلل فلان فلاناً بأن سماه ضالاً ، ولم نجدهم يقولون أضل فلان فلاناً بهذا المعنى ، فلما قال الله تعالى : { ويضل الله الظالمين } (إبراهيم/٢٧) ، لم يجز أن يكون معنى ذلك الاسم والحكم ، إذا لم يجز في لغة العرب أن يقال : أضل فلان فلاناً بأن سماه ضالاً] .

قلت : بل العرب تعرف ذلك وتذكره ، وتقيس عليه أيضاً ، وقد بسط الرازي الحجة اللغوية لمن رأى أن معنى يُضلّ : أي يحكم بالضلال ، فقال في ((تفسيره)) : [والتأويل الذي ذهبت الجبرية إليه قد أبطلناه ، فوجب المصير إلى وجوه أخر من التأويلات ...

وثانيها : أن الإضلال هو التسمية بالضلال ، فيُقال : أضله أي سماه ضالاً وحكم عليه به ، وأكفر فلان فلاناً إذا سماه كافراً ، وأنشدوا بيت الْكُمَيْتُ[٣٣٥] :

وطائفة قد أكفروني بحبكم   وطائفة قالوا مسيء ومذنب[٣٣٦]

---

(٣٣٥) ترجمه الذهبي في ((السير)) (٥/٣٨٨) ، وقال عنه : [الكميت ابن زيد الأسدي الكوفي ، مقدم شعراء وقته ، قيل : بلغ شعره خمسة آلاف بيت ... قال ابن عساكر : ولد سنة ستين ، ومات سنة ست وعشرين ومئة] ، وقال عنه الأصبهاني في ((الأغاني)) (١٧/٣) : [شاعر مقدم ، عالم بلغات العرب ، خبير بأيامها ، من شعراء مضر وألسنتها] .

(٣٣٦) وهذا البيت من إحدى قصائده الهاشميات ، يمدح بها آل البيت ، ومطلعها :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً منّي وذو الشّيب يلعب

وقال طرفة[337] :

وما زال شربي الراح حتى أضلني صديقي وحتى ساءني بعض ذلك[338]

أراد سماني ضالاً ، وهذا الوجه مما ذهب إليه قطرب وكثير من المعتزلة ، ومن أهل اللغة من أنكره[339] وقال : إنما يقال ضللته تضليلاً إذا سميته ضالاً ، وكذلك فسقته وفجرته إذا سميته فاجراً فاسقاً ، وأجيب عنه بأنه متى صيره في نفسه ضالاً لزمه أن يصير محكوماً عليه بالضلال ، فهذا الحكم من لوازم ذلك التصيير ، وإطلاق اسم الملزوم

قال البغدادي عن هذه القصيدة في ((خزانة الأدب)) : [وقد استشهد النّحاة بأبيات من هذه القصيدة] .

وذكر هذا البيت ابن منظور في ((لسان العرب)) (١٤٢/٢) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) ، وقال كل منهما عَقِبه : [أي نسبوني إلى الكفر] ، وقال أبو حيان في ((البحر المحيط)) : [يقال : أكفره نسبه إلى الكفر ، قال الشاعر :

وطائفة قد أكفروني بحبهم وطائفة قالوا : مسيء ومذنب] .

وقال المطرزي في كتابه ((المغرب في ترتيب المعرب)) : [يقال : (أَكْفَرَهُ) نسبه إلى الكفر] ، ثم ذكر بيت الكميت محتجاً به .

(٣٣٧) هو طرفة بن العبد بن سفيان ، شاعر جاهلي ، وصاحب المعلقة التي مطلعها :

لِخَوْلَـةَ أطـلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهمَدِ تَلوحُ كَبَاقي الوَشمِ في ظاهِرِ اليَدِ

(٣٣٨) ذكره المرزوقي في ((شرح ديوان الحماسة)) ، وابن سعد الخير (ت ٥٧١ هـ) في ((القرط على الكامل)) ، والجوهري في ((الصحاح)) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) ، ورووه كلهم بـ (أشرّني) بدل (أضلني) ، وهذا لا يضر لأن محل الشاهد هو وزن الفعل (أضل و أشر) ، وهل يكون بمعنى النسبة إلى الضلال أو النسبة إلى الشر ؟

(٣٣٩) وهذا الإنكار لا دليل عليه ولا حجة !!

على اللازم مجاز مشهور[340] ، وأنه مستعمل أيضاً لأن الرجل إذا قال لآخر : فلان ضال جاز أن يقال له : لم جعلته ضالاً ؟ ويكون المعنى : لم سميته بذلك ؟ ولم حكمت به عليه ؟ فعلى هذا الوجه حملوا الإضلال على الحكم والتسمية] .

وقال المرزوقي في « شرح ديوان الحماسة » شارحاً شعر طرفة :

[وذلك أن شعر طرفة إنما هو :

وما زال شربي الراح حتى أشرني صديقي وحتى ساءني بعض ذلك

وحتى يقول الأقربون نصاحةً دع الغي واصرم حبله من حبالك

... إنما يريد طرفة أنه أبعد غايته في الخسارة ، وتمادى في تعاطي الصبا والجهالة ، فلم يصخ لناصحٍ ، ولم يرعو لعاذلٍ ، حتى نفضوا أيديهم من إنابته ، ويئسوا من قبوله وإعتابه ، فألقوا حبله على غاربه ، وصاروا من بين ناسبٍ له إلى الشر ، ومسيءٍ إليه في القول ، وقاذفٍ إياه بالغي] .

وقال ابن سعد الخير (ت ٥٧١ هـ) في « القرط على الكامل » : [قالوا : أكذبت الرجل ، إذا أخبرت أنه جاء بالكذب ، كذلك قالوا في قول طرفة :

ما زال شربي الراح حتى أشرني صديقي وحتى ساءني بعض ذلك

أي : نسبني إلى الشر] .

---

(٣٤٠) أي أنه إذا أصبح فلان ضالاً فإنه يلزم تسميته بالضلال ، فاسم الضلال لازم ، والملزوم هو ضلال ذلك الشخص ، ومن علاقات المجاز أن يسمّى اللازم بلفظ الملزوم ، وإلى هذا النوع من علاقات المجاز أشار الشيخ العلامة عبد الله الفيضي في « نظم العلاقات » بقوله :

واستعمل الملزوم لا محالة في لازم كالنطق في الدِّلالة

وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى تفسير إضلال الله بمعنى الحكم والتسمية ، فقد قال الراغب الأصفهاني[341] في كتابه « مفردات القرآن » (ص ٢٩٩) : [وإضلال الله تعالى للإنسان على أحد وجهين : أحدهما أن يكون سَبَبُه الضلال ، وهو أن يَضِلَّ الإنسان فيحكم الله عليه بذلك في الدنيا ويعدل به عن طريق الجنة إلى النار في الآخرة ، وذلك إضلال هو حق وعدل ، فالحكم على الضالّ بضلاله والعدول به عن طريق الجنة إلى النار عدل وحق] .

(٣٤١) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل ، ترجمه السيوطي باسم (المفضل بن محمد) في « بغية الوعاة » (٢/٢٩٧) وقال عنه : [صاحب المصنفات ، كان في أوائل المائة الخامسة ، له « مفردات القرآن » و « أفانين البلاغة » و « المحاضرات » ، وقفت على الثلاثة . وقد كان في ظني أن الراغب معتزلي ، حتى رأيت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي على ظهر نسخة من القواعد الصغرى لابن عبد السلام مانصه : « ذكر الإمام فخر الدين الرازي في تأسيس التقديس في الأصول أن أبا القاسم الراغب من أئمة السنة » ، وقَرَنه بالغزالي ، قال : وهي فائدة حسنة ، فإن كثيراً من الناس يظنون أنه معتزلي] .

حروف الجر تقوم مقام بعضها

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٤٢) : [ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض] .

قلت : إن منشأ إنكار ابن تيمية لقيام الحروف مقام بعضها لم يكن مبحثاً لغوياً صرفاً ، وإنما كعادته ليطوع هذا المسألة في خدمة أفكاره ويسوّغ شذوذ آرائه !!

فابن تيمية وجد (التناوب بين الحروف) عقبة أمام إنكاره للمجاز ، ففي مثل قول الله تعالى : { أأمنتم من في السماء } (الملك/١٦) ، كان لا بدّ له أن يصرف معنى (في) عمّا تقتضيه من الظرفية ليفر من القول بالحلول ، فإن قال : أن معنى (في) هو (على) صار مؤولاً ودخل باباً من أبوب المجاز ، ولكنه سعى هارباً ولجأ إلى اللغة ! وزعم أن حرف الجر (في) باق على معناه ، وأن الصارف له عن المعنى المرفوض (أي الظرفية التي تقتضي الحلول والاتحاد) هو معنىً آخر يتضمّنه لفظ (السماء) .

وقد أوضح ابن تيمية مذهبه في هذه المسألة في «مجموع الفتاوى» (١٦/١٠٠) بقوله : [وما في الكتاب والسنة من قوله : { أأمنتم من في السماء } ونحو ذلك ، قد يفهم منه بعضهم أن السماء هي نفس المخلوق العالي العرش فما دونه ، فيقولون : قوله : { في السماء } بمعنى : على السماء ، كما قال : { ولأصلبنكم في جذوع النخل } (طه/٧١) ، أي : على جذوع النخل ، وكما قال : { سيروا في الأرض } (الأنعام/١١) ، أي : على الأرض ، ولا حاجة إلى هذا ، بل السماء اسم جنس

للعالي لا يخص شيئاً ، فقوله : { في السماء } ، أي : في العلو دون السفل ، وهو العلي الأعلى فله أعلى العلو ، وهو ما فوق العرش وليس هناك غيره] .

ونقول : لقد تضمّنت كتب أئمة النحو القول بتناوب حروف الجر وحلول بعضها مكان بعض واستشهدوا لذلك بنصوص كثيرة من القرآن الكريم وشعر العرب ، بل خصصوا لذلك فصولاً وأبواباً في مصنفاتهم .

فهذا الثعالبي يقول في « فقه اللغة وسر العربية » : [(الفصل الثالث والخمسون) مجمل في وقوع حروف المعنى مواقع بعض] .

وقال ابن قتيبة في « تأويل مشكل القرآن » (ص ٣٦٥) : [باب دخول حروف الصفات مكان بعض] .

وقال أبو سعيد السيرافي في « شرح كتاب سيبويه » (١/٢٨٠) : [وقد يبدل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض وليس ذلك من الضرورة ... قال النابغة الجعدي :

كَأَنَّ رَحلي وَقَد زالَ النَهارُ بِنا   يَومَ الجَليلِ عَلى مُستَأنِسٍ وَحِدِ[٣٤٢]

أراد (زال عنا) ، ومثل هذا كثير وليس من الضرورة] .

ويقول ابن جني في « الخصائص » (٢/٣٠٦) : [(باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)] .

---

(٣٤٢) البيت للنابغة الذبياني ، وليس الجعدي .

بل وصنف في هذا الباب مكي بن أبي طالب القيسي[٣٤٣] كتاباً أسماه ((دخول حروف الجر بعضها مكان بعض))[٣٤٤] .

قال المبرد في ((الكامل)) : [وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض ، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع ، قال الله جل ذكره : { ولأصلبنكم في جذوع النخل } (طه/٧١) ، أي : (على)[٣٤٥] ، ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في) ، لأنها للوعاء ، يقال : فلان في النخل ، أي قد أحاط به ، قال الشاعر[٣٤٦] :

---

(٣٤٣) هو مكيّ بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار ، أبو محمد القيسي النحوي المقرئ ، ترجمه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢٩٨/٢) وقال عنه : [صاحب الإعراب ، ولد في شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ... ، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، ... ، مات في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة] .

(٣٤٤) ذكره ياقوت في ((معجم البلدان)) ، وابن خلكان في ((وفيات الأعيان)) .

(٣٤٥) قال السكاكي في ((مفتاح العلوم)) : [وفي للظرفية ، كنحو : المال في الكيس ، ثم تستعمل بمعنى (على) ، كنحو قوله تعالى : { ولأصلبنكم في جذوع النخل }] ، وممن قال بأن (في) بمعنى (على) في هذه الآية : ابن دريد في ((جمهرة اللغة)) ، والجوهري في ((الصحاح)) ، والمرادي في ((الجنى الداني)) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) (٥٢٩/١) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) ، وغيرهم ممن سيجدهم الباحث بمراجعة كتب اللغة .

(٣٤٦) هو قُراد بن حَنَش الصاردي ، كما ذكر أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩ هـ) في ((الحماسة البصرية)) . والقرادي شاعر جاهلي ، ذكره المرزباني في ((معجم الشعراء)) وقال عنه : [جاهلي من شعراء غطفان المشهورين ، وهو قليل الشعر جيده . قال أبو عبيدة : كانت غطفان تغير على شعره فتأخذه وتدعيه] .

وَهُم صَلَبوا العَبديَّ في جِذعِ نَخلَةٍ   فَلا عَطَسَت شَيبانُ إِلا بَأَجدَعا[347]

وقال الله جل وعز : { أم لهم سلم يستمعون فيه } (الطور/٣٨) ، أي : عليه .

وقال تعالى : { له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله } (الرعد/١١) ، أي : بأمر الله .

وقال ابن الطَثَريّة[348] :

غَدَت مِن عَلَيهِ تَنفِضُ الطَلَّ بَعدَما   رَأَت حاجِبَ الشَمسِ اِستَوى فَتَرَفَّعا[349]

وقال الآخر[350] :

غَدت مِن عليه بعدما تمَّ خِمسُها   تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مجهَلِ[351]

---

(٣٤٧) ذكره ابن قتيبة في ((أدب الكاتب)) (ص ٣٩٤) ، والصاغاني في ((العباب الزاخر)) في مادة (ش م س) ، وابن فارس في ((الصاحبي)) ، والبصري في ((حماسة البصرية)) ، وابن منظور في ((لسان العرب)) (٦/١١٥) و (١٥/١٦٨) ، والزبيدي في ((تاج العروس)) ، وقد نسب ابن منظور البيت لسويد بن أبي كاهل ، ومرة لامرأة من العرب ، أما الزبيدي فنسبه لامرأة من العرب .

(٣٤٨) هو يزيد بن الطثرية ، من شعراء بني أمية ، توفي سنة ١٢٦ هـ ، انظر ترجمته في ((الأعلام)) (٨/١٨٣) .

(٣٤٩) أعاد ذكره المبرد في ((المقتضب)) ، وذكره الجوهري في ((الصحاح)) (مادة على) ، ونقله عنه الزبيدي في ((تاج العروس)) .

(٣٥٠) هو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العُقيليّ ، من بني عقيل بن كعب ، ترجمه الأصبهاني في ((الأغاني)) (١٩/١٠٤) وقال عنه : [بدوي شاعر فصيح إسلامي ، صاحب قصيد ورجز ، كان في زمن جرير والفرزدق ، وكان جرير يصفه ويقرظه ويقدمه] ، وله ترجمة في ((الأعلام)) (٧/٢١١) ، وكانت وفاته سنة ١٢٠ هـ .

أي من عنده] .

وقال أبو عبيدة في « مجاز القرآن » (١/ ١٤) : [ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معانٍ في مواضع شتى ، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني ، ... ، وقال : { لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } ، معناه : على جذوع النّخل ، وقال : { إذا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ } ، معناه : من الناس] .

وأقوال هؤلاء الأئمة تبطل ما زعمه ابن القيم في « بدائع الفوائد » (٢/ ٢٥٨) : حينما قال : [وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر ، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة] ، وهل هؤلاء ممن ذكرناهم لا يفقهون العربية !!!!

ونقول : ولا حجة لمنكري تناوب الحروف وقيامها مقام بعضها إلا شُبَه تشبثوا فيها ، وهي :

الشبهة الأولى : وقوع اللبس في اللغة .

قال ابن القيم في « بدائع الفوائد » (٣/ ٥٧٧) : [والقاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض ، خوفاً من اللبس وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف] .

قلت : وهذه شبهة لا تَرِد ! لأن من قال بتناوب الحروف اشترط الأمان من اللبس ، قال الحريري في « درة الغواص في أوهام الخواص » : [إن إقامة بعض حروف

---

(٣٥١) ذكر هذا البيت سيبويه في « الكتاب » (٤/ ٢٣١) ، وابن سيده في « المخصص » ، وابن دريد في « جمهرة اللغة » ، والجوهري في « الصحاح » (مادة علی) ، ونسبه لمزاحم كلٌّ من ابن الجواليقي في « شرح أدب الكاتب » ، وابن منظور في « لسان العرب » (١١/ ٣٨٣) ، والزبيدي في « تاج العروس » (مادة جهل) .

الجر مقام بعض إنما جوز في المواطن التي ينتفي فيها اللبس ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ] .

الشبهة الثانية : أن لكل حرف معنى ، فإن وقع محل غيره عُدِم البيان وصار الكلام ضرباً من العجمة !

والقائلون بهذه الشبهة يتصورون أن الأمر غير منضبط ، فيأتون بأي جملة ويقولون : استبدلوا الحرف هذا مكان ذاك ، حتى يظهر للسامع غرابة الكلام وعدم اتساقه ، وقد ردّ هذه الشبهة ابن جني في « الخصائص » (٢/٣٠٨) فقال : [لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا ، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريد : عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد ، وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش] .

الشبهة الثالثة : القول بالتضمين واعتباره أولى في الفعل والاسم من أن يكون في الحروف .

وهنا لا بد من بيان معنى التضمين أولاً ، إذ هو كما يقول ابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/٧٩١) : [قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً ، وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين] .

وهذا المعنى للتضمين مقبول ويؤدي المراد ويفهم به النص فلا مانع منه ، ولكنه لا يعتبر دليلاً على منع تناوب الحروف ، وما احتج به المنكرون للتناوب هو زعمهم أن

التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف[٣٥٢] ، وهذا لا يُجزم به ولا يُعدّ دليلاً ، وبما أن العرب استخدمت المجاز في الحرف[٣٥٣] ، فلا نرى وجهاً لدعوى سهولة أو صعوبة التجوز في الحرف أو غيره !!! وملخص الأمر أن من رجّح التضمين لا يسعه إنكار تناوب الحروف .

[تعقيب]

إن المنكر تناوب حروف الجر قد قال بالتضمين[٣٥٤] ، والتضمين يدخله المجاز والتوسع في اللغة على ما نص عليه ابن جني في ((الخصائص)) (٢/٣٠٨) بقوله : [اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن **العرب قد تتسع** فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر] .

وقد صرح ابن تيمية بقوله في التضمين إذ قال في ((مجموع الفتاوى)) (١٣/٣٤٢) : [والعرب تُضَمّن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته] ، وهذا منه

---

(٣٥٢) كما ذكر ذلك ابن هشام في ((مغني اللبيب)) (٢/٧٥٥) .

(٣٥٣) قال الفيومي في ((المصباح المنير)) : [و (فِي) تَكُونُ لِلظَّرْفِيَّةِ ، حَقِيقَةً نَحْوُ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، أَوْ مَجَازًا نَحْوُ مَشَيْتُ فِي حَاجَتِكَ] ، وقال العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) في كتابه ((الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز)) (ص ٢٠) : [وأما الحروف فقد تجوزت العرب ببعضها] .

(٣٥٤) وقد اطلعت على كتاب ((تناوب حروف الجر في لغة القرآن)) لمؤلفه الدكتور محمد حسن عواد ، أنكر فيه التناوب والتضمين معاً ، وهذه مما لم يقله قبله أحد !! وقد اعتسف تأويل النصوص والشواهد التي تخالف ما ذهب إليه ، وتكلف بما لا يُحتمل !!

تناقض صارخ يُنبئك على عدم انضباط آرائه ، فهو ينكر المجاز ، ثم يُجوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد[355] ، وبعد ذلك يقول بالتضمين الذي يُلزمه بالمجاز الذي ينكره ، فما يعيبه في موضع يَغرق فيه في مكان آخر من حيث لا يدري !!!

قال السيوطي في « الأشباه والنظائر » (١٢١/١) : [قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في « حاشية الكشاف » : فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز] .

(٣٥٥) كما في « شرح العمدة » (٣٩١/١) ، وقد خالف ابن القيم شيخه في هذه المسألة ، وارتفع صوته بالنكير على من يقول بها ، كما في كتابه « زاد المعاد » (٦٠٥/٥) .

في إبطال ما زعمه البغدادي من أنه لا يقبل قول عالم اللغة ما لم يكن من أهل السنة

وفيه ذكر أسماء جهابذة علماء اللغة من غير أهل السنة

لقد ادعى عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) أن من مزايا أهل السنة وفضائلهم حيازتَهم لشتى العلوم وتفردهم بأصناف المعارف ، بل وذهب إلى أن من لم يكن على مذهب أهل السنة فلا ثقة به وبعلمه(٣٥٦) !!! وهذا إجحاف بحق أهل العلم من المذاهب

---

(٣٥٦) قال البغدادي في ((الفرق بين الفرق)) (ص ٢٧٧) أثناء عَدّه لأصناف أهل السنة ما نصه : [والصنف الرابع منهم : قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف وجروا على سمت أئمة اللغة كالخليل ، وأبي عمرو بن العلاء ، وسيبويه ، والفراء ، والأخفش ، والأصمعي ، والمازني ، وأبي عبيد ، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ولا كان قوله حجة في اللغة] .

قلت : قد بينّا من قبل أنه لا تشترط الديانة والعدالة للاحتجاج اللغوي ، فقد احتجوا بأشعار الكفار ، كما هو معلوم ، وإنما العدالة شرط للرواية ، قال السيوطي في ((الاقتراح)) (ص ٣٦) : [قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية : ((اعْتُمِد في العربية على أشعار العرب وهم كُفّار لبُعْد التَّدليس فيها ، كما اعتُمِدَ في الطّب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفّار لذلك))] . وقد وهم البغدادي في كلامه هذا إذ عد الأخفش والمازني والفرّاء في أهل السنة ،

الأخرى ، لأن الواجب تقدير العلماء واحترام منزلتهم ، وتثمين جهودهم العلمية[٣٥٧] ، أياً كان مذهبهم ما دام يقوم على الدليل المستقى من نصوص الشرع .

قال عبد القاهر البغدادي في كتابه ((الفَرْقُ بين الفِرَق))[٣٥٨] (ص ٢٨٢) : [ولم يكن بحمد الله ومَنِّه في الخوارج ، ولا في الروافض ، ولا في الجهمية ، ولا في القدرية ،

فالأخفش كان معتزلياً كما ذكر الفيروزآبادي في ترجمته في ((البلغة)) ص (١٠٥) ، والمازني كان إمامياً كما في ((معجم الأدباء)) ، والفراء يميل إلى الاعتزال كما في ((بغية الوعاة)) (٢/٣٣٣) .

(٣٥٧) فدونك مثلاً الإمام المحدث الكوثري عليه رحمة الله ورضوانه الذي يُعدّ علماً من أعلام أهل السنة وحامل راية التوحيد في عصره ، الذي لم يتحرز عن ذكر جهود مخالفيه وفضائلهم ، إذ يقول في مقدمة كتاب ((تبيين كذب المفتري)) لابن عساكر ما نصه : [والمعتزلة على ضد الحشوية ، بخط مستقيم أنتجها البحث العلمي ، ساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل شيء ، وعداؤهم الأصلي نحو الجمود ، وخطتهم دفع الآراء المتسرِّبة من الخارج نحو الإسلام بحجج دامغة ، وأدلة عقلية مفحمة ، ولهم مواقف شريفة في الدفاع عن الدين الإسلامي إزاء الدهريين ومنكري النبوَّة والثنوية والنصارى واليهود والصابئة وأصناف الملاحدة ، وترى الذهبي يترحَّم على الجاحظ في ((سير النبلاء)) حين يذكر كتابه ((النبوَّة)) ، ولم نَرَ ما يقارب كتاب ((تثبيت دلائل النبوة)) للقاضي عبد الجبار في قوة الحجاج وحسن الصياغة في دفع شكوك المشككين ، وليس بجيد الإعراض الكلي عن كتبهم ، وكم فيها من الفوائد التي لا تزال في أثوابها القشيبة لم تَبْلَ بكرور الزمن عليها] . فتأمل مدى إنصاف الإمام الكوثري وسعة نظرته ورحابة أفقه !!

(٣٥٨) وقد نسب البغدادي في هذا الكتاب العديد من الآراء لمخالفيه وخاصة من المعتزلة وهم منها براء ، وما كان ذلك إلا لاعتماده على كتاب ((فضيحة المعتزلة)) لابن الراوندي الذي كان عدواً للمعتزلة أصلاً ، وقد جعله هذا الصنيع في خانة النقد ووجهت له سهام التجني والتقول !!

ولا في المجسمة ، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه[359] ، ولا إمام في رواية الحديث[360] ، **ولا إمام في اللغة والنحو** ... وإنما كان أئمة هذه العلوم على الخصوص والعموم من أهل السنة والجماعة] .

قال الإمام الكوثري في مقدمة كتاب ((تبيين كذب المفتري)) : [وكثيراً ما يُعزَى إلى الفِرق أقوالٌ لا توجد في كتبهم ، إما توليداً وإلزاماً ، أو نقلاً من كتب غير الثقات من الخصوم ، كما يقع لعبد القاهر البغدادي في ((الفرق بين الفرق))] .

وهنا لا بد لنا أن ننبه أن كتاب ((التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفِرَق الهالكين)) لأبي المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١ هـ) ، ما هو إلا كتاب ((الفرق بين الفرق)) بتصرف يسير ، والظاهر أن الإسفراييني والذي يُعد من تلاميذ البغدادي قد نقل كتاب شيخه بأفكاره وأحياناً بنص عباراته ، وصدّره باسمه !!! ومن قارن بين الكتابين تيقّن من ذلك !

(٣٥٩) وهذا كلام يعد في المجازفات أو في جملة ما يُلقى على عواهنه دون رويّة ، فأئمة الفقه من المعتزلة ، وإمامية ، وزيدية ، وإباضية أكثر من أن تحصر على طول الزمن منذ العهد الأول ، ويكفيك من المعتزلة القاضي الفقيه الأصولي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الشافعي (ت ٤١٥ هـ) ، الذي يقول عنه الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (١٧/ ٢٤٤) : [العلامة المتكلم ، شيخ المعتزلة ، أبو الحسن الهمذاني ، صاحب التصانيف ، من كبار فقهاء الشافعية] ، وله أيضاً ترجمة في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٥/ ٩٧) .

(٣٦٠) والبغدادي رحمه الله تعالى ليس من أهل الحديث ، فلا يعرف أئمته ورواته !! قال ابن النديم في ((الفهرست)) (١/ ٢٥٣) : [أكثر علماء المحدثين زيدية] ، وقد نقل الإمام الحافظ السيد أحمد ابن الصديق الغماري رحمه الله كلامَ ابن النديم هذا في ((جؤنة العطار)) (١/ ١٥٠) وعدّه من فوائد الأخبار .

وحسبك من محدثي المعتزلة الإمام الحافظ إسماعيل بن علي بن الحسين السمان ، والذي قال عنه الذهبي في ((السير)) (١٨/ ٥٥) : [الإمام الحافظ ، العلامة البارع المتقن ، أبو سعد إسماعيل بن علي

ونقول : لا بد من الإشارة ابتداءً أن البغدادي لا يقصد بأهل السنة والجماعة إلا التعصب للأشعرية وإغلاق باب السعة ، ذلك الباب الذي يجعل مذهب أهل السنة متسعاً للمنزهة من أشعرية وماتريدية و مجتهدين استقلوا بآراء مستنبطة من قواعد الشرع المستقاة من مصادر أهل السنة(٣٦١) ، وقد شهد أهل العلم على البغدادي بهذا

بن الحسين ... وقال الحافظ عبد العزيز الكتاني : كان أبو سعد من الحفاظ الكبار ، زاهداً ورعاً ، **وكان يذهب إلى الاعتزال**] ، وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ابن الإخشيد في ((سير أعلام النبلاء)) (٢١٧/١٥) : [العلامة الأستاذ ، **شيخ المعتزلة** ، أبو بكر أحمد بن علي بن بيغجور الإخشيد ، صاحب التصانيف ، **كان يدري الحديث ويرويه** عن أبي مسلم الكجي وطبقته ويحتج به في تواليفه ، وكان ذا تعبد وزهادة ، له قرية تقوم بأمره ، وكان يؤثر الطلبة ، وله محاسن على بدعته ، **وله تواليف في الفقه وفي النحو والكلام** ، ... ، توفي في شعبان سنة ست وعشرين وثلاث مئة] .

(٣٦١) كالإمام الغزالي والجويني اللذين لم يلتزما بالمذهب الأشعري ، وإنما كان لهما اختيارات أداهما اجتهادهما إليها ، قال السبكي في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٣٨٦/٣) : [وللقاضي أبي بكر مذهب يزيد على مذهب الأشعري ، فلعله رأي القوم ، ولإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد على المذهبين جميعاً ، ويدنو كل الدنو من الاعتزال ، وليس هو هو] .

وقال السبكي أيضاً في ((طبقات الشافعية الكبرى)) (٢٤٤/٦) : [وهذان الإمامان ، أعني إمام الحرمين وتلميذه الغزالي وصلا من التحقيق وسعة الدائرة في العلم إلى المبلغ الذي يعرف كل منصف بأنه ما انتهى إليه أحد بعدهما ، **وربما خالفا أبا الحسن في مسائل من علم الكلام** ، والقوم أعني الأشاعرة لا سيما المغاربة منهم يستصعبون هذا الصنع ولا يرون مخالفة أبي الحسن في نقير ولا قطمير] .

وقال أيضاً عن الإمام الجويني وتحامل البعض عليه في ((طبقاته)) (١٩٢/٥) : [وهؤلاء كلهم عندهم بعض تحامل على الإمام من جهتين :

التعصب فضلاً عن دلالة مصنفاته على هذا ، ولذلك قال الإمام الكوثري رحمه الله في مقدمة كتاب «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني ما نصه : [وقد غمز الرازي في «الأجوبة البخارية» أبا منصور البغدادي بالتعصب والقسوة] .

وما يهمّنا في هذا المقام ما يتصل بموضوع البحث ، وهو إبطال دعوى البغدادي في نفي وجود أئمة في النحو واللغة كانوا على مذهب مغاير لمذهب أهل السنة ، ولا أدل على ذلك من الواقع الذي يشهد بإمامة جماعة من النحويين واللغويين اعتقدوا خلاف ما يريد البغدادي ، وها نحن ننقل ترجمة طائفة منهم مبينين حالهم وموضحين مذهبهم ، ولا نقصد بذلك الاستقصاء ، لأنهم كثُر لا يسعهم مقام هذا الإملاء ، وإنما أردنا الإشارة إلى اللبيب بما يجلو غشاوة زيف المتقولين على أعلام هذه الأمة ، فإليك أسماء ثلة منهم مرتبين على حروف المعجم :

(أَبان بن تَغْلب بن رباح الجريريّ)

قال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» : [ذكره أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في مصنفي الإمامية ، ومات أبان في سنة إحدى وأربعين ومائة ، ... ، قال : وكان قارئاً فقيهاً لغوياً نبيهاً ثبتاً ، وسمع من العرب وحكى عنهم ، وصنف كتاب الغريب في القرآن ، وذكر شواهده من الشعر] .

إحداهما : أنهم يستصعبون مخالفة الإمام أبي الحسن الأشعري ، ويرونها هجنة عظيمة ، والإمام لا يتقيد لا بالأشعري ولا بالشافعي لا سيما في «البرهان» ، وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره واجتهاده وربما خالف الأشعري وأتى بعبارة عالية على عادة فصاحته ، فلا تحمل المغاربة أن يقال مثلها في حق الأشعري] .

قلت : وتشيع أبان مشهور معروف ، كما في ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٦/٣٠٨) ، وكان صدوقاً ثقة ، روى له مسلم والأربعة .

(أبان بن عثمان بن سعيد اللّخميّ ، أبو الوليد الشّذونيّ)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٤٠٥) : [قال ابن الفرضي : **كان نحوياً لغوياً** ، لطيف النظر ، جيد الاستنباط ، بصيراً بالحجة ، متصرفاً في دقيق العلوم . سمع من قاسم بن أصبغ ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن . وله نظم حسن ، **وكان ينسب إلى اعتقاد مذهب ابن مسرة**[٣٦٢] . مات بقرطبة يوم الثلاثاء سادس رجب سنة ست وسبعين وثلاثمائة] .

---

(٣٦٢) هو محمد بن عبد الله بن مسرة ، متصوف أندلسي ، اتهموه بالزندقة وشنعوا عليه وعلى أصحابه وما نقموا منه إلا قوله بالقدر والوعد والوعيد ، قال الذهبي في « السير » (١٦/١٠٨) : [أما الزاهد محمد بن عبد الله بن مسرة الأندلسي الذي ألف في التصوف ، فتوفي سنة تسع عشرة وثلاث مئة ، **رمي بالقدر**] .

وقال ابن الفرضي في « تاريخ علماء الأندلس » : [قال لي الخطّاب بن مسلمة : أتّهم بالزَّنْدقة فخرجفَاراً ، وتردد بالمشرِق مدة ، **فاشتَغَل بملاقاة أهل الجَدَل ، وأصحاب الكَلاَم ، والمُعْتَزِلة** ، ثم انْصَرَف إلى الأنْدَلُس ، فأظهر نسْكاً وَوَرعاً ، واغتر النَّاس بظاهره ، فاختلفوا إليه وسمعوا منه ... وكان : يقُول بالاستطاعة ، **وإنفاذ الوعيد** ، ويحرف التأويل في كثير من القرآن ، وكان : مع ذلك يدعى التكلم على تصحيح الأعمال ، ومحاسبة النُّفوس على حقيقة الصدق ... وقال ابن حارث : النّاس في ابن مسرة فرقتان : فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة في العِلم والزَّهد ، وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه في **الوَعْد والوَعِيد** ، وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأنْدَلُس الجارية على مذهب التقليد والتسليم] .

(إبراهيم بن سعيد بن الطيب ، أبو إسحاق الرفاعي الضرير)

قال عنه ياقوت في « معجم الأدباء » : [قدم صبياً ذا فاقة إلى واسط ، فدخل الجامع إلى حلقة عبد الغفار الحصيني ، فتلقن القرآن ، فكان معاشه من أهل الحلقة ، ثم أصعد إلى بغداد ، فصحب أبا سعيد السيرافي ، وقرأ عليه كتاب « شرح سيبويه » ، وسمع منه كتب اللغة والدواوين ، وعاد إلى واسط وقد مات عبد الغفار ، فجلس صدراً يقرئ الناس في الجامع ، ونزل الزيدية من واسط ، وهناك تكون الرافضة والعلويون ، فنسب إلى مذهبهم ، ومقت على ذلك ، وجفاه الناس ، وكان شاعراً حسن الشعر جيده ، ... ، ومات سنة إحدى عشرة وأربعمائة][٣٦٣] .

(إبراهيم بن سَيَّار النَّظَّام)

قال ابن حجر في « لسان الميزان » (١/٦٧) : [إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام ، أبو إسحاق البصري ، مولى بني بحير بن الحارث بن عباد الضبعي ، من رؤوس المعتزلة ، متهم بالزندقة وكان شاعراً أديباً بليغاً] .

قلت : وقد اتُّهِم النظّامُ بالتشيع ، قال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [ومنها ميله إلى الرفض ووقوعه في أكابر الصحابة رضي الله عنهم ، وقال : نص النبي صلى الله عليه وسلم على أن الإمام علي وعيَّنه وعرفت الصحابة ذلك ولكن كتمه عمر لأجل أبي بكر رضي الله عنهما ، وقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها] .

ولابن مسرة ترجمة في « الأعلام » (٦/٢٢٣) .

(٣٦٣) ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٤١٣) ، والصفدي في « الوافي بالوفيات » .

(إبراهيم بن قَطَن المهريّ القيروانيّ النحوي ، أخو عبد الملك)

قال عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [ذكره الزُّبيدي في كتابه[٣٦٤] فقال : قرأ إبراهيم النحو قبل أخيه أبي الوليد ، وكان سبب طلب أبي الوليد النحو أن أخاه إبراهيم رآه يوماً وقد مد يده إلى بعض كتبه يقلبه فأخذ أبو الوليد منها كتاباً ينظر فيه ، فجذبه منه وقال له : ما لك ولهذا ؟ وأسمعه كلاماً ، فغضب أبو الوليد لما قابله به أخوه وأخذ في طلب العلم حتى علا عليه وعلى أهل زمانه واشتهر ذكره وسما قدره فليس أحد يجهل أمره ولا يعرف إبراهيم من الناس إلا القليل ، **وكان إبراهيم يرى رأي الخوارج الإباضية** ، وكان في حدود الخمسين والمائتين تقريباً] .

وقال عنه الفيروزآبادي في « البلغة » (ص ٤٦) : [**لغوي جليل ، وكان إباضياً**][٣٦٥] .

(أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود بن حَمْدون النديم ، أبو عبد الله)

قال عنه ياقوت في « معجم الأدباء » : [ذكره أبو جعفر الطوسي في **مصنفي الإمامية** ، وقال : هو شيخ أهل اللغة ووجههم ، وأستاذ أبي العباس ثعلب ، قرأ عليه قبل ابن الأعرابي ، وتخرج من يده][٣٦٦] .

---

(٣٦٤) وهو كتاب « طبقات اللغويين والنحويين » .

(٣٦٥) ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٤٢٣) ، وياقوت في « معجم الادباء » .

(٣٦٦) ترجمه السيوطي في «بغية الوعاة » (١/٢٩١) .

(أحمد بن عبد الله بن سليمان المعروف بأبي العلاء المعرّيّ)

قال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٨/٢٣) : [هو الشيخ العلامة شيخ الآداب ... المعري الأعمى ، اللغوي الشاعر ، صاحب التصانيف السائرة ، **والمتهم في نحلته** ، ولد في سنة ثلاث وستين وثلاث مئة] .

وقال ياقوت في « معجم الأدباء » : [**وكان متهماً في دينه** ، يرى رأي البراهمة ، لا يرى إفساد الصورة ، ولا يأكل لحماً ، ولا يؤمن بالرسل والبعث والنشور][٣٦٧] .

(أحمد بن عبد الوهاب بن يونس القرطبي ، أبو عمر المعروف بابن صلّى الله)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٣٣٢) : [قال ابن الفرضي : كان حافظاً للفقه ، عالماً بالاختلاف ، ذكياً ، بصيراً بالحجاج ، حسن المنظر ، وكان يميل إلى مذهب الإمام الشافعي رحمه الله ، وكان له حظ وافر من العربية واللغة وكان ينسب إلى **الاعتزال** . مات سنة تسع وستين وثلاثمائة] .

وقال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [أبو عمر القرطبي الشافعي ، أحمد بن عبد الوهاب بن يونس أبو عمر القرطبي الفقيه الشافعي تلميذ عبيد الشافعي ، كان ذكياً عالماً بالاختلاف لسناً مناظراً نحوّياً لغويّاً **وينسب إلى الاعتزال**].

(أحمد بن علي بن الحسن ، أبو الرّضا ، المعروف بابن أبي الزُّنبور النّيليّ)

قال عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [سكن الموصل ، وكان أديباً فاضلاً قدم دمشق ومدح السلطان صلاح الدين بن أيوب، وعمر طويلاً ، وتأدب على سعيد

---

(٣٦٧) وقد ترجم السيوطي أبا العلاء المعري في « بغية الوعاة » (١/٣١٥) .

ابن الدهان ، وكان من غلاة الرافضة ، وصله صلاح الدين بخمس مائة دينار ... وقال الشيخ شمس الدين : توفي سنة ثلاث عشرة وست مائة] .

ووصفه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٣٤١) قائلاً : [اللغوي المصري الشاعر] .

(أحمد بن علي بن معقل المهلبي الحمصي)

قال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٣/ ٢٢٢) : [ابن معقل ، كبير الرافضة النحوي العلامة عز الدين ... أخذ التشيع بالحِلَّة ، والنحو عن الكندي وأبي البقاء ، وله النظم البديع ، والنثر الصنيع ، ... ، نظم « الإيضاح » و « التكملة » ، وسكن بعلبك في صحبة الملك الأمجد ، ... ، وتخرجوا به في المذهب ، توفي بدمشق في ربيع الاول سنة أربع وأربعين وستمائة] .

وقال عنه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٣٤٨) : [واتصل بالملك الأمجد فحظي عنده ، وعاش به رافضة تلك البلاد ، وكان وافر العقل ، غالياً في التشيع ، ديناً متزهداً][٣٦٨] .

(أحمد بن علي ، أبو بكر الميموني البرْزَنْديّ النحوي)

قال عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [ذكره أبو الفتح منصور ابن المعذر النحوي الأصبهاني المتكلم ، وقد ذكر جماعة من المعتزلة النحويين ، ثم قال: وأحمد بن علي النحوي البرزندي الشافعي النحوي المعتزلي][٣٦٩] .

---

(٣٦٨) ولابن معقل ترجمة في « الوافي بالوفيات » للصفدي .

(٣٦٩) له ترجمة في « بغية الوعاة » (١/ ٣٤٩) ، وفي « معجم الأدباء » .

(إسماعيل بن عباد بن العباس ، أبو القاسم الملقب بالصاحب كافي الكفاة)

قال عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥١١) : [الوزير الكبير العلامة ، الصاحب ، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس الطالقاني الأديب الكاتب ، ... ، وله تصانيف منها في اللغة «المحيط» سبعة أسفار ، و «الكافي» في الترسل ، وكتاب «الإمامة» ، وفيه مناقب الإمام علي ، ويثبت فيه إمامة من تقدمه .

وكان شيعياً معتزلياً مبتدعاً ، تياهاً صلفاً جباراً ، وقيل : إنه ذكر له البخاري ، فقال : ومن البخاري ؟! حشوي لا يعول عليه ، ... ، مات الصاحب في صفر سنة خمس وثمانين وثلاث مئة ، عن تسع وخمسين سنة][٣٧٠] . وقال عنه الثعالبي في «يتيمة الدهر» (٣/ ٢٢٥) : [ليست تحضرني عبارة أرضاها للإفصاح عن علو محله في العلم والأدب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بغايات المحسان ، وجمعه أشتات المفاخر ، لأن همة قولي تنخفض عن بلوغ أدنى فضائله ومعاليه ، وجهد وصفي يقصر عن أيسر فواضله ومساعيه ، ولكني أقول هو صدر المشرق ، وتاريخ المجد ، وغرة الزمان ، وينبوع العدل والأحسان ، ومن لا حرج في مدحه بكل ما يمدح به مخلوق ، ولولاه ما قامت للفضل في دهرنا سوق، وكانت أيامه للعلوية والعلماء والأدباء والشعراء ، وحضرته محط رحالهم وموسم فضلائهم ومترع آمالهم] .

قلت : ومحل الصاحب في علوم اللغة معروف ، ولأهل الفضل مكشوف ، ومصنفاته دالة على ذلك وشاهدة بعلو كعبه وعظم منزلته ، ومن أشهر هذه

---

(٣٧٠) ترجمه السيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٤٥٣) ، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٢٢٨) ، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ، واليافعي في «مرآة الجنان» ، وياقوت في «معجم الأدباء» ، وغيرهم كثير .

المؤلفات[٣٧١] : « المحيط في اللغة » و « الكشف عن مساوي المتنبي » و « جوهرة الجمهرة »[٣٧٢] و « نقض العروض » و « ديوانه » وغيرها كثير وكثير .

(بكر بن محمد المازني ، أبو عثمان)

قال ياقوت في « معجم الأدباء » : [بكر بن محمد بن بقية المازني ، أبو عثمان النحوي ، ... ، وهو من أهل البصرة ، وهو أستاذ المبرِّد . روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، ... ، **وكان إمامياً يرى رأي ابن ميثم ، ويقول بالإرجاء** ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه ، لقدرته على الكلام ، وكان المبرد يقول : لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو ، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه ، ... ، مات أبو عثمان فيما ذكره الخطيب في سنة تسع وأربعين ومائتين ، أو ثمان وأربعين ومائتين ، وذكر ابن واضح أنه مات سنة ثلاثين ومائتين][٣٧٣] .

(ثابت بن أسلم بن عبد الوهاب ، أبو الحسن الحلبي النحوي)

قال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٥١١) : [العلامة أبو الحسن الحلبي ، **فقيه الشيعة ، ونحوي حلب** ، ومن كبار تلامذة الشيخ أبي الصلاح ، تصدر للإفادة ، وله مصنف في كشف عوار الإسماعيلية وبدء دعوتهم ، وأنها على المخاريق ، فأخذه داعي القوم ، وحمل إلى مصر ، فصلبه المستنصر ، فلا رضي الله عمن قتله ،

---

(٣٧١) ذكرها الصفدي في « الوافي بالوفيات » .

(٣٧٢) وهو مختصر لكتاب « الجمهرة » لابن دريد .

(٣٧٣) ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٤٦٣) ، والفيروزآبادي في « البلغة » (ص ٧١) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٢/٢٧٠) ، والحافظ اليغموري في « نور القبس » .

وأحرقت لذلك خزانة الكتب بحلب ، وكان فيها عشرة آلاف مجلدة ، فرحم الله هذا المبتدع الذي ذب عن الملة ، والأمر لله] .

قال الصفدي في ((الوافي بالوفيات)) : [وكان صلبه في حدود الستين والأربع مائة][374] .

(الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، الإمام أبو علي الفارسي)

قال السيوطي في ((بغية الوعاة)) (١/٤٩٦) : [المشهور ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزّجّاج وابن السّرّاج ومَبْرمان ، وطوف بلاد الشام ، وقال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد . وبرع من طلبته جماعة كابن جني ، وعلي بن عيسى الرَّبَعِي . **وكان متهماً بالاعتزال**[375] ، ... ، ومن تصانيفه : ((الحجة)) ، ((التذكرة)) ، أبيات الإعراب ، تعليقة على كتاب سيبويه ، المسائل الحلبية ، البغدادية ، القصرية ، البصرية ، الشيرازية ، العسكرية ، الكرمانية - وقد وقعت على غالب هذه المسائل - ، ((المقصور والممدود)) ، ((الأغفال)) ، وهو مسائل أصلحها على الزجاج ، وغير ذلك . توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة][376] .

---

(٣٧٤) ترجمه السيوطي في ((بغية الوعاة)) (١/٤٨٠) .

(٣٧٥) قال السيوطي في ((المزهر)) (١/١٤) : [وقال ابن جني في ((الخصائص)) ، وكان هو وشيخه أبو علي مُعتَزليَّين] ، وقال عنه الذهبي في ((السير)) (١٦/٣٧٩) : [إمام النحو ، ... ، وكان فيه اعتزال] .

(٣٧٦) انظر ترجمته في ((الوافي بالوفيات)) ، و ((معجم الأدباء)) ، و ((مرآة الجنان)) لليافعي ، و ((وفيات الأعيان)) (٢/٨٠) ، و ((البلغة)) (ص ٨٠) .

(أبو الحسن البوراني)

قال ياقوت الحموي في ((معجم الأدباء)) : [ذكره محمد بن إسحاق في نحاة المعتزلة ووصفه بالتدقيق في مسائل ((الكتاب)) لسيبويه ، وكان من طبقة أبي علي الفارسي][377] .

(الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضي أبو سعيد السيرافي)

قال عنه الفيروزآبادي في ((البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة)) (ص ٨٦) : [ولي قضاء بغداد وسكن الجانب الشرقي ، وكان أبوه مجوسياً واسمه بهزاد ، فأسلم فسماه ابنه عبد الله ، قرأ النحو على ابن السرّاج وعلى أبي بكر مبرمان ، واللغة على أبي بكر بن مجاهد وابن دريد ، وكان ورعاً عالماً ، يأكل من كسب يده ، ولا يخرج من بيته إلى الحُكم إلا بعد نسخ عشر ورقات يأخذ أخرجتها عشرة دراهم ، **وكان يتجاهر بالاعتزال** ، وله تآليف منها ((شرح كتاب سيبويه)) ، وأحسن فيه . مات سنة ٣٦٨ هـ][378] .

قلت : تكاد تُجمع مصادر ترجمة السيرافي على نسبة الاعتزال إليه ، إلا أن الكثير ينص على عدم ظهور ذلك وانكشافه منه ، فلعله كان يخشى إظهار عقيدته خوفاً من التنكيل به !!

---

(٣٧٧) ذكره السيوطي في ((بغية الوعاة)) (١/٥٢٧) .

(٣٧٨) انظر ترجمة السيرافي في ((معجم الأدباء)) ، و ((تاريخ بغداد)) (٧/٣٤٢) ، و ((لسان الميزان)) (٢/٢١٨) ، و ((سير أعلام النبلاء)) (١٦/٢٤٧) ووصفه الذهبي هناك بقوله : [العلامة إمام النحو] .

(الحسن بن محمد بن أحمد بن نجا الإربلي النحوي ، عز الدين الضرير)

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» : [الحسن بن محمد بن أحمد بن نجا ، الإربليّ ، **الرافضيّ**[٣٧٩] ، المتكلّم ، الفيلسوف ، العزّ ، **الضّرير** ، **كان بارعاً في العربية والأدب** ، رأساً في علوم الأوائل . كان بدمشق منقطعاً في منزله يقرىء المسلمين وأهل الكتاب والفلاسفة . وله حرمة وافرة وهيْبة][٣٨٠] .

قلت : كانت وفاته في ربيع الآخر سنة ستين وستمائة[٣٨١] .

(الحسن بن محمد بن علي بن رجاء، أبو محمد اللغوي ، المعروف بابن الدهان)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٥٢٣) : [قال ابن النجار والقفطي : **أحد الأئمة النحاة** المشهورين بالفضل والتقدم ، وكان متبحراً في اللغة ، ويتكلم في الفقه والأصول ، قرأ بالروايات ، ودرس الفقه على مذهب أهل العراق ، والكلام على **مذهب المعتزلة** ، وأخذ العربية عن الرَّبَعِي ويوسف بن السِّيرافي والرّمانيّ ، وسمع الحديث من أبي الحسين بن بشران وأخيه أبي القاسم ، وحدث باليسير ، أخذ عنه الخطيب التبريزي وغيره . وكان يلقِّب كل من قرأ عليه ، ويتعاطى الترسل والإنشاء ، وكان بذّ الهيئة ، شديد الفقر ، سيء الحال ، يجلس في الحلقة وعليه ثوب لا يستر عورته .مات يوم الاثنين ثالث جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وأربعمائة][٣٨٢] .

---

(٣٧٩) قال الصفدي في ترجمته في «الوافي بالوفيات» ما نصه : [وكان يصرح بتفضيل علي على أبي بكر] .

(٣٨٠) انظر ترجمته في «فوات الوفيات» ، و «ذيل مرآة الزمان» لليونيني .

(٣٨١) كما ذكر السيوطي في ترجمته في «بغية الوعاة» (١/٥١٨) .

(٣٨٢) ترجمه الصفدي في «الوافي بالوفيات» .

(الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي)

قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/٢٦٧) : [الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمذاني ، نزيل حلب . أخذ ببغداد عن أبي بكر بن دريد وأبي بكر بن مجاهد وأبي عمر الزاهد وابن الأنباري وسمع علي أبي العباس بن عقدة وغيره . قال ابن أبي طي : كان إمامياً عالماً بالمذهب ، قلت : وقد ذكر في كتاب «ليس»(٣٨٣) ما يدل على ذلك ، وقال الذهبي في «تاريخه» : «كان صاحب سنة» ، قلت : يظهر ذلك تقرباً لسيف الدولة صاحب حلب ، فإنه كان يعتقد ذلك ، وقد قرأ أبو الحسين النصيبي وهو من الإمامية عليه كتابه في الإمامة ، وله تصنيف في اللغة والفراسة وغيرهما ، ... ، مات بحلب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، وقيل في التي قبلها](٣٨٤) .

(الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي)

قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/٢٦٥) : [ذكره يحيى بن الحسن بن البِطريق في رجال الشيعة وقال : كان أديباً نحوياً قارئاً خبيراً بالقراءات كثير السماع ، وله أرجوزة جيدة في النحو يقول فيها :

---

(٣٨٣) قال السيوطي في «المزهر» (٢/٣) : [وقد ألف ابن خالويه كتاباً حافلاً في ثلاثة مجلدات ضخمات سماه كتاب «ليس» موضوعه ليس في اللغة كذا إلا كذا ، و قد طالعته قديماً و انتقيت منه فوائد ، وليس هو بحاضر عندي الآن ، وتعقب عليه الحافظ مُغْلَطاي مواضع منه في مجلد سماه «الميس على ليس» ، ويقع لصاحب القاموس في بعض تصانيفه أن يقول عند ذكر فائدة : و هذا يدخل في باب ليس] .

(٣٨٤) انظر ترجمة ابن خالويه في «بغية الوعاة» (١/٥٢٩) ، و «البلغة» (ص ٩٠) ، و «شذرات الذهب» (٢/٧١) ، و «يتيمة الدهر» (١/١٣٦) ، و «وفيات الأعيان» (٢/١٧٨) ، و «معجم الأدباء» .

منزلة النحو من الكلام   منزلة المِلْح من الطعام

وله رواية عن أحمد بن عيسى بن رشدين ، روى عنه محمد بن أحمد بن شهربار ، وذكره ابن رستم الطبري في كتاب « بشارة المصطفى بشيعة المرتضى »][385] .

(زيد الموصلي النحوي ، المعروف بـ مَرْزَكّة)

قال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [الموصلي الرافضي ، زيد مَرْزَكّة - بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاء وتشديد الكاف - كذا وجدتُهُ مضبوطاً ، موصليّ من قرية من قراها . **كان نحويّاً شاعراً أديباً إلاّ أنّه كان رافضيّاً دجّالاً** ، ومن شعره الذي أبان فيه عن سوء مذهبه قولُهُ يستطرد بأبي بكر رضي الله عنه من الكامل :

وإذا لِزِمْتُ زمامَها قَلِقَتْ   قَلَقَ الخِلافةِ في أبي بَكْرِ

وقال يرثي الحسين رضي الله عنه من قصيدة من الطويل :

فلولا بُكاءُ المُزنِ حُزْناً لِفَقْدِهِ   لَمَا جادَنا بَعْدَ الحسينِ غَمامُ
ولو لم يشُقَّ الليلُ جِلْبابَه أسى   لما انجابَ من بعدِ الحسينِ ظَلامُ

][386] .

(سعيد بن أوس بن ثابت ، أبو زيد الأنصاري)

قال السيوطي عنه في « بغية الوعاة » (١/ ٥٨٢) : [الإمام المشهور ، كان إماماً نحويساً ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ، ورؤبة بن العجاج ، وعمرو بن عبيد ، وأبي

---

(٣٨٥) ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٥٣١) .

(٣٨٦) ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٥٧٤) .

حاتم السجستاني ، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وعمر بن شبة ، وطائفة ، وروى له أبو داود والترمذي .

وجده ثابت ، شهد أحداً والمشاهد بعدها ، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته به ...

توفي سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل : أربع عشرة ، وقيل : ست عشرة ، عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة] .

قلت : رُمي الإمام أبو زيد بالقدر والتشيع . قال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٤/٥) : [وقال مسلم في « الكنى » : يذكر بالقدر ، وقال النسائي في « الكنى » : نسب إلى القدر ، وقال الحاكم في « المستدرك » : كان ثقة ثبتاً ، وقال عبد الواحد في « مراتب النحويين » : [كان ثقة مأموناً عندهم ويذكر بالتشيع ، وكان من أهل العدل] .

وقال ياقوت في « معجم الأدباء » : [وكان يُرمى بالقدر] .

(سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن ، المعروف بالأخفش[٣٨٧] الأوسط)

قال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٠/٢٠٦) : [الأخفش ، إمام **النحو** ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني مُجَاشِع ، أخذ عن الخليل بن أحمد ، ولزم سيبويه حتى برع ، وكان من أسنان سيبويه بل أكبر ، قال أبو حاتم السجستاني : **كان الأخفش قدرياً** رجل سوء ، كتابه في المعاني صويلح ، وفيه

(٣٨٧) قال الذهبي في « السير » (١٤/٤٨٠) : [الأخفش : هو الضعيف البصر مع صغر العين] .

أشياء في القدر ، وقال أبو عثمان المازني : كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، ... ، مات الأخفش سنة نيف عشرة ومئتين ، وقيل: سنة عشر][388] .

وقال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٥٩٠) : [وكان معتزلياً] .

(سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي)

قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٣/٣٩) : [نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي الحنبلي ، الأصولي المتفنن ، ولد سنة بضع وسبعين وستمائة بقرية طوفا من أعمال صرصر ، وحفظ بها «مختصر الخرقي» في الفقه ، و «اللمع» في النحو لابن جنى... وقرأ العربية والتصريف على أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي ... وقرأ على أبي حيان النحوي مختصره لكتاب سيبويه ، ... ، وشرح مقامات الحريري في مجلدات وغير ذلك ، وكان مع ذلك كله شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة حتى أنه قال في نفسه أشعري حنبلي رافضي هذه إحدى العبر ووجد له في الرفض قصائد ويلوح به في كثير من تصانيفه حتى أنه صنف كتاباً سماه «العذاب الواصب على أرواح النواصب»] . وقال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٥٩٩) : [قال الصفدي : كان فقيهاً شاعراً أديباً ، فاضلاً قيماً بالنحو واللغة والتاريخ ، مشاركاً في الأصول ، شيعياً يتظاهر بذلك ، وجد بخطه هجو في الشيخين ، ففوض أمره إلى بعض القضاة ، وشهد عليه بالرفض ، فضرب ونفى إلى قوص ، فلم ير منه بعد ذلك ما يشين ، ولازم الاشتغال وقراءة

---

(٣٨٨) له ترجمة في «الوافي بالوفيات» ، و «معجم الأدباء» ، و «تاريخ العلماء النحويين» لأبي المحاسن التنوخي .

الحديث ، ... ، مات في رجب سنة عشر وسبعمائة - وبخط ابن مكتوم - سنة إحدى عشرة] .

(ظالم بن عمرو بن ظالم ، أبو الأسود الدُّؤَلِيّ ، مؤسس علم النحو)

قال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٤/٨١) : [أبو الأسود الدُّؤَلي[٣٨٩] ، ويُقال الديلي ، العلامة الفاضل قاضي البصرة ، واسمه ظالم بن عمرو على الأشهر ، ولد في أيام النبوة ، ... ، قال أحمد العجلي: ثقة ، **كان أول من تكلم في النحو**[٣٩٠] .

وقال الواقدي : أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال غيره : قاتل أبو الأسود يوم الجمل مع علي بن أبي طالب ، **وكان من وجوه الشيعة** ، ومن أكملهم عقلاً ورأياً ، ... ، قال يحيى بن معين : مات أبو الأسود في طاعون الجارِف سنة تسع وستين ، وهذا هو الصحيح] .

وقال السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٢٢) : [**أول من أسس النحو** ، ... ، كان من سادات التابعين ، ومن أكمل الرجال رأياً، وأسدهم عقلاً ، **شيعياً** شاعراً ، سريع الجواب، ثقة في حديثه] .

وقال الصفديُّ في « الوافي بالوفيات » : [تابعي ، **شيعي** ، شاعر ، نحوي] .

---

(٣٨٩) جاء في « لسان العرب » (١١/٢٣٣) : [والدُّئِل دُوَيَّبة كالثعلب ، ... ، قال : الأخفش وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأَسود الدُّؤَلي، إِلاَّ أَنهم فتحوا الهمزة على مذهبهم في النسبة استثقالاً لتوالي الكسرتين مع ياءَي النسب ، ... ، قال ابن السكيت : هو أبو الأَسود الدُّؤَلي ، مفتوح الواو مهموز ، منسوب إِلى الدُّئِل من كنانة] .

(٣٩٠) قال ابنُ سلام الجمحي في « طبقات فحول الشعراء » : [وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها : أبو الأسود الدؤلي] .

قلت : وقد نسبه لشيعة سيدنا علي الأصبهانيُّ في «الأغاني» (١٢/٣٤٦) بقوله : [وكان من وجوه شيعة سيدنا علي][٣٩١] .

(عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٥٤) : [قال ابن حجر[٣٩٢] : كان بارعاً في الأصول والعربية . دَرّس بالأسدية بحلب ، وكان أحد أئمة المعقول ، حسن الشيبة ، يتشيع .مات سنة ست وسبعين وسبعمائة] .

(عبد الله بن محمد بن هارون الأندلسي المالكي النحوي ، أبو محمد)

قال عنه السيوطيُّ في «بغية الوعاة» (٢/٦٠) : [نزيل تونس ، ولد سنة ثلاث وستمائة ، وأخذ النحو عن الدَّبَّاج والشَّلَوْبِين ، ولازم خال أمه عصام بن خلصة ، وقرأ القرآن على جده لأمه محمد بن قادم المَعافريّ ، وسمع من أبي القاسم بن بقيّ وغيره . وهو من بيت علم وجلالة ، برع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب والتواريخ ، وله نظم ونثر كثير . وكان شديد التشيع ، اختلط قبل موته قليلاً . وانفرد بعلو الإسناد[٣٩٣] ، وروى عنه أبو حيان والوادي آشي وجماعة . ومات سنة ثنتين وسبعمائة] .

---

(٣٩١) وانظر ترجمة الدؤلي في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ، و «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ، و «وفيات الأعيان» لابن خلكان .

(٣٩٢) انظر «الدرر الكامنة» (٣/٦٨) .

(٣٩٣) قال الصفدي في «أعيان العصر وأعوان النصر» : [قال شيخنا الذهبي : وكتب إلينا بمروياته عام سبع مئة ، كان قد جمع بين الرواية والدرايه ، وتحقق عند الناس ماله بالعلم من العنايه ،

وقال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [وقال قاضي القضاة العلامة تقي الدين السبكي : رأيت بخط ناصر الدين بن سلمة الغرناطي : شيخنا ابن هارون فيه تشيعٌ وانحرافٌ عن معاوية وابنه ، يطعن فيهما نظماً ونثراً] .

قلت : وله ترجمة في « الدرر الكامنة » (٣/٨٧) .

(عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم الزجّاجيّ)

قال الفيروزآبادي في « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص ١٣١) : [أبو القاسم النحوي ، تلميذ الشيخ أبي إسحاق الزجاج ، قرأ عليه ، ونُسب إليه ، ... ، ومن تصانيفه : كتاب « الجُمل »[٣٩٤] في النحو ، وكتاب « شرح خطبة أدب الكاتب » ، وكتاب « الأمالي » ، **وكان متشيعاً** مدرساً بجامع بني أمية بدمشق ، كان يغسل مكان درسه لأجل تشيعه ، وكان حسن الشارة ، مليح البزّة . لما صنف « الجمل » لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة . توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ][٣٩٥] .

(عبد العزيز بن حكم بن أحمد ، أبو الأصبغ القرطبي)

قال عنه ابن الفرضي في « تاريخ علماء الأندلس » : [كانَ عالِماً بالنَحو والغَرِيب والشّعر ، شاعِراً مائلاً إلى الكلام والنظر ، **شُهِر بانتِحال مَذْهَب ابن مَسَرّة** ، فغضّ ذلك

وأخذ عنه الكبار ، وأعاد جدة ما قد خمل من هذا الفن وبار ، إلا أنه كان يتشيع ظاهراً ، ويطعن في معاوية وابنه ناظماً وناثراً] .

(٣٩٤) قال ابن خلكان في « وفيات الأعيان » : [وكتابه « الجمل » من الكتب المباركة ، لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به ، ويقال إنه صنفه بمكة حرسها الله تعالى ، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه] .

(٣٩٥) له ترجمة في « بغية الوعاة » (٢/٧٧) ، وفي « وفيات الأعيان » ، و « الوافي بالوفيات » .

منه . وكانَ أديباً حليماً ، حدّث وسمعَ منه . قالَ لي : وُلِدْتُ سنة عشرة وثلاثُ مائةٍ - أحسبه قالَ في شوّال - ، وتُوفّي لَيْلَةَ السّبت لاثنَتي عشْرة لَيلة بَقِيَت من المحرّم سنة سَبْع وثمانين وثلاثِ مائة][396] .

(عبد العزيز بن العباس ، أبو أحمد النحوي)

قال عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [من أصحاب أبي علي الفارسي ، وصحب عضد الدولة ، وكان من جلسائه وأعيان أصحابه ، وكان معتزلياً][397] .

(عبيد الله بن محمد بن أبي بُرْدة النحوي اللغوي ، أبو محمد القَصري)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/١٢٧) : [من قصر الزيت بالبصرة ، معتزلي ، ولي قضاء فارس . وصنف « الانتصار لسيبويه على المبرد » ، ومسائل سألها أبا عبد الله البصري في إعجاز القرآن ، وغير ذلك] .

وقال عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [**نحوي ، لغوي ، معتزلي**] .

قلت : وله ترجمة في « معجم البلدان » .

(عثمان بن جِنِّي ، أبو الفتح النحوي)

قال عنه السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/١٣٢) : [من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو ، وسببه أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل ، فمر به أبو علي الفارسي ، فسأله عن مسألة

(٣٩٦) ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٩٩) .

(٣٩٧) ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/١٠٠) .

في التصريف ، فقصر فيها ، فقال له أبو علي : زَبَّبْتَ قبل أن تحصرَم ، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف ، ولما مات أبو علي تصدر ابن جني مكانه ببغداد ، وأخذ عنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي .

قال(٣٩٨) في ((دمية القصر)) : ((وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ما له ، سيما في علم الإعراب ، فقد وقع منها على ثمرة الغراب)) . وكان يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره ، أنفة وإكباراً لنفسه ، وكان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس .

صنف: ((الخصائص)) في النحو ، ((سر الصناعة)) ، شرح تصريف المازني ، شرح مستغلق الحماسة ، شرح المقصور والممدود ، شرحان على ديوان المتنبي ، ((اللمع)) في النحو ، ذا القدّ ، جمعه من كلام شيخه الفارسي ، المذكر والمؤنث ، محاسن العربية ، المحتسب في إعراب الشواذ ، شرح الفصيح ، وغير ذلك .

مولده قبل الثلاثين وثلاثمائة ، ومات لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة] .

قلت : وكان ابن جني معتزلياً مثل شيخه أبي علي الفارسي ، صرح بذلك السيوطي في ((المزهر)) (١٤/١) فقال : [وقال ابن جني في ((الخصائص)) ، وكان هو وشيخه أبو علي مُعتَزِليَّين] .

---

(٣٩٨) هو علي بن الحسين الباخرزي (ت ٤٦٧ هـ) ، وتمام اسم كتابه هذا ((دمية القصر وعصرة أهل العصر)) ، وهو ذيل لـ ((يتيمة الدهر)) للثعالبي ، انظر ((الأعلام)) (٢٧٣/٤) للزركلي .

(علي بن الحسين ، أبو الفرج الأصبهاني ، صاحب كتاب « الأغاني »)

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٢٠١) : [أبو الفرج ، علي بن الحسين ن محمد القرشي الأموي الأصبهاني الكاتب، مصنف كتاب «الأغاني»[٣٩٩] ، ... ، كان حراً في نقل الآداب ، ... ، وكان بصيراً بالأنساب وأيام العرب ، جيد الشعر . قال أبو علي التنوخي : كان أبو الفرج يحفظ من الشعر والأخبار والأغاني والمسندات والنسب ا لم أرقط من يحفظ مثله، ويحفظ اللغة والنحو والمغازي ، ... ، والعجب أنه أموي شيعي ، ... ، مات في ذي الحجة سنة ست وخمسين وثلاث مئة ، وله اثنتان وسبعون سنة] .

وقال ابن خلكان في « وفيات الأعيان » (٣/٣٠٧) : [قال التنوخي : ومن لمتشيعين الذين شاهدناهم أبو الفرج الأصبهاني ، كان يحفظ من الشعر والأغاني الأخبار والآثار والأحاديث المسندة والنسب ما لم أر قط من يحفظ مثله ، ويحفظ دون لك من علوم أخر منها اللغة والنحو] .

(علي بن عبد القادر المراغي المعتزلي شرف الدين)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/١٧٦) : [قال التقي ابن الكرماني : كان اضلاً في العلوم العقلية والعربية ، ويقرأ « الكشاف » ، و « المنهاج » في الأصول ، رعاً في الطب والنجوم ، معتزلياً ، ونسب إلى رفض ، فرفع إلى حاكم وعُزِّرَ

---

٣٩٩) قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/٣٠٧) : [وله المصنفات المستملحة ، ها : كتاب « الأغاني » الذي وقع الاتفاق على أنه لم يعمل في بابه مثله ، يقال إنه جمعه في خمسين نة] .

واستتيب . وكان صوفياً بخانقاه السميساطية ، فأخرج منها وأنزل بخانقاه خاتون ، فاستمر إلى أن مات سنة ثمان وثمانين وسبعمائة] .

(علي بن عيسى بن علي ، أبو الحسن الرُّمّاني)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/ ١٨٠) : [وكان يُعرف أيضاً بالإخشيدي ، وبالورّاق ، وهو بالرماني[٤٠٠] أشهر ، كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلياً . ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد .قال أبو حيان التوحيدي : « لم ير مثله قط علماً بالنحو وغزارة بالكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ، مع تأله وتنزه ودين وفصاحة ، وعفاف ونظافة »[٤٠١] ، ... ، صنف الرماني : التفسير[٤٠٢] ، الحدود الأكبر ، الأصغر ، شرح أصول ابن السراج ، شرح موجزه ، شرح سيبويه ، شرح

(٤٠٠) قال ابن خلكان في « وفيات الأعيان » (٣/ ٢٩٩) : [والرُّمّاني : بضم الراء وتشديد الميم وبعد الألف نون ، هذه النسبة يجوز أن تكون إلى الرمان وبيعه ، ويمكن أن تكون إلى قصر الرمان ، وهو قصر بواسط معروف ، وقد نسب إلى هذا وهذا خلق كثير ، ولم يذكر السمعاني أن نسبة أبي الحسن المذكور إلى أيها ، والله أعلم] .

(٤٠١) نقل ذلك عن أبي حيان التوحيدي ياقوتُ الحموي في « معجم الأدباء » ، وذكر أنه قرأه بخطه .

(٤٠٢) وهناك جزء مخطوط من هذا التفسير محفوظ في معهد الدراسات الشرقية بطشقند ، ومنه صوره في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت عنوان (تفسير غير مفهرس ، م ٣٦١ ، رقم ٩٢ ، مكتبة طشقند ٣١٣٧) .

مختصر الجرمي ، شرح الألف واللام للمازني ، شرح المقتضب ، شرح الصفات ، معاني الحروف ، وغير ذلك . مات في حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثماني وثلاثمائة] .

وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٥٣٣) : [علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي ، ... ، وكان يتشيع ويقول : علي أفضل الصحابة ، ... ، أصله من سر من رأى ، ومات ببغداد ، وكان من أوعية العلم[٤٠٣] على بدعته][٤٠٤] .

(علي بن عبد الملك بن سليمان بن دهثم الفقيه ، أبو الحسن الطرسوسي)

قال عنه الذهبي في « تاريخ الإسلام » : [نزيل نيسابور ، كان أديباً فصيحاً ، إلا أنه متهاوناً بالسماع والرواية . روى عن أبي خليفة الجمحي ، وأبي علي الموصلي ، وعمر بن سنان المنبجي ، ... ، قال الحاكم : وكان معتزلياً] .

قلت : له ترجمة في « الوافي بالوفيات » ، وفيها قال الصفدي أنه توفي سنة ٣٨٤ هـ .

(علي بن محمد بن العباس ، أبو حيان التوحيدي)

قال الفيروزآبادي في « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص ١٤٥) : [كان إماماً في اللغة والنحو ، صحب السيرافي والصاحب بن عباد وله حط عليه كثير وكلام على أبي علي ، ومصنفاته مشهورة مات سنة أربع عشرة وأربعمئة بشيراز] .

---

(٤٠٣) قال الذهبي في « السير » (١٦/٤٤٦) : [وشيخ النحو علي بن عيسى الرماني] .

(٤٠٤) وانظر ترجمة الرماني في « تاريخ بغداد » (١٢/١٦) ، و « الوافي بالوفيات » ، و « معجم الأدباء » ، و « وفيات الأعيان » (٣/٢٩٩) ، و « مرآة الجنان » لليافعي ، و « البلغة » للفيروزآبادي (ص ١٥٤) .

وكان أبو حيان معتزلياً من تلاميذ علي بن عيسى الرماني ، قال عنه ياقوت في « معجم الأدباء » : [وكان متفنناً في جميع العلوم من النحو واللغة والشعر والأدب والفقه والكلام على رأي المعتزلة ، وكان جاحظياً يسلك في تصانيفه مسلكه ويشتهي أن ينتظم في سلكه ، فهو شيخ في الصوفية وفيلسوف الأدباء وأديب الفلاسفة]

قلت : ولأجل اعتزاله وتصوّفه شنّع عليه بعضهم ونسبه للزندقة والضلال ، فقال عنه الذهبي في « السير » (١٧/١١٩) : [أبو حيان التوحيدي ، الضال الملحد ، ... ، كان أبو حيان هذا كذاباً قليل الدين والورع عن القذف والمجاهرة بالبهتان تعرض لأمور جسام من القدح في الشريعة والقول بالتعطيل ولقد وقف سيدنا الوزير الصاحب كافي الكفاة(٤٠٥) على بعض ما كان يدغله ويخفيه من سوء الاعتقاد ، فطلبه ليقتله فهرب والتجأ إلى أعدائه ونفق عليهم تزخرفه وإفكه ثم عثروا منه على قبيح دخلته وسوء عقيدته وما يبطنه من الإلحاد ويرومه في الإسلام من الفساد وما يلصقه بأعلام الصحابة من القبائح ويضيفه إلى السلف الصالح من الفضائح فطلبه الوزير المهلبي فاستتر منه ومات في الاستتار] .

ولقد دافع الإمام تاج الدين السبكي عن أبي حيان وَرَدَّ تُهَم الذهبي هذه التي لا دليل عليها ، فقال في « طبقات الشافعية الكبرى » (٥/٢٨٨) : [الحامل للذهبي على

---

(٤٠٥) من مضحكات الأمور أن يعظم الذهبيُّ الصاحبَ بن عباد هنا ويقول عنه : سيدنا ، وفي موضع آخر من « السير » (١٦/٥١٢) يقول عنه في ترجمته : [وكان شيعياً معتزلياً مبتدعاً ، تياهاً صلفاً جباراً] ، فالظاهر أنه سيد الذهبي حين يحتاجه في الطعن بالآخرين ، ومبتدعاً حين لا حاجة له به ، فاعجب واستغرب !!!!

الوقيعة في التوحيدي مع ما يبطنه من بغض الصوفية هذان الكلامان[406]، ولم يثبت عندي إلى الآن من حال أبي حيان ما يوجب الوقيعة فيه، ووقفت على كثير من كلامه فلم أجد فيه إلا ما يدل على أنه كان قوي النفس مزدرياً بأهل عصره لا يوجب هذا القدر أن ينال منه هذا النيل، وسئل الشيخ الإمام الوالد رحمه الله عنه فأجاب بقريب مما أقول].

(علي بن محمد بن علي بن أحمد العِمراني الخوارزمي، أبو الحسن)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (١٩٥/٢) : [يُلقب حجة الأفاضل وفخر المشايخ، قال ياقوت : سيد الأدباء، وقدوة مشايخ الفضل، المحيط بأسرار الأدب، والمطلع على غوامض كلام العرب، قرأ على الزمخشري فصار أكبر أصحابه، وأوفرهم حظاً من غرائب آدابه، لا يشق غباره في الخط واللفظ، ولا يسمح عذاره في كثرة السماع والحفظ، سمع الحديث من الزمخشري وغيره، وكان ولوعاً بالسماع كتوباً، وجعل في آخر عمر أيامه مقصورة على نشر العلم وإفادته لطالبيه، وفزع الناس إليه في حل المشكلات وشرح المعضلات، وهو مع العلم الغزير والفضل الكثير علم في الدين، والصلاح المتين، وآية في الزهد، معتزلي. صنف : التفسير، اشتقاق الأسماء، المواضع والبلدان. مات نحو سنة ستين وخمسمائة][407].

---

(٤٠٦) هما كلام لابن الجوزي في «تاريخه»، وكلام لابن بابي في «الخريدة والفريدة»، وكلا الكلامين طعن في أبي حيان التوحيدي.

(٤٠٧) وله ترجمة في «الوافي بالوفيات»، و «معجم الأدباء».

(علي بن محمد بن علي الأستراباذي)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/١٩٧) : [المشهور بالفصيحيّ ، لتكراره على فصيح ثعلب ، قرأ النحو على عبد القاهر الجرجاني ، وقرأ عليه ملك النحاة ، ودرس النحو بالنظامية بعد الخطيب التبريزي ، ثم اتهم بالتشيع ، فقيل له في ذلك ، فقال : لا أجحد ، أنا متشيع من المفرق إلى القدم ، فأخرج ورُتِّب مكانه أبو منصور الجواليقي ، فكان يقصده التلامذة للقراءة عليه ، فيقول لهم : منزلي الآن بالكِراء ، والخبز بالشراء ، وأنتم تدخرون ، اذهبوا إلى من عزلنا به . روى عنه السِّلفي وجالسه . مات يوم الأربعاء ثالث عشر ذي الحجة سنة ست عشرة وخمسمائة ببغداد][٤٠٨] .

(علي بن محمد بن محمد الحِلِّي ، أبو الحسن)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/١٩٩) : [قال ياقوت : كان عارفاً بالنحو واللغة ، حسن الفهم ، جيد النقل ، حريصاً على تصحيح الكتب ، لم يضع قط في طرسه إلا ما وعاه قلبه وفهمه لبه ، وكان يجيد قول الشعر ، وكان نصيرياً ، وله تصانيف . مات في حدود سنة ست وستمائة . وقال ابن النجّار : قرأ النحو على ابن الخشّاب ، واللغة على ابن العصار ، وتفقه على مذهب الشيعة ، وبرع فيه ودرّسه ، وكان متديناً مصلياً بالليل ، سخياً ذا مروءة ، ثم سافر إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأقام بها ، وصار كاتباً لأميرها ، ثم قدم الشام ، ومدح السلطان صلاح الدين][٤٠٩] .

(٤٠٨) انظر ترجمته في «البلغة» (ص ١٥٦) ، وفي «وفيات الأعيان» (٣/٣٣٧) ، و «الوافي بالوفيات» ، و «معجم الأدباء» .

(٤٠٩) انظر ترجمته في «الوافي بالوفيات» ، و «معجم الأدباء» .

(عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي ، أبو البركات)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٢١٥) : [من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث ، ولد سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة ، وأخذ النحو عن زيد بن علي الفارسي ، وعنه ابن الشجري ، قال السمعاني : وكان خشن العيش ، صابراً على الفقر ، قانعاً باليسير ، زيدياً جارودي المذهب . سمع الخطيب البغدادي وابن النَّقُور، ومنه الحافظ ابن عساكر وغيره . قال يوسف بن مَقْلد : قرأ عليه جزءاً فمر بي ذكر عائشة فترضيت عنها ، فقال : أتدعو لعدو علي ! فقلت : حاشا وكلا ، ما كانت عدوته . وحج مع أبي طالب الهرماس فصرح له بالقول بالقدر وخلق القرآن ، فشق على أبي طالب ، وقال : إن الأئمة على غير ذلك ، فقال له : إن أهل الحق يعرفون بالحق ، ولا يعرف الحق بأهله . صنف شرح «اللمع» وغيره . ومات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة] . وقال عنه ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/٢٨٠) : [عمر بن إبراهيم العلوي الزيدي الكوفي الحنفي الشيعي المعتزلي][٤١٠] .

(عمرو بن بحر بن محبوب ، أبو عثمان الجاحظ)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٢٢٨) : [من أهل البصرة ، أحد شيوخ المعتزلة ، له كتاب «البيان والتبيين» ، وكتاب «الحيوان» ، وكتاب «العُرجان والبُرصان والقُرعان» . توفي في المحرم سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز التسعين] .

---

(٤١٠) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/١٤٥) ، و «شذرات الذهب» (٢/١٢٢) ، و «معجم الأدباء» .

وصفه الزركلي في «الأعلام» (٧٤/٥) بقوله : [كبير أئمة الأدب] ، وهو جدير بذلك ، ومن اطلع على مصنفاته تيقّن علو كعبه ، وعظيم مقامه . ومما قاله فيه ياقوتُ في «معجم الأدباء» : [سمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري ، وأخذ النحو عن الأخفش أبي الحسن وكان صديقه ، وأخذ الكلام عن النظام ، وتلقف الفصاحة من العرب شفاهاً بالمربد][411] .

(فنّاخسرو بن الحسن بن بُويه عضد الدولة ، أبو شجاع)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢٤٧/٢) : [أحد العلماء بالعربية ولأدب ، وكان فاضلاً نحوياً شيعياً ، له مشاركة في عدة فنون ، وله في العربية أبحاث حسنة وأقوال . نقل عنه ابن هشام الخضراوي في «الإفصاح» أشياء ، وكان كامل العقل ، غزير الفضل ، حسن السياسة ، شديد الهيبة ، بعيد الهمة ، ذا رأي ثاقب ، محباً للفضائل ، تاركاً للرذائل ، باذلاً في أماكن العطاء ، ممسكاً في أماكن الحزم ، له في الأدب يد متمكنه ، ويقول الشعر الجيد. تولى ملك فارس ، ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة ، ودانت له العباد والبلاد ، وهو أول من خطب له على المنابر بعد الخليفة ، وأول من لقب في الإسلام «شاهنشاه» . وله صنف أبو علي الفارسي «الإيضاح» و «التكملة»[412] ، وهو الذي أظهر قبر علي بن أبي طالب بالكوفة ، وبنى عليه المشهد][413] .

---

(٤١١) انظر ترجمة الجاحظ في «سير أعلام النبلاء» (٥٢٦/١١) ، و «وفيات الأعيان» (٤٧٠/٣) ، و «شذرات الذهب» (١٢١/١) .

(٤١٢) قال السيوطي في ترجمة أبي علي الفارسي في «بغية الوعاة» (٤٩٦/١) ما نصه : [وتقدم عند عضد الدولة ، وله صنف «الإيضاح» في النحو ، و «التكملة» في التصريف . ويقال : إنه لما عمل

قلت : سعى إليه المتنبي ومدحه بقصائد عدة ، منها القصيدة الهائية التي يقول فيها :

وَقَد رَأَيتُ المُلوكَ قاطِبَةً   وَسِرتُ حَتّى رَأَيتُ مَولاها

وكانت وفاة عضد الدولة سنة ٣٧٢ هـ ببغداد .

(قَنبر بن محمد بن عبد الله العجمي)

قال عنه السيوطي في « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » (٢/٢٦٥) : [قال ابن حجر[٤١٤] : كان عارفاً بالمعقولات ، وكان يُنبَز بالتشيع ، أقرأ بالجامع الأزهر . ومات في شعبان سنة إحدى وثمانمائة][٤١٥] .

(محمد بن آدم بن كمال ، أبو المظفر الهروي النحوي)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٧) : [قال عبد الغافر الفارسي في « تاريخ نيسابور » المسمى بـ « السياق » : أستاذ كامل ، إمام في الأدب والنحو والمعاني ، وبرز على أقرانه ومن تقدمه باستخراج المعاني ، وشرح الأبيات والأمثال . قرأ على الأستاذ

« الإيضاح » استقصره ، وقال : ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى وصنف « التكملة » ، فلما وقف عليها ، قال : غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو] .

(٤١٣) انظر ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٦/٢٤٩) ، و « وفيات الأعيان » (٤/٥٠) ، و « الوافي بالوفيات » ، و « مرآة الجنان » لليافعي .

(٤١٤) كما في « إنباء الغمر بأبناء العمر » وقال فيه هناك : [وكان حسن التقرير جيد التعليم مذكوراً بالتشيع ، وشوهد مراراً يمسح على رجليه من غير خف] .

(٤١٥) انظر ترجمته في « شذرات الذهب » (٩/٤) ، و « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » (١٣/٤) لابن تغري بردي .

أبي بكر الخوارزمي وأبي العلاء صاعد وغيرهما ، وتصدر لإقراء النحو والصرف والتفسير ، ولم يحدث لاشتغاله بغيره لا لعدم سماعه . وله في الأصول يد على طريقة **أهل العدل**[416] . شرح الحماسة ، وديوان المتنبي ، والإصلاح ، وأمثال أبي عبيدة ، وغير ذلك . مات بغتة سنة أربع عشرة وأربعمائة] .

(محمد بن أحمد بن حمدون الخولاني القرطبي ، أبو عبد الله)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٢٢) : [قال ابن الفرضي[417] : كان عالماً باللغة ، بليغاً لسناً ، حافظاً للأخبار والأنساب ، سمع قاسم بن أصبغ ، وابن أيمن . **وكان مشهوراً باعتقاد مذهب ابن مسرة** . ولد في جمادى الأولى سنة خمسين وثلاثمائة ، ومات يوم الثلاثاء لثمان بقين من شوال سنة ثمانين وثلاثمائة] .

---

(٤١٦) أهل العدل هم المعتزلة ، ويُقال : فلان عدلي ، أي يقول بالعدل وهو الأصل الثاني من أصول المعتزلة ، قال الذهبي في « لسان الميزان » (٦/٢٧) في ترجمة أبي سعيد الجرجاني : [وكان يرى مذهب أهل العدل يعني المعتزلة] .

(٤١٧) ترجمه ابن خلكان في « وفيات الأعيان » (٣/١٠٥) فقال عنه :

[أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي الأندلسي القرطبي ، الحافظ المعروف بابن الفرضيّ ، كان فقيها عالماً في فنون من العلم ، الحديث وعلم الرجال والأدب البارع وغير ذلك ، وله من التصانيف « تاريخ علماء الأندلس » وهو الذي ذيّل عليه ابن بَشْكُوال بكتابه الذي سماه « الصلة » ، وله كتاب حسن في « المؤتلف والمختلف » وفي « مشتبه النسبة » وكتاب في أخبار شعراء الأندلس وغير ذلك ... وقتلته البربر يوم فتح قرطبة ، وهو يوم الإثنين لست خلون من شوال سنة ثلاث وأربعمائة ، رحمه الله تعالى] .

(**محمد بن أحمد بن سهل الواسطي ، المعروف بابن الخالة**)

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٨/٢٣٥) : [ابن الخالة ، العلامة شيخ الأدب ، أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل بن بشران الواسطي ، **اللغوي** ، الحنفي ، المعدل ، ... ، قال أبو سعد السمعاني : كان الناس يرحلون إليه لأجل اللغة ، وهو مكثر من رواية كتبها .

وقال خميس الحوزي : قرأ كتاب سيبويه على ابن كردان ، ولازم حلقة الشيخ أبي إسحاق الرفاعي ، تلميذ السيرافي ، فكان يقول : قرأت عليه من أشعار العرب ألف ديوان .

قال : وكان جيد الشعر ، **معتزلياً** ، ... ، وقال أحمد بن صالح الجيلي : كان أحد شهود واسط ، وكان عالماً بالأدب ، راوية له ، ثقة ، **بارعاً في النحو** ، صار شيخ العراق في اللغة في وقته ، وانتهت الرحلة إليه في هذا العلم ، ... ، مات في نصف رجب سنة اثنتين وستين وأربع مئة][٤١٨] .

(**محمد بن أحمد - وقيل محمد - بن عبد الله ، المعروف بالمفَّجع**)[٤١٩]

قال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [من كبار النحاة ، كان شاعراً مفلقاً وشيعياً متحرقاً ، وبينه وبين ابن دريد مهاجاة ، وصنف كتاب « الترجمان » ،

---

(٤١٨) له ترجمة في « بغية الوعاة » (١/٢٦) ، و « البلغة » (ص ١٨٨) ، و « لسان الميزان » (٥/٤٣) ، و « معجم الأدباء » ، و « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » (ص ١١) ، و « المنتظم » (٨/٢٥٩) ، و « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » (٥/٨٥) ، و « الوافي بالوفيات » .

(٤١٩) قيل أنه لُقِّب بذلك لشعر قاله في مدح آل البيت ، فيتفجّع على قتل أئمتهم .

و «عرائس المجالس »، و «المتقدمين في الأيمان»، توفي سنة عشرين وثلاث مائة، وقال ياقوت : محمد بن أحمد][420] .

(محمد بن بحر الأصفهاني الكاتب ، أبو مسلم)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٥٩) : [كان نحوياً كاتباً بليغاً ، مترسلاً جدلاً ، متكلماً معتزلياً ، عالماً بالتفسير وغيره من صنوف العلم ، وصار عالم أصبهان وفارس ، له «جامع التأويل لمحكم التنزيل» ، أربعة عشر مجلداً ، على مذهب المعتزلة ، و «الناسخ والمنسوخ» ، وكتاب في النحو ، وجامع رسائله . مولده سنة أربع وخمسين ومائتين ، ومات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة] .

(محمد بن سالم الأطرابُلُسي ، المعروف بالعَقعَق)

قال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/١٠٨) : [قال الزُّبيدي : كان مترسلاً شاعراً ، صاحب نحو ولغة ، مع علم بالجدل ونظر فيه ، وكان معتزلياً . وقال الشيخ مجد الدين الشيرازي في «البلغة» : لغوي نحوي ، جدلي ، شاعر ، معتزلي] .

(محمد بن طويس القَصْرِيّ)

قال ياقوت في «معجم الأدباء» : [هو من النحويين المعتزلة ، أحد تلاميذ أبي علي الفارسي ، أملَى عليه المسائل القصريات وبه سميت ، وأظنه من قصر ابن هبيرة من نواحي الكوفة][421] .

---

(٤٢٠) ترجمه السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٣١) ، وياقوت في «معجم الأدباء» .

(٤٢١) وذكره السيوطي في «بغية الوعاة» (١/١٢٢) .

(محمد بن علي بن محمد بن مِهْرَايزد النحوي ، المعلم الأصبهاني ، أبو مسلم)

قال السيوطي في « بغية الوعاة » (١/١٨٨) : [صنف التفسير ، وكان عارفاً بالنحو ، غالياً في الاعتزال ، وهو آخر من حدث عن ابن المقرئ . مات سنة تسع وخمسين وأربعمائة] .

(محمد بن المستنير ، أبو علي النحوي ، المعروف بقُطْرُب)

قال ياقوت في « معجم الأدباء » : [محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو على المعروف بقطرب ، البصري النحوي اللغوي ، سمي قطرباً لأنه كان يبكر إلى سيبويه للأخذ عنه ، فإذا خرج سيبويه سحراً رآه على بابه فقال له يوماً : ما أنت إلا قطرب ليل ، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر فلقب بذلك ، وهو أحد أئمة النحو واللغة ، أخذ النحو عن سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر وجماعة من علماء البصرة ، وأخذ عن النظام المتكلم إمام المعتزلة وكان على مذهبه] .

وقال السيوطي في ترجمته « بغية الوعاة » (١/٢٤٢) : [وكان يرى رأي المعتزلة النّظّامية] .

(محمد بن مسعود ، أبو يعلى الهروي)

قال الصفدي في « الوافي بالوفيات » : [أبو يعلى الأديب اللغوي ، قال ابن النجار : شيخ فاضل ، حسن المعرفة باللغة والأدب ، وهو كرامي المذهب ، لقيته بقرية غروان من مالين وكتبت عنه من شعره][٤٢٢] .

(٤٢٢) ذكره السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٢٤٦) .

(محمد بن مكرم بن علي ، ابن منظور الإفريقي ، صاحب « لسان العرب »)

قال عنه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٢٤٨) : [صاحب « لسان العرب » في اللغة ، الذي جمع فيه بين « التهذيب » و « المحكم » و « الصحاح » وحواشيه و « الجمهرة » و « النهاية » . ولد في المحرم سنة ثلاثين وستمائة ، وسمع من ابن المقيّر وغيره ، وجمع ، وعمر ، وحدّث . واختصر كثيراً من كتب الأدب المطولة كـ « الأغاني » و « العقد » و « الذخيرة » و « مفردات » ابن البيطار . ونقل أن مختصراته خمسمائة مجلد ، وخدم في ديوان الإنشاء مدة عمره ، وولي قضاء طرابلس ، وكان صدراً رئيساً ، فاضلاً في الأدب ، مليح الإنشاء ، روى عنه السبكي والذهبي . وقال : تفرد في العوالي ، وكان عارفاً بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة ، واختصر « تاريخ دمشق » في نحو ربعه ، **وعنده تشيع بلا رفض** . مات في شعبان سنة إحدى عشرة وسبعمائة] .

(محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري ، أبو بكر)

ترجمه ياقوت في « معجم الأدباء » فقال عنه : [كان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية ، واعتني بالنحو والغريب حتى لقب بسيبويه لذلك ، وله معرفة بأخبار الناس والنوادر والأشعار والفقه على مذهب الشافعي ، جالس ابن الحداد الفقيه الشافعي وتتلمذ له ، وسمع من أبي عبد الرحمن النسائي وأبي جعفر الطحاوي ، وكان يتكلم في الزهد وأحوال الصالحين ، عفيفاً متنسكاً **ويظهر الاعتزال** ، اجتمعت فيه أدوات الأدباء والفقهاء والصلحاء والعباد والمتأدبين ، وبلغ بذلك مبلغاً جالس به الملوك ، **وكان يظهر الكلام في الاعتزال في الأسواق** فيتحمل لما هو عليه من العلم ، ... ، مات في صفر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة بمصر ، وولد سنة أربع وثمانين ومائتين] .

(محمد بن موسى الواسطي ، أبو علي)

قال عنه السيوطي في « بغية الوعاة » (١/٢٥٣) : [قال ابن يونس : قدم على مصر ، وكان من أهل العلم باللغة وتفسير القرآن ، ظاهرياً يرمي بالقدر ، ولى قضاء الرملة . ومات بمصر في النصف من ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة] .

(محمد بن يحيى بن علي بن مسلم ، أبو عبد الله النحوي)

قال عنه ياقوت في « معجم الأدباء » : [كانت له معرفة بالنحو واللغة والأدب ، صحب الوزير ابن هبيرة مدة وقرأ عليه ، وكان صبوراً على الفقر لايشكو حاله ، ... ، وكان يحكى عنه أنه على مذهب السليمانية(٤٢٣)] .

(محمود بن جرير الضبيّ الأصبهاني النحوي ، أبو مضر)

قال ياقوت في « معجم الأدباء » : [كان يلقب فريد العصر ، وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب ، يضرب به المثل في أنواع الفضائل ، أقام بخوارزم مدة وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه وأخذوا عنه علماً كثيراً ، وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو ، منهم الزمخشري ، وهو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها ، فاجتمع عليه الخلق لجلالته وتمذهبوا بمذهبه ، ... ، مات بمرو سنة سبع وخمسمائة](٤٢٤) .

---

(٤٢٣) نسبة إلى سليمان بن جرير ، وقد عدّ أصحاب المقالات السليمانية من فرق الشيعة كما في « الوافي بالوفيات » للصفدي ، وذهب عبد القاهر البغدادي في « الفرق بين الفرق » (ص ٤٢) إلى تكفير سليمان بن جرير !!

(٤٢٤) ترجمه السيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٢٧٦) .

(محمود بن عمر بن محمد الزّمخشري ، أبو القاسم جار الله)

قال الفيروزآبادي في « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص ٢٢٠) : [أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي جار الله ، العلامة **إمام اللغة والنحو والبيان بالاتفاق**[٤٢٥]] .

وقال عنه ياقوت في « معجم الأدباء » : [**كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب** ، واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علوم شتىً ، **معتزل المذهب متجاهراً بذلك** ، ... ، توفي أبو القاسم الزمخشري بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة] .

وللزمخشري رحمه الله مصنفات عدة[٤٢٦] ، أشهرها تفسيره « الكشّاف »[٤٢٧] ، و « المفصل » في النحو ، و « شرح أبيات الكتاب » ، و « الأنموذج » في النحو ، و « ربيع الأبرار » ، وغيرها كثير وكثير .

---

(٤٢٥) قال الذهبي في « السير » (٢٠/١٥٤) أثناء ترجمة الزمخشري : [وكان رأساً في البلاغة والعربية والمعاني والبيان وله نظم جَيد] .

(٤٢٦) انظر « وفيات الأعيان » (١٦٨/٥) ، فقد ذكر ابن خلكان هناك جملة من مصنفات الزمخشري .

(٤٢٧) وقد حاول الكثير قديماً وحديثاً تنفير طلبة العلم عن كتاب « الكشاف » ، بحجة ما فيه من الآراء الاعتزالية ، ومع ذلك فقد بقي جماعة من العلماء يعرفون قدر هذا الكتاب ويعظمونه ، ومنهم إمام التفسير ابن عطية ، كما نقل عنه ابن حجر في « لسان الميزان » (٦/٤) : [ومنهم من يرى مطالعة كتاب الزمخشري ويؤثره على غيره من السادة كابن عطية ويسمى كتابه « الكشاف » تعظيماً له] .

قلت : ومن عرف حال الزمخشري وقدره في علوم اللغة ، تيقّن تعصب أبي حيان الأندلسي في « البحر المحيط » عندما قال عن الزمخشري : [وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ...] !!!!

فهل إمام النحو ، وحامل رايته ، ومدرك غايته ، يُقال عنه : ضعيف في النحو ؟!!!!

(معاذ بن مسلم الهَرَّاء ، أبو مسلم)

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٨/٤٨٢) : [**شيخ النحو** ، أبو مسلم الكوفي النحوي ، الهرّاء ، مولى محمد بن كعب القُرَظِي ، ... ، **وكان شيعياً** معمراً ، ... ، توفي سنة سبع وثمانين ومئة] .

وفي « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص ٢٢٢) : [معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي ، من **أعيان النحاة** ، مولى محمد بن أحمد القُرَظي ، أخذ عنه الكسائي وغيره ، روى الحديث عن جعفر بن محمد الصادق ، وكان يبيع الثياب الهروية فلذلك قيل له الهراء][٤٢٨] .

(مَعْمَر بن المثنى اللغوي البصري ، أبو عبيدة)

قال ابن حجر في « لسان الميزان » (٧/٣٩٥) : [معمر بن المثنى أبو عبيدة ، **النحوي** العلامة التيمي مولاهم البصري **اللغوي**] .

وقال الذهبي في « ميزان الاعتدال » (٦/٤٨٣) : [معمر بن المثنى ، أبو عبيدة **صاحب اللغة** ، مات سنة عشر ومائتين ، قال الجاحظ : لم يكن في الأرض **خارجي** ولا

---

(٤٢٨) وانظر ترجمة الهرّاء في « بغية الوعاة » (٢/٢٩٠) ، و « نور القبس » للحافظ اليغموري .

جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة ، وقال يعقوب بن شيبة : سمعت ابن المديني يصحح رواية أبي عبيدة ، وقال المبرِّد : كان أكمل القوم ، وقال الدارقطني : لا بأس به إلا أنه يتهم بشيء من رأي الخوارج ، ويتهم بالأحداث[429]][430] .

(المفضل بن محمد بن مسعر المعريّ ، أبو المحاسن التنوخي)

قال السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٢٩٧) : [القاضي الأديب النحوي ، دخل بغداد ، وأخذ عن علي بن عيسى الربعي ، ومحمد بن أشرس النحوي ، وعلي بن عبد الله الدقيقي . وسمع والده ، وأبا عمر بن مهدي ، وحدث بدمشق ، وناب في القضاء بها ، وولي قضاء بعلبك ، وقرأ الفقه على القدوري والصيمري . وكان معتزلياً شيعياً ، يضع

---

(٤٢٩) التُّهمة بالأحداث تعني : التهمة بالفاحشة أي اللواط بالغلمان ، وهذه التُّهم كانت في تلك الأزمان تُلقى جُزافاً ، وشاع استخدامها عند الحنابلة فكانوا يرمون بها مخالفيهم ويشهدون عليهم بها زوراً وبهتاناً ، كما ذكر ذلك ابن الأثير في ((الكامل)) (٧/١١٣) ، في أحداث سنة ٣٢٣ هـ ، أيام البربهاري .

قلت : وأبو عبيدة خارجي بنظرهم ، فاستحلوا الطعنّ فيه بمثل هذه الأباطيل !! والعياذ بالله تعالى . وممن رُمي بهذه التُّهمة الإمام الكسائي أحد القراء السبعة ، قال السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/١٦٣) : [وقال ابن الأعرابي : كان الكسائي أعلم الناس ، ضابطاً ، عالماً بالعربية ، قارئاً صدوقاً ، إلا أنه كان يديم شرب النبيذ ، ويأتي الغلمان] .

(٤٣٠) ولأبي عبيدة ترجمة في ((سير أعلام النبلاء)) (٩/٤٤٥) ، و ((تاريخ بغداد)) (١٣/٢٥٢) ، و ((تهذيب الكمال)) (٢٨/٣١٦) ، و ((وفيات الأعيان)) (٥/٢٣٥) ، و ((البلغة)) (ص ٢٢٤) ، و ((بغية الوعاة)) (٢/٢٩٤) ، و ((معجم الأدباء)) ، و ((أخبار النحويين)) لأبي طاهر المقرئ .

من الشافعي ، وصنف كتاباً في الرد عليه ، وتاريخاً للنحاة ، وقفت عليه . مات سنة ثنتين - أو ثلاث - وأربعين وأربعمائة][431] .

(منصور بن محمد التميمي الأصبهاني ، أبو الفتح)

قال عنه ياقوت في ((معجم الأدباء)) : [كان نحوياً أديباً متكلماً ، كثير الرواية ، حريصاً على العلم ، قدم بغداد واستوطنها ، وقرأ بها العربية ، وصحب الصاحب بن عباد ، **وكان معتزلياً متظاهراً بالاعتزال** ، وصنف كتاب ذم الاشاعرة ، مات يوم السبت ثامن عشرة جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة][432] .

(ناصر بن عبد السيّد بن علي المُطَرِّز ، أبو الفتح المُطَرِّزيّ شارح مقامات الحريري)

قال ابن شاكر الكتبي في ((فوات الوفيات)) (٤/١٨٢) مترجماً له : [ناصر بن عبد السيد بن علي ، أبو الفتح المطرزي الأديب الخوارزمي ، **من أعيان مشايخ خوارزم في علم الأدب ، قرأ على والده وبرع في معرفة النحو واللغة وصار أوحد زمانه** ، وصنف كتباً حساناً ، وكان شديد التعصب ، **داعية إلى الاعتزال** .

مولده سنة ست وثلاثين وخمسمائة ووفاته سنة عشر وستمائة ، وصنف شرحاً للمقامات الحريرية وكتاب ((المُغْرِب)) ، وتكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء

---

(٤٣١) وحال التنوخيّ ووصفه بالتشيع والاعتزال مشهور معلوم ، ذكر ذلك الذهبيُّ في ((ميزان الاعتدال)) (٦/٥٠٢) ، وابن حجر في ((لسان الميزان)) (٦/٨٢) ، وياقوت الحموي في ((معجم الأدباء)) .

(٤٣٢) ذكره السيوطي في ((بغية الوعاة)) (٢/٣٠٢) ، ونقل كلام ياقوت فيه من ((معجم الأدباء)) .

الحنفية ، وهو لهم مثل الأزهري للشافعية ، ومقدمة في النحو ، و الإقناع في اللغة ، ومختصر إصلاح المنطق . ولما مات رثي بثلاثمائة قصيدة بالعربي وبالعجمي ، وكان يُقال : هو خليفة الزمخشري ، وكان سائر الذكر مشهور السمعة ، وانتفع الناس به وأخذوا عنه] .

وقال عنه الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٢٢/٢٨) : [**شيخ المعتزلة** ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي الحنفي **النحوي** ، صاحب « المقدمة اللطيفة » ، **كان رأساً في فنون الأدب ، داعية إلى الاعتزال**][٤٣٣] .

(نشوان بن سعيد اليمني الحميري ، أبو سعيد)

قال عنه السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٣١٢) : [الفقيه العلامة **المعتزلي النحوي اللغوي** ، كذا ذكره الخزْرجي ، وقال : كان أوحد أهل عصره ، وأعلم أهل دهره ، فقيهاً نبيلاً ، عالماً متفنناً ، عارفاً بالنحو واللغة والأصول والفروع والأنساب والتواريخ وسائر فنون الأدب، شاعراً فصيحا بليغاً مفوهاً .صنف : شمس العلوم في اللغة ، ثمانية أجزاء ، ... ، وقال غيره : مات بعد عصر يوم الجمعة رابع عشر ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة][٤٣٤] .

---

(٤٣٣) له ترجمة عند الفيروزآبادي في « البلغة » (ص ٢٣١) ، وفي « بغية الوعاة » (٢/٣١١) ، و « وفيات الأعيان » (٥/٣٦٩) ، و « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » (ص ١٩٠) ، و « معجم الأدباء » ، و « مرآة الجنان » .

(٤٣٤) ترجمه الفيروزآبادي في « البلغة » (ص ٢٣١) ، وياقوت في « معجم الأدباء » .

(هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي)

قال الصفدي في «الوافي بالوفيات» : [القارئ الأعور ، هارون بن موسى **النحوي** الأزدي ، مولاهم ، أبو موسى البَصري الأعور ، **صاحب القراءة والعربية** ، وثّقه الأصمعي ويحيى بن مَعِين ، وتوفي في حدود السبعين والمائة ، وروى له البخاري ومسلم ، وقال الخطيب : كان هارون يهوديّاً ، فأسلم وطلب القِراءَة ، فكان رأساً ، وحدّث **وحَفِظ النحو** ، ناظره يوماً إنسان في مسألة ، فغلب هارون ، فلم يدر المغلوب ما يصنع ، فقال له : أنت كنت يهودياً فأسلمت ، فقال له هارون : فبئسَ ما صنعتَ ، فغلبه أيضاً في هذا ، **وكان شديد القول في القدر** ، وكان هارون أول من تتبع وجوه القرآن وألفها وتتبّع الشاذّ منها وبحث عن إسناده](435) .

(يحيى بن أحمد بن يحيى بن سعيد)

قال عنه السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٣٣١) : [الفاضل ، نجيب الدين الهذلي ، الحِلّي الشيعي ، قال الذهبي(436) : **لغوي أديب** ، حافظ للأحاديث ، **بصير باللغة والأدب** ، من **كبار الرافضة** . سمع من ابن الأخضر . ولد بالكوفة سنة إحدى وستمائة ، ومات ليلة عرفة سنة تسع وثمانين وستمائة] .

(يحيى بن زياد بن عبد الله ، أبو زكريا الفَرَّاء)

قال عنه السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٣٣٣) : [قيل له : الفراء ، لأنه كان

(٤٣٥) ترجمه السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/٣٢١) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/١١٥) ، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٤/٣) .

(٤٣٦) في كتاب «تاريخ الإسلام» .

يفرى الكلام ، ... ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ عنه ، وعليه اعتمد ، وأخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه ، وأهل البصرة يدفعون ذلك . وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال ، وكان متديناً متورعاً ، على تيه وعجب وتعظم ، وكان زائد العصبية على سيبويه ، وكتابه تحت رأسه ، وكان يتفلسف في تصانيفه ، ويسلك ألفاظ الفلاسفة ، ... ، صنف الفراء : معاني القرآن ، البهاء فيما تلحن فيه العامة ، اللغات ، المصادر في القرآن ، الجمع والتثنية في القرآن ، آلة الكتاب ، النوادر ، المقصور والممدود ، فعل وأفعل ، المذكر والمؤنث ، الحدود ، مشتملة على ستة وأربعين حداً في الإعراب ، وله غير ذلك . مات بطريق مكة سن سبع ومائتين ، عن سبع وستين سنة](٤٣٧) .

قلت : وممن وصف ميل الفراء للاعتزال ياقوت الحموي في ((معجم الأدباء)) ، والحافظ اليغموري في ((نور القبس)) .

(يحيى بن المبارك ، أبو محمد اليزيدي)

قال ابن خلكان في ((وفيات الأعيان)) (٦/١٨٣) : [أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي ، المعروف باليزيدي ، المقرئ النحوي اللغوي ، صاحب أبي عمرو بن العلاء المقرئ البصري ، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة بعده ، ... ، وقال ابن المنادي : أكثرت من السؤال عن أبي محمد اليزيدي ومحله من الصدق ومنزلته من الثقة لعدة من شيوخنا بعضهم أهل عربية وبعضهم أهل قرآن

---

(٤٣٧) وانظر ترجمة الفراء في ((تاريخ بغداد)) (١٤/١٤٩) ، و ((سير أعلام النبلاء)) (١٠/١١٨) ، و ((تهذيب التهذيب)) (١١/١٨٦٥) ، و ((البلغة)) (ص ٢٣٨) .

وحديث ، فقالوا : هو ثقة صدوق ، لا يدفع عن سماع ، ولا يرغب عنه في شيء ، غير ما يتوهم عليه من الميل إلى المعتزلة] .

قلت : بل هو معتزلي بلا شك ولا وهم ، قال ابن طاهر المقرئ في «أخبار النحويين» : [وكان أبو محمد اليزيدي الغاية في قراءة أبي عمرو ، وبروايته يقرأ أصحابه ، وكان **عدلياً معتزلياً** فيما يزعم العدلية] .

وقال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» : [وكان صحيح الرواية ، ثقة صدوقاً ، وكان أحد أكابر القراء ، وهو الذي خلف أباعمرو بن العلاء فيها ، وكان في أيام الرشيد مع الكسائي ببغداد يقرئان الناس في مسجد واحد ، وكان مع ذلك **أديباً شاعراً** مجيداً ، وله مجموع أدب فيه شيء من شعره ، **وكان يتهم بالميل إلى الاعتزال** . مات بخراسان سنة اثنتين ومائتين عن أربع وستين سنة][438] .

(يحيى بن يَعْمَر)

قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٦/١٧٣) : [أبو سليمان ، وقيل أبو سعيد ، يحيى بن يعمر العدواني الوشقي **النحوي** البصري ، كان **تابعياً** ، لقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، ولقي غيرهما ، وروى عنه قتادة بن دعامة السدوسي وإسحاق بن سويد العدوي . وهو أحد قراء البصرة ، وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق القراءة ، وانتقل إلى خراسان ، وتولى القضاء بمرو ، وكان **عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب** ، وأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ، ... ،

(٤٣٨) انظر ترجمة اليزيدي في «بغية الوعاة» (٢/٣٤٠) ، و «البلغة» (ص ٢٤٠) ، و «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٦٢) .

وكان **شيعياً** من الشيعة الأولى القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم] .

وفي ترجمة يحيى بن يعمر في «معجم الأدباء» ما نصه : [ووثقه النسائي وأبو حاتم وغيرهما ، ورماه **عثمان بن دحية بالقدر** ، وكان عالماً بالقراءة والحديث والفقه والعربية ولغات العرب . أخذ عنه أبو الأسود الدؤلي ، وكان فصيحاً بليغاً] .

قلت : وكان يحيى من المُقدّمين في علم النحو ، قال ابن حبان في «الثقات» (٥/٥٢٣) : [كان يحيى من فصحاء أهل زمانه وأكثرهم علماً باللغة مع الورع الشديد] ، وقال الحافظ اليغموري في «نور القبس» : [وكان يحيى أعلم أهل زمانه بالنحو][(٤٣٩)] .

هذا آخر ما تم تحريره في هذا الباب على يد العبد الفقير إليه تعالى

راقم هذه السطور ، راجي عفو ربه الغفور

نذير أحمد العطاونة

عفي عنه

وكان الفراغ منها ليلة النصف من شعبان عام ١٤٢٧ من هجرة سيد الأنام

عليه وعلى آله أفضل صلاة وأتم سلام

الموافق ٢٧/٨/٢٠٠٧ م

والحمد لله رب العالمين

---

(٤٣٩) وليحيى بن يعمر ترجمة عند الفيروزآبادي في «البلغة» (ص ٢٤١) ، وفي «بغية الوعاة» (٢/٣٤٥) ، و «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٤١) ، و «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٣) .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصحيفة
مقدمة وفيها بيان منزلة ابن تيمية وابن القيم في علوم اللغة	٥
في ما يحتج به من الكلام	١٢
القرآن الكريم والقراءات	١٣
الأحرف السبعة والقراءات	١٤
اللغة تحكم على صحة القراءة أو شذوذها	١٨
الحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في اللغة	٢٢
في رواية الحديث باللحن	٣٤
الاحتجاج بالشعر وإثبات أن من يوثق بفصاحته يُحتج بكلامه	٣٦
الإجماع	٤١
المسائل اللغوية المبتدعة	٤٣
المسألة الأولى : تأكيد المجاز	٤٥
المسألة الثانية : في ادعائهم أن العطف يقتضي التغاير	٥٢
المسألة الثالثة : ادعاؤهم بأن النظر إذا عدّي بـ (إلى) لا يفيد إلا الرؤية البصرية	٥٦
تناقض ابن القيم وابن أبي العز في استخدام هذه القاعدة	٦٠
في بيان أن (إلى) اسم بمعنى النعمة ، وهي مفرد آلاء	٦٢
بطلان دعوى أن (إلى) مفرد آلاء ، تكتب بالألف لا بالياء	٦٤
المسألة الرابعة : ادعاؤهم أن اللقاء يعني الرؤية	٦٥
المسألة الخامسة : ادعاؤهم أن استوى لا تأتي بمعنى استولى	٧٠
المسألة السادسة : هل (لن) تفيد التأبيد أم لا ؟؟	٨١
المسألة السابعة : ادعاؤهم أن معنى الإدراك هو الإحاطة وليس الرؤية	٨٩

المسألة الثامنة : أيد هي جمع يد والرد على الأشعري في كتابه ((الإبانة)) ٩٣
المسألة التاسعة : الاستثناء من غير جنس الشيء ١٠٣
المسألة العاشرة : إبطال قاعدة (السبق المطلق) ١٠٩
المسألة الحادية عشرة : الادعاء أن الرؤية لا تكون بمعنى العلم
إلا إذا تعدت إلى مفعولين ١١٠
المسألة الثانية عشرة : ادعاؤهم أن (مَنْ) لا تكون إلا للعاقل ١١٣
المسألة الثالثة عشرة : ادعاؤهم أن الظروف المقيدة بـ (مِن) لا تعني إلا الحقيقة ١١٤
المسألة الرابعة عشرة : ادعاؤهم أن (ثم) لا تكون إلا بمعنى التعقيب ١١٥
المسألة الخامسة عشرة : ادعاؤهم أن الإفراد لا يدل على غير المفرد ١١٩
المسألة السادسة عشرة : الوعد تأتي بمعنى الوعيد
والرد على ما نُسب إلى أبي عمرو بن العلاء ١٢٣
المسألة السابعة عشرة : في إبطال زعمهم أن الاسم هو المسمى ١٣٢
المسألة الثامنة عشرة : في إبطال زعم ابن تيمية أن قوله تعالى :
{ يوم يكشف عن ساق } لا يكون بمعنى ظهور الشدة ١٥٠
المسألة التاسعة عشرة : إبطال زعم ابن القيم عطف (ومن اتبعك)
على محل الكاف في (حسبك) ١٥٥
المسألة العشرون : آية الوضوء ١٦٦
المسألة الحادية والعشرون : إنكار ابن تيمية وابن القيم للمجاز ١٨٥
المسألة الثانية والعشرون : إبطال قول محمد ابن الموصلي إن يد القدرة والنعمة
لا يعرف استعمالها البتة إلا في حق من له يد حقيقية ١٩٨
المسألة الثالثة والعشرون : إبطال زعم ابن القيم أن تعدية
الفعل بالباء يستلزم المباشرة ٢٠١

المسألة الرابعة والعشرون : في أن معنى قوله تعالى : { ويضل الله الظالمين }
الحكم بالضلال والتسمية به ٢٠٤
المسألة الخامسة والعشرون : حروف الجر تقوم مقام بعضها ٢٠٩
المسألة السادسة والعشرون : في إبطال ما زعمه البغدادي من أنه لا
يقبل قول عالم اللغة ما لم يكن من أهل السنة ٢١٧
ذكر أسماء جهابذة علماء اللغة من غير أهل السنة ٢٢١